التوزيع : عـــام
E/ESCWA/DPD/89/8
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩
ARABIC
الأصـــل: بالعربيـــة

اتحاد الاقتصاديين العرب

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(الاسكوا)
شعبة التخطيط الانمائي

مجلس التعاون العربي : الامكانات والتحديات

وقائع الندوة التي عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالاشتراك مع اتحاد الاقتصاديين العرب بغداد في ٥ حزيران / يونيو ١٩٨٩

89-1548

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

المحتويات

الصفحة

أولا- كلمة الدكتور تيسير عبد الجابر - الامين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١

ثانيا- كلمة الاستاذ ثامر رزوقي - الأمين العام لاتحاد الاقتصاديين العرب ٤

ثالثا- تقديم ممثل الأمانة التنفيذية للاسكوا لورقة العمل..... ٦

رابعا- نص الورقة المعدة من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٨

خامسا- التعقيبات ٧٣

سادسا- المناقشة العامة ٨٤

ملحق

قائمة بأسماء المشاركين في أعمال الندوة ٩١

أولا- كلمة الدكتور تيسير عبد الجابر ـ الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أيها الضيوف الكرام، ايها السيدات والسادة،

أود في البداية أن أرحب بكم اجمل ترحيب لتفضلكم بالحضور للمشاركة في هذه الندوة التي ينظمها اتحاد الاقتصاديين العرب ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وموضوعها «مجلس التعاون العربي: الامكانات والتحديات » آملا ان يكون فيها الفائدة المرجوة من بحث هذا الموضوع الهام، وان تنعكس الافكار المطروحة فيها خيرا وافرا وعملا مثمرا على دول المجلس والدول العربية عموما. كما أود أيضا ان اشكر باسم الاسكوا الاستاذ ثامر رزوقي الامين العام لاتحاد الاقتصاديين العرب وجميع اعضاء الاتحاد الذين اسهموا بكل حرص واهتمام في الخطوات المتخذة للاعداد لهذه الندوة وأثرَوْا بفكرهم وجهدهم اعمالها وما يمكن ان تتوصل اليه من نتائج. إن في هذا النشاط المشترك دليلا قويا على امكانات التعاون الكبيرة بين الاسكوا والمنظمات والاتحادات العربية والتي سنسعى بعون الله لاستثمارها لصالح الدول العربية وخدمة شعوبها.

أيها السيدات والسادة،

لا أريد ان استبق ورقة البحث التي سيتم عرضها عليكم أو التعقيبات التي ستليها ولكنني أود في هذا المقام إبداء بعض الملاحظات الرئيسية حول موضع الندوة:

الملاحظة الأولى هي أن نظرية التكامل الاقتصادي في صورتها التقليدية عاجزة عن تقديم التشخيص المناسب لأوضاع الدول النامية ومنها دول مجلس التعاون العربي. فقد انبثقت تلك النظرية عن مسيرة الدول الصناعية الغربية وجاءت وليدة لنظرية التجارة الخارجية وظلت حبيسة ذلك المفهوم عند دراستها لآثار التكامل الاقتصادي، حيث اقتصرت على أثر ايجابي ناتج عن توسيع التجارة الخارجية وأثر آخر سلبي ناتج عن تحويل تلك التجارة. إن المؤمل من حالات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية من ناحية أخرى، هو ايجاد إطار أفضل لتنمية طاقاتها الانتاجية وزيادة كفاءة تعبئة استخدام مواردها الاقتصادية مما يؤدي في النهاية الى خلق وفورات اقتصادية داخلية وخارجية ترفع من معدلات نموها وتعزز تقدمها. وهذا يعني من ناحية عملية ان نحاذر من التطبيق المباشر للنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي على حالات مجالس التعاون في الوطن العربي، وأن نبلور نظرة تقييمية جديدة لامكانات تلك المجالس لمسيرتها. وينطبق هذا القول ايضا على التقسيم التقليدي لمراحل التكامل الاقتصادي الخمس، وهو تقسيم معروف في النظرية الاقتصادية، وهذه المراحل هي منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والاتحاد الاقتصادي، والوحدة الاقتصادية الشاملة. فمع ان التدرج وفق هذه المراحل يتفق مع اوضاع البلاد الصناعية المتقدمة مثل دول السوق الاوروبية المشتركة، إلا انه ليس بالضرورة مناسبا لدول مجلس التعاون العربي.

وقد يكون التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتنظيم انتقال عناصر الانتاج أفضل واكثر فائدة بل وأقرب الى الواقع من الانشغال بقضايا التعرفة الجمركية وتعديلاتها.

الملاحظة الثانية تتعلق بضرورة استفادة مجلس التعاون العربي، وهو موضوع هذه الندوة، من تجارب التنسيق والتعاون والتكامل والوحدة الاقتصادية باشكالها ومستوياتها المختلفة، بحيث يمكن تجنب المعوقات وتسريع الانجازات. وقد تأكد التوجه نحو التعاون الاقليمي في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، أي في نفس الوقت الذي ظهر فيه الاتجاه نحو التعاون بين الدول الاوروبية. وقد تم التوصل الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية روما لقيام السوق الاوروبية المشتركة في نفس العام، عام ١٩٥٧. ولكن الفرق شاسع بين التقدم الذي حققته مجموعة الدول الاوروبية في تعاونها وتكاملها الاقتصادي وبين التعثر الذي اعترى جهود الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية. ولكي نكون منصفين، أود ان اقول ان هذا التعثر لم يقتصر على تجربة الدول العربية فقط، بل أصاب تجارب الدول النامية الاخرى في امريكا اللاتينية، وافريقيا، وآسيا، كما أن هناك خطوات ايجابية لتعاون الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية تتمثل في إنشاء المنظمات المتخصصة، والمؤسسات المالية، وقيام مجموعة كبيرة من المشاريع العربية الاستثمارية المشتركة، وانتقال القوى العاملة بالملايين، وتقديم المعونات المالية الرسمية، وغيرها من خطوات بناءة.

الملاحظة الثالثة وهي ان الطريق الأمثل لعمل مجالس التعاون بين الدول العربية ومنها «مجلس التعاون العربي» هو التنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية الكلية والقطاعية، والابتعاد عن القوالب النظرية الجاهزة، وتجنب التقليد المطلق لتجارب اخرى بين الدول الصناعية. وقد لايكون من المناسب اقامة منظمات أو مكاتب جديدة متخصصة منبثقة عن مجلس التعاون العربي، بل من المفضل ان يتم تدعيم امانته العامة بالتخصصات والخبرات المناسبة والاعداد الملائمة من الخبراء وفقا لتوسع اعمال الامانة وتنوعها.

الملاحظة الرابعة، والتي أكدتها دراسات التكامل الاقتصادي سواء في الدول الصناعية أو النامية، هي اهمية توفر الارادة السياسية واستمراريتها لضمان فعالية مؤسسات التعاون والتكامل في تحقيق الاهداف المنوطة بها. ولاشك في أن الارادة السياسية متوفرة لدى دول مجلس التعاون العربي ممثلة في الهيئة العليا للمجلس. ويجب ان نلاحظ ان الارادة السياسية الايجابية، وان كانت شرطا ضروريا لنجاح التعاون والتكامل، إلا انها ليست كافية في حد ذاتها، بل لابد من تلمس منافع اقتصادية ملحوظة نتيجة لذلك التعاون والتكامل، وإيجاد آليات لتقييم تلك المنافع ولتحديد ما يمكن ان يفرز من آثار سلبية جزئية وبيان كيفية مواجهتها.

الملاحظة الخامسة، والاخيرة، هي ان تجارب التعاون والتكامل الاقتصادي يجب ان لا تظل في نطاق العمل الرسمي بين الدول المعنية، بل لكي تؤتي ثمارها كاملا لابد من أن يتفاعل معها المواطنون ومؤسساتهم ومواردهم، ولربما يكون هذا التفاعل البناء المنتظر هو المقياس الصحيح لمدى نجاح تجربة دون اخرى.

وأخيرا أود ان أوكد استمرار اهتمامنا في «الاسكوا» ودعمنا لجهود التعاون الاقتصادي الاقليمي بين دول المنطقة ومؤسساتها بما في ذلك «مجلس التعاون لدول الخليج العربية » و«مجلس التعاون العربي» متمنيا للتجربتين كل النجاح والتقدم.

أكرر ترحيبي بكم وتقديري لمشاركتكم، داعيا لهذه الندوة كل التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ثانيا- كلمة السيد ثامر رزوقي ـ الامين العام لاتحاد الاقتصاديين العرب:

الدكتور تيسير عبد الجابر الامين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المحترم،

يسعدني بإسمي شخصيا وباسم الامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب أن أبدأ كلمتي هذه بالتعبير عن سروري البالغ وامتناني العميق للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وعلى رأسها الدكتور تيسير عبد الجابر، الامين العام التنفيذي، لتجسيد بنود مذكرة التفاهم المعقودة بين الاسكوا وبين الامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب الى واقع عملي من خلال الجهد المشترك. ان انعقاد هذه الندوة يأتي ضمن سلسلة ندوات الحوار الفكري التي نعتزم تنظيمها خلال الفترة القادمة وبما يعزز روابط العمل المشترك بين الاسكوا والامانة العامة للاتحاد. وأغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالتحية للسادة المشاركين في أعمال هذه الندوة متمنيا ان تسفر مساهماتهم عن نتائج مثمرة تضاف الى الجهد الكبير الذي بُذل في إعداد الورقة الرسمية بشأن الندوة.

أيها الاخوة،

إن الامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب تعلق اهمية كبيرة في برنامج عملها على ندوات الحوار الفكري نظرا لاهمية مثل هذه الندوات في إغناء الفكر الاقتصادي العربي وتهيئة الارضية الصالحة لتقديم المزيد عن المفاهيم والمنهجية والآلية باتجاه تحقيق الاجماع الاقتصادي العربي الرسمي والجماهيري في مختلف مراحل العمل الاقتصادي العربي المشترك ولتأمين مستلزمات تعزيز وتعميق الروابط بين الاقتصادات العربية بخاصة وبين الدول العربية بصورة عامة.

أيها الاخوة،

إن انعقاد هذه الندوة يكتسب اهمية خاصة في ضوء المستجدات الاقتصادية العربية والدولية وان الامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب، إذ تُحيِّي وتبارك قيام التجمعات الاقتصادية العربية، انما تؤكد منهجها، الذي سارت ولاتزال تسير عليه، والداعي الى ان يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي هو تجسيد الارتباط العضوي بين الاقصادات العربية وصولا الى الهدف الاسمى للامة العربية المتمثل في وحدتها الاقتصادية والسياسية. وإنطلاقا من ذلك فان الامانة العامة ترى في قيام «مجلس التعاون العربي» اتجاها واقعياً بناءاً ينسجم مع الاتجاهات العالمية المعاصرة الرامية الى خلق تجمعات اقتصادية توفر للدول النامية المنتمية اليها ظروفا افضل لحماية مصالحها وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي فيها. كما أن قيام هذا المجلس يعزز قاعدة الامن القومي العربي بصورة عامة والأمن الاقتصادي العربي بصورة خاصة. وقبل ان أختتم كلمتي لا بد من الاشارة الى ان مجلس اتحاد الاقتصاديين العرب قد قرر، ومنذ المؤتمر العاشر لمجلس الاتحاد المنعقد في الكويت عام ١٩٨٨، أن يكون موضوع المداخل الاقليمية للتكامل العربي هو موضوع المؤتمر الحادي عشر للاتحاد، والذي سيعقد في الدار البيضاء في

تشرين الأول/اكتوبر القادم. كما لايفوتنا ونحن نستذكر نكسة الخامس من حزيران في مثل هذا اليـــوم ان يكون موضوع الندوة طريقا هادفا وقوة دافعة لعمل عربي شمولي يُمكّن الاقتصادي العربي من النهـــوض ومواجهة مختلف التحديات والنكسات التي تعترض مسيرة العمل العربي المشترك.

وختاما اتمنى لندوتكم التوفيق والنجاح في تحقيق اهداف العمل الاقتصادي العربي المشتـــرك والسلام عليكم.

ثالثا- تقديم ممثل الأمانة التنفيذية للاسكوا لورقة العمل

تنطلق الورقة، المعروضة امام حضراتكم للمناقشة في هذه الندوة، من اعتقاد راسخ بضرورة التعاون الاقتصادي العربي المشترك بصورة عامة وبمنافع التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين دول الاسكوا وفيما بين اقطار «مجلس التعاون العربي» بصورة خاصة. والدراسة، في الواقع، هي محاولة أولية للمساهمة في الجهود الرامية لابراز سبل وامكانات التعاون فيما بين اقطار مجلس التعاون العربي عُرضت في إطار عام تبرز فيه ضرورات تأمين متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية على المستوى القطري وأيضا الحاجة لمواجهة القضايا والمشاكل الاقتصادية والمالية في المدى القصير. ومع ان الدراسة تعتمد على المعلومات والبيانات والافكار الكثيرة التي توفرها لنا نتائج دراسات تجارب العمل الاقتصادي العربي المشترك وتجارب البلدان الاخرى في هذا المجال إلا انها لا تقدم عرضا تاريخيا تقويميا تفصيليا لهذه التجارب التي تقع في صميم الاقتصاد السياسي للتنمية في الأقطار المعنية. كما ان مثل هذه المحاولة قد تولاها العديد من الاقتصاديين العرب وليس هنالك اكثر من الاشارة الى ان ابرز ما تقدمه هذه المحاولات هو أن جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية قد تضافرت على الحد من تطوير تجارب العمل الاقتصادي العربي المشترك. كذلك تتجنب هذه الدراسة الالتزام بمنهج أو مدخل أو أسلوب معين من بين مناهج وأساليب التكامل الممكنة لسبب واضح وبسيط هو ان القرار النهائي هو في النهاية قرار سياسي قد لايعتمد كلية على الفرضيات والمعطيات الاقتصادية. هذا إضافة الى ان حداثة تأسيس «مجلس التعاون العربي» وعدم إكتمال أطره المؤسسية أمر يحول في الواقع دون توفر اساس عملي لمناقشة اختيار أي من المناهج التي قد يتبادر الذهن انها افضل من غيرها.

ولكن الورقة تحاول، بصورة عامة تقديم، عرض موضوعي لأبرز العوامل المؤثرة في التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين اقطار مجلس التعاون العربي، كما تحاول الاشارة الى فاعلية بعض هذه المناهج والوسائل. ونعتقد ان هذا العرض يتيح الفرصة للبحث الموضوعي في تحديد استراتيجية أو سبل التعاون الممكنة في المستقبل. ولزيادة الايضاح حول طبيعة الاطار العام للدراسة والآراء المعروضة، تجدر الاشارة الى عدد من الملاحظات وربما الفرضيات التي قد تساعد على وضع المناقشات اللاحقة في إطارها المناسب.

المسألة الأولى هي ان نجاح تجربة التكامل ينبغي ان يتوفر لها شرطان عامان هما: ان يكون التكامل ممكنا من الناحيتين السياسية والاقتصادية على المدى الطويل أولا، وان يكون التكامل وسيلة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتسريع التنمية وتحسين مستويات المعيشة ثانيا. وبعبارة اخرى فإن توفر الارادة السياسية للمضي في جهود التنمية القطرية ووضعها في إطار تكاملي يفترض ضمنا أو صراحة الانسجام أو السعي لتحقيق الانسجام بين الارادة السياسية المشتركة وبين المصالح الاقتصادية للاقطار المعنية، وعلى المدى البعيد.

النقطة الثانية هي ان الورقة تتجه للتأكيد على اهمية توفير شروط النمو الاقتصادي ومتطلبات التنمية القطرية، وبالتالي فهي تحاول إثارة الاهتمام الضمني والصريح بضرورة توفر شروط معينة تتعلق بواقع الاقتصادات المعنية وبواقع نظم الادارة الاقتصادية فيها وبواقع الموارد وتنوعها وبمسألة التباين في مستويات التطور الاقتصادي والتكنولوجي في هذه الاقطار. وفي نفس الوقت تتجنب الورقة البحث النظري في صلاحية مناهج أو سبل التعاون والتكامل الاقتصادي المختلفة، فهي تتجنب عرض التحليلات النظرية لمتطلبات منهج أو مدخل تحرير أو خلق التجارة في مقابل المشاريع العربية المشتركة مثلا، حتى لو كانت هذه التحليلات مستمدة من التجارب الفعلية كتجربة السوق الاوروبية المشتركة أو بعض تجارب امريكا اللاتينية، لأن الحكم على القيمة العملية لهذه التحليلات النظرية يتطلب اولا وقبل كل شيء تقييما اقتصاديا سياسيا للتجارب المعنية من ناحية كما يتطلب تحديد فعالية اداة التكامل ذاتها. هنا تبرز مسألة هامة، فلكي نبحث في فعالية ايجاد مناطق للتجارة الحرة أو للتعريفة الخارجية الموحدة أو للاتحاد الجمركي أو للاتفاقات الخاصة بتسهيل أو انتقال رؤوس الاموال فيما بين الدول المعنية او نبحث في اتفاقية دعم موازين المدفوعات او في سياسات التنسيق او البحث في التخطيط على مستوى أقطار متعاونة، كما هو وارد في الأدب الاقتصادي العربي في الوقت الحاضر، وحتى عن البحث في المشاريع العربية المشتركة، لابد من التمييز بين مستويات القرار وبين طبيعة أداة التكامل. فالتجارب العملية تشير الى أن هنالك قرارات تصدر من القمة السياسية للدول الراغبة في التعاون لتؤثر في صانعي القرارات على مستويات دنيا. وهناك قرارات تتجه تأثيراتها من الاسفل الى الاعلى كما هي الحال في المشاريع الخاصة المشتركة. ولابد ايضا من معرفة درجة شمولية تلك القرارات وهل هذه القرارات شاملة لجميع المشاريع في كل القطاعات عند الحديث عن المشاريع العربية المشتركة مثلا او ان هناك قرارات توحد أسعار الصرف للعملات الوطنية المختلفة او أن هنالك شروطاً معينة تتعلق بحرية انتقال رؤوس الاموال والمواطنين فيما بين الاقطار المعنية. الأخذ بهذه الاعتبارات في الواقع يحدد القيمة العملية لأية محاولة، ولو كانت نظرية، لاقتراح مناهج محددة أو اساليب معينة للتكامل الاقتصادي بشكل تفصيلي وواضح.

النقطة الاخرى هي ان اهمية الموضوع تستدعي البحث في الكثير من التفاصيل ذات العلاقة، خاصة في مجالات التعاون ذاتها. إلا ان توقيت تأسيس «المجلس» واستمرار العمل بتأسيس الامانة العامة، هما أمر فرض الصيغة الحالية العامة للورقة. لذلك، فان المعلومات التفصيلية ليست من غايات هذه الدراسة وان كانت ضرورية. المهم هو ان تأسيس المجلس يعبر عن استمرار الجهود السياسية في دعم مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ويستجيب لضرورات التكيف للتطورات الاقتصادية والمالية الهامة التي تحيط بأقطار المجلس بصورة خاصة والاقطار العربية بصورة عامة، وتتيح المجال للمناقشة. والورقة اعدت لتلبية الدعوة في مثل هذه المناسبة.

وقد تم بعد ذلك تقديم لمحتويات ورقة البحث.

رابعا- نص الورقة المعدة من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مجلس التعـاون العربـــي: الامكانـات والتحديـــات

(بغداد، مقر الاسكوا، الاثنين ٥ حزيران/يونيو ١٩٨٩)

المحتويات

الصفحة

تقديم ١١

القسم الأول : تجارب التعاون الاقتصادي العربي بين الوسائل وبين متطلبات النمو والتنمية ١٣

١-١ : أهمية التعاون الاقتصادي العربي ١٣
١-٢ : التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتعاون العربي ١٣
١-٣ : متطلبات النمو والتنمية القطرية ١٤
١-٤ : وسائل التعاون الاقتصادي العربي ١٦

القسم الثاني : ظروف النمو الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون العربي..... ١٩

٢-١ : تطورات الظروف الاقتصادية والمالية الدولية والعربية ١٩
٢-٢ : الخصائص والسياسات الاقتصادية العامة لدول مجلس التعاون العربي... ٢٠

القسم الثالث : مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون العربي ٢٨

٣-١ : التعاون في مجالات التنمية الزراعيـــة ٢٨
٣-٢ : التعاون في مجالات التنمية الصناعيـــة ٣٠
٣-٣ : التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا ٣٠
٣-٤ : التعاون في مجالات التجارة الخارجيـــة ٣٢
٣-٥ : التعاون في مجالات المشاريع المشتركة ٣٣
٣-٦ : التعاون في مجالات تنمية الموارد البشرية ٣٣
٣-٧ : التعاون في مجالات النقل والمواصلات ٣٤
٣-٨ : التعاون في مجالات التشييد والبناء ٣٤

الملاحق

١- أبرز المؤشرات الاحصائية لدول مجلس التعاون العربي ٣٧
٢- إتفاقية مجلس التعاون العربي ٦٥

تقديـــم

من المعروف أن تجارب التعاون الاقتصادي العربي المعاصرة، التي يمتد أفقها الزمني لأكثر مـــن أربعة عقود، تمتلك الكثير من الدلالات والمعطيات التي تساعد في فهم العوامل المؤدية الى توثيق هـــذا التعاون وتوسيع نطاقه الى درجة التكامل الاقتصادي المستهدف بين قطرين أو أكثر. وكما هو معـــروف أيضا، فإن هذه التجارب تكشف عن الأهمية الكبيرة للارادة السياسية في تحقيق هذا الهدف القومـــي العربي. على أن تعميق فهم العوامل الاقتصادية التي تتحكم بإمكانيات النمو الاقتصادي والتنمية السريعـــة على المستويين القطري والقومي يبقى عنصرا أساسيا ودائما في الجهود الرامية لتعزيز التجارب القائمـــة وفي مساعدة التجارب الجديدة منها لوضعها في المسارات المؤدية الى أهدافها الاقتصادية القوميـــة. ومن الواضح أن أبعاد التعاون الاقتصادي العربي تتسع للكثير من الموضوعات التي لا تقف عند حـــدود معرفة خصائص الاقتصادات الوطنية وشروط نموها، أو معرفة مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعـــي والتكنولوجي ومتطلبات التنمية فيها، بل لا بد من معرفة حدود الانسجام والتعارض الناشئة من تباين آليات تعبئة وتوزيع الموارد الاقتصادية والمالية العامة للبلاد، أو تباين النظم الاقتصادية، إذا ما وضعـــت في إطار سياسي - جغرافي وإقتصادي واحد. وبعبارة أخرى، فإن البحث في التعاون الاقتصادي العربـــي يستلزم دراسة متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية في الاقطار المعنية وتحليل المنافع الاقتصاديـــة المشتركة المترتبة على هذا التعاون المستهدف، قبل التمسك بنتائج وخصائص التجارب الماضية علـــى أهميتها التاريخية.

وإذا كان من الضروري دائما للمفكرين الاقتصاديين العرب ولصانعي القرارات في البلدان العربيـــة البحث في أسس تطوير إمكانيات التعاون الاقتصادي العربي المشترك وفي متابعة التطورات الجديدة فـــي هذا المجال وآثارها المتوقعة قطريا وإقليميا ودوليا والمتمثلة في الوقت الحاضر بقيام «مجلس التعـــاون العربي » الذي ترافق مع تأسيس «إتحاد المغرب العربي»، فإن الضرورة تستدعي أيضا من اللجنة الاقتصاديـــة والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، بحكم طبيعة مهامها الأساسية، دعم التعاون والتكامل الاقتصادي بيـــن مجموعة الدول المنضوية فيها. خاصة وأن الظروف الاقتصادية والمالية الدولية والاقليمية الراهنـــة تتطلب من بلدان منطقة الاسكوا زيادة العمل الاقتصادي المشترك للتخفيف من الآثار السلبية لهـــذه الظروف.

تستهدف هذه الدراسة الأولية إستكشاف آفاق التطور الاقتصادي لمجلس التعاون العربي، الـــذي يضم المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربيـــة اليمنية، في ضوء الظروف والسياسات الاقتصادية العامة لهذه الدول من ناحية، مع الاستعانة في ذلـــك بالتحليلات والاستنتاجات والمؤشرات العامة لتجارب التعاون الاقتصادي العربي العديدة المتنوعة. ولقد ساعدت ذخيرة التجارب الماضية والمساهمات العربية العديدة الثرية في هذا المجال في صياغة هـــذه الدراسة خلال وقت إعدادها القصير نسبيا، إلا أن طبيعة الموضوع وتوقيته هما اللذان حددا طريقـــة العرض والآراء فيها. فموضوع التعاون الاقتصادي العربي يستوعب العديد من وجهات النظـــر والآراء الاقتصادية على مختلف المستويات بحكم تباين ظروف ومستويات التطور في الدول الأعضاء واختـــلاف سياساتها الاقتصادية المالية المرتبطة بها. كما أن تحليل العلاقة بين التطورات الاقتصادية والماليـــة

الدولية والاقليمية الراهنة، وهي تطورات سلبية بصورة عامة، وبين التطورات الجارية على المستويات القطرية، ومنها السياسات الاقتصادية والمالية، يستوعب أيضا العديد من الآراء. بل إن من الصعب تجاهل الاختلاف في تفسير الأسباب المؤدية الى الاختلالات الاقتصادية التي تعوق النمو والتنمية في البلدان العربية بصورة عامة وفي دول مجلس التعاون العربي بصورة خاصة، مما يجعل من غير الممكن تحديد الأهميات النسبية للعوامل الاقتصادية المؤثرة في مستقبل هذا التعاون، ووضع مقترحات تفصيلية محددة وذات قيمة عملية آنية. فمع أن جميع دول مجلس التعاون العربي تسعى، في الوقت الحاضر، وبصورة عامة، الى تطبيق سياسات إقتصادية ومالية ونقدية متفرقة من شأنها تخفيض الطلب، إلا أن أسباب هذه السياسات ليست واحدة في كل من هذه الدول. ففي العراق كانت ظروف وأعباء الحرب مع إيران من جهة، وانخفاض الايرادات النفطية من جهة أخرى، وراء هذه السياسة الانكماشية. بينما كان لانحسار موارد التمويل الخارجية من القروض والمساعدات وتحويلات العاملين في الخارج من أسباب هذه السياسة في كل من مصر والأردن والجمهورية العربية اليمنية، هذا فضلاً عن أن ظروف تطبيق هذه السياسات مختلفة وتتداخل فيها مشاكل الاختلالات الاقتصادية والمالية على المدى القصير مع الحاجة الى التصحيحات الاقتصادية الهيكلية لتحقيق التنمية على المدى البعيد. وفي هذا المجال يمكن الاشارة أيضا الى أن المديونية المالية للعالم الخارجي، التي أصبحت من مشاكل دول المجلس جميعا، تتباين آثارها القصيرة والبعيدة المدى على النمو الاقتصادي ومستقبل التنمية في كل من دول المجلس. كما أن التوجه العام لدول المجلس نحو تطوير إقتصاد السوق وتشجيع مبادرات القطاع الخاص تختلف أهميته في مقابل الأدوار المتباينة الأهمية للقطاع العام ولمدى التدخل الاقتصادي الحكومي في كل من هذه الدول، مما يثير التساؤلات في مدى فاعلية السياسات الاقتصادية والمالية العامة في تعزيز وزيادة التعاون الاقتصادي المشترك.

وعلى الصعيد العملي، فإن المعلومات والبيانات المتوفرة تشير الى وجود مجالات واسعة يمكن أن تؤدي الى زيادة التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي من خلال تطبيق عدد من السياسات والاجراءات المشتركة. فتنوع الموارد الاقتصادية وتباين مستويات التطور الاقتصادي والتكنولوجي أمر يهيء لخلق أسس هذا التعاون في الزراعة، وفي الصناعة، وفي مجال العلم والتكنولوجيا، وفي تجارة السلع والخدمات، وفي تأسيس المشاريع الانتاجية والاستثمارات المشتركة، وفي الاستفادة من القوى العاملة. لذا فقد حاولت الدراسة عرض أهم هذه المجالات في إطار عام ودون الخوض في تفاصيلها.

و الواقع، أن المرحلة التأسيسية لمجلس التعاون العربي تسمح فقط بمثل هذا الاتجاه التحليلي العام الذي تتسم به الدراسة والذي نراه ملائما تماما لاطار المناقشات وطرح الآراء العامة مع نخبة من الاقتصاديين في إتحاد الاقتصاديين العرب. ويؤكد هذا الاتجاه ما جاء في المادة الثانية من إتفاقية مجلس التعاون العربي من أن المجلس يهدف الى «تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الاعضاء، مع الأخذ في الاعتبار درجات النمو والأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الاعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة »، كذلك يتضح من نصوص إتفاقية تأسيس المجلس طابع المرونة والواقعية والتدرج إزاء تعدد مجالات التعاون وسبل تحقيقها، مما يجعل من الآراء التي تقدمها هذه الدراسة والمقترحات العامة التي تشتملها أساسا عاما قابلا للتطوير على الصعيد الاقتصادي الفكري ومفيدا على صعيد صياغة السياسات والاجراءات العملية للمساهمة في الجهود الرامية لتحقيق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون العربي.

القسم الأول
تجارب التعاون الاقتصادي العربي بين الوسائل وبين متطلبات النمو والتنمية

١-١ أهمية التعاون الاقتصادي العربي

إذا كانت الدعوة القومية العربية (الأيديولوجية - السياسية) هي الأساس في ظاهرة تزايد الجهود الفكرية والعملية لايجاد سبل لتوثيق التعاون الاقتصادي العربي لدرجة التكامل الشامل، فإن المبررات الاقتصادية تؤكد أيضا على وجود إمكانيات واسعة لهذا التعاون ولمنافعه المشتركة. فمن المعروف أن تنوع الموارد الاقتصادية العربية وتباين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في الاقطار العربية بصورة عامة أمر يبرر الاستنتاج العام بوجود فرص ومجالات عديدة للاستغلال الاقتصادي المتكامل لهذه الموارد، ومن ثمّ المساعدة في تأمين متطلبات النمو الاقتصادي وتحسين ظروف التنمية في كل من الاقطار المعنية. فتوفر الموارد البشرية والمهارات والخبرات الفنية التي تؤهل بعض الاقطار العربية للمضي في تنفيذ برامج واسعة للاستثمارات لو توفرت لها الامكانيات المالية واحتياجات هذه البرامج من السلع المستوردة، يقابله حالات قطرية تتوفر لديها الموارد المالية دون أن تسمح لها مواردها الطبيعية والبشرية الاخرى بتأسيس قاعدة واسعة للانتاج السلعي. ومن الواضح أيضا أن إستغلال الموارد الطبيعية من الخامات المتوفرة لقطر ما في إطار جغرافي لقطرين أو أكثر يمكن أن يتمخض عن تأسيس مشاريع ذات مردودات إقتصادية عالية في الأقطار المتعاونة. اضافة الى ذلك، فان التأثيرات الايجابية الممكنة للسياسات الاقتصادية والمالية العامة التي تتم صياغتها في إطار من التعاون المشترك تزيد من المنافع الاقتصادية المشتركة. فإتخاذ إجراءات مشتركة كالتي تتعلق بالضرائب الكمركية أو بأسس تحديد أسعار الصرف للعملات الوطنية لتسهيل التبادل التجاري مثلا، يمكن أن يساعد في التخفيف من ضغوط موازين المدفوعات ويساعد على تحسين القدرة على التصدير أو في توسيع الطاقات الانتاجية المحلية للاقطار المتعاونة.

والواقع أن درجة التنوع في الموارد والامكانيات الاقتصادية على صعيد الوطن العربي، حتى في ضوء المؤشرات العامة المتوفرة كحجم السكان ومستويات الدخول والانتاج والاستهلاك والاستثمار والواردات والصادرات، ووجود الموارد الطبيعية والخامات واحتياطياتها، إنما تسمح بالاستنتاج القوي الداعي الى زيادة التعاون الاقتصادي العربي لمنافعه الاقتصادية المتوقعة التي تزيد كثيرا على مجرد المجموع الجبري (للمردودات المتوقعة) من إقامة مشروعين أو مشاريع اقتصادية بموارد وعوامل انتاج وطنية في كل قطر بصورة مستقلة.

و بصورة عامة، فإن إفتراض (توقع) حرية إنتقال عوامل الانتاج والتقريب والتنسيق في السياسات الاقتصادية والمالية بين الأقطار المتعاونة أمر يوسع من إمكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، ويقرب من مستويات تطورها ويخلق ديناميكية التأثيرات الاقتصادية الايجابية المتبادلة فيما بين هذه الأقطار.

١-٢ التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتعاون العربي

وتزداد ضرورات التعاون الاقتصادي العربي لأهمية مواكبة الجهود الواسعة التي يشهدها العالم في مجالات التعاون والتنسيق والتكامل بين الأقتصادات الوطنية على المستوى الثنائي أو الاقليمي، والتي

تعززت بفعل التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية والاقليمية الهامة المستجدة، وخاصة في هذا العقد، وفرضت على بلدان العالم المختلفة مشاكل وتحديات جديدة كان نصيب البلدان النامية، ومنها العربية، كبيرا. فالضرورات الاقتصادية والسياسية الحديثة خلقت إتجاهات مؤسسية قوية للتعاون الاقتصادي والمالي بين الدول وذلك لتحقيق أهداف متعددة، من أبرزها ضمان إستمرار النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستخدام والحد من التضخم النقدي وتحسين الرفاهية الاجتماعية بالنسبة للبلدان الصناعية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتسريع التنمية الاجتماعية لتحسين مستويات المعيشة بالنسبة للبلدان النامية بصورة عامة. وتبرهن التجارب العملية، أن القدرات التفاوضية الوطنية الاقتصادية والمالية والتكنولوجية ستتزايد إذا ما وضعت في إطار سياسي - جغرافي لدولتين أو أكثر عند التعامل مع البلدان الاخرى ثنائيا أو إقليميا أو دوليا. فلقد نجحت وبدرجات مختلفة تجارب البلدان الاوروبية في منظمة السوق الاوروبية المشتركة وتجارب الدول الاشتراكية في مجلس التعاضد الاقتصادي. أما بالنسبة لتجارب البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا فلقد كانت نتائجها متواضعة وأقل بكثير مما تحقق في أوروبا. ويجري تطوير جهود الدول العربية في مجلس التعاون الخليجي لتعزيز تطورها وتكاملها الاقتصادي في مواجهة التحديات التي تفرضها التكتلات الاقتصادية الاقليمية الأخرى. وليس جديدا أن نشير الى أن الاعتماد المتبادل بين إقتصادات بلدان العالم المختلفة وإنتقال تأثيرات التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية فيما بينها يحتم عليها التكاتف والتعاون للتخفيف من تأثيراتها السلبية من ناحية، وتعزيز النتائج الايجابية لها من جهة أخرى.

و على الصعيد العملي فإن دلالات تجارب التعاون العربي، ثنائيا أو بين أكثر من قطرين، تؤكد على أن الجهود القائمة هي في إطار الاتجاهات المطلوبة بالرغم من أن التعاون الاقتصادي العربي لازال دون مستوى الطموح القومي السياسي، ودون ما تسمح به الامكانيات الاقتصادية العربية. فالتقويم السريع لانجازات الجهود العربية في مجال التعاون الاقتصادي يشير الى أن عدد المشاريع العربية المشتركة، العامة والمختلطة والخاصة، يبلغ ٣٩١ مشروعا في بداية عام ١٩٨٦ وتبلغ رؤوس الأموال الرسمية فيها حوالي ٢١٣٨٠ مليون دولار[(١)]. وأن حجم التجارة العربية البينيّة في عام ١٩٨٦ يقدر ب ١٢ر٨ مليار دولار وتعادل ٧ر١٤ في المائة من حجم التجارة العربية مع دول العالم[(٢)]. هذا وتبلغ حجوم الأموال العربية المقدمة من المؤسسات العربية والصناديق الوطنية حوالي ١٣ر٤ مليار دولار في عام ١٩٨٦بينما يقدر مجموع الديون الخارجية الطويلة المدى على البلدان العربية حوالي ٨١ر٤ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٦ أيضا.

٣-١ متطلبات النمو والتنمية القطرية

مع الاعتراف بأهمية الرغبة والارادة السياسية في نجاح جهود التنمية الاقتصادية على مختلف الأصعدة، فإن خصائص الاقتصادات الوطنية ونظم إدارة الموارد وتوزيعها هي التي تحدد إمكانيات ومساحة العمل الاقتصادي المشترك. فالمشكلة الرئيسية التي تعوق جهود التعاون الاقتصادي العربي تتركز في

---

(١) وردت هذه البيانات التي تستند الى حصر مكتبي وميداني في دراسة للدكتور سميح مسعود «حول تجربة التعاون الاقتصادي العربي»، المنشورة في مجلة النفط والتعاون العربي الصادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) الكويت - العددان - و(المجلد ١٢ (١٩٨٦).

(٢) صندوق النقد العربي (تحرير) «التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨».

ضرورة مراعاة متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية القطرية بكل ما تنطوي عليه من إمكانيات وأهداف وسياسات مختلفة. أما تحديد فرص الأستثمار المشترك أو تحليل وإبراز المنافع الاقتصادية والمالية المشتركة من تحرير إنتقال السلع وعوامل الانتاج الاولية فيما بين البلدان العربية فيمكن انجازه من الناحية الفنية بسهولة نسبية.

وللوهلة الأولى يبدو أن الدعوة لاستيفاء متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية القطرية كشرط من شروط التعاون الاقتصادي المشترك، قد تتناقض مع الرغبة والارادة السياسية التي تسعى لتحقيق التعاون الاقتصادي، باعتبار أن القناعات الايديولوجية ـ السياسية أو الاهداف الاستراتيجية القومية هي التي تتحكم في طبيعة أهداف التنمية الاقتصادية وسياساتها، وليس العكس. وهذا صحيح إذ جردت هذه العلاقة المنطقية من «الواقعية» الاقتصادية ـ السياسية. فالعمل الاقتصادي نشاط يجري في محيط إجتماعي وسياسي وليس في فراغ. وأن مادة هذا المحيط هي قيم وتقاليد اجتماعية، وأساليب عمل وتكنولوجيا معينة، ومؤسسية إدارية وقانونية ذات طبيعة وأشكال مختلفة تتراوح بين إمكانية تأسيس وتشغيل سوق مالية للترويج للاستثمارات في بعض الاقطار، وبين ضعف فاعلية أسعار الفائدة كمحفز على الادخارات وتعبئة الاستثمارات في أقطار أخرى. كما أن العمل الاقتصادي ليس مجرد شراء المكائن والالات والسلع، بل هو نشاط يجري في إطار أنظمة اقتصادية وسياسية وآليات مختلفة للتصرف بالموارد الاقتصادية والمالية وتعبئتها. وتتراوح هذه الانظمة بين سيطرة واسعة للدولة بواسطة الحكومات أو المؤسسات العامة، وبين آلية تستند الى الأسعار التي تتحدد بعوامل السوق والمنافسة. وأن هذا التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وفي أنظمة تعبئة وتوزيع الموارد الاقتصادية الوطنية وانعكاساتها المختلفة على المصالح الاقتصادية ـ السياسية، يجعل من الضروري مراعاة متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية وعلى مراحل، بعد توفر الارادة السياسية وعند البدء في إتخاذ الخطوات العملية لتحقيق التعاون الاقتصادي المشترك.

و مع أن من السهل نظريا القول بأن توسيع حرية إنتقال عوامل الانتاج أو التخطيط الجزئي للاستثمار أو للانتاج المشترك، سيؤمنان زيادة فرص استغلال الموارد الاقتصادية في الاقطار المتعاونة، الا انه كيف يمكن، من الناحية العملية، ضمان حرية إنتقال عوامل الانتاج، أو كيف يمكن تنظيم إستغلال الموارد الاقتصادية والمالية العامة في كل من الاقطار المتعاونة التي تختلف في مستويات تطورها وفي نظم إداراتها للموارد الاقتصادية والمالية الوطنية. تلك هي المسألة التي ترادف في مضمونها شرط استيفاء متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية القطرية لاقامة التعاون الاقتصادي الوثيق حتى عند توفر الارادة السياسية المشتركة. وللتدليل على هذه الاهمية وثقلها من بين العوامل العديدة الاخرى المحددة للتعاون وللتكامل الاقتصادي، يمكن الاستعانة بالنتائج المتواضعة التي تمخضت عنها تجارب التعاون الاقتصادي العربي المشترك حتى الآن. ولا يتناقض هذا الرأي مع الاستنتاج الصحيح بأن الرغبة والارادة السياسية هما العامل الاستراتيجي في تقرير مستقبل هذا التعاون وفي تقرير مستقبل التنمية القطرية أيضا كما تؤكد التجارب على ذلك. ولكن يبدو أن الفهم المختلف لهذا العامل هو الذي يسبب هذا الفصل الضار بين الارادة السياسية وبين متطلبات النمو والتنمية القطرية. فالعامل السياسي، أو الظروف السياسية مهما اتخذت من أشكال القرارات أو المواقف الحكومية، هما في صميم متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية السريعة الشاملة التي تحتاجها جميع البلدان العربية بدون استثناء. وقد يكون في مجرد التنويه الى المدلول الاقتصادي ـ السياسي للموقف من القطاع الخاص واقتصاد السوق والمنافسة في

مقابل الموقف من شمولية التخطيط الاقتصادي للدولة ودور القطاع العام من جهة أخرى، ما يعكس الحاجة الى فهم دور الارادة السياسية المشتركة في إطار من الواقعية الاقتصادية.

٤ـ١ وسائل التعاون الاقتصادي العربي

إتخذ التعاون الاقتصادي العربي المشترك أشكالا عملية مختلفة وأطراً مؤسسية متعددة. ومع أن من الصعب الوصول الى معيار أو معايير اقتصادية ومالية للتمييز «المرحلي» لمسيرة العمل الاقتصادي العربي خلال الفترة الواقعة بين تاسيس جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ وحتى الوقت الحاضر، فإن من الممكن الاستنتاج بأن الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٤، التي إزدادت فيها الأيرادات النفطية العربية، قد شهدت قوة تاثير العوامل الاقتصادية والمالية الخارجية في توثيق التعاون الاقتصادي العربي وخاصة في مجال إنشاء المشاريع المشتركة، في مقابل تاثير المبادرات السياسية التي كانت وراء جهود التعاون التي تركزت في المجال المالي وتقديم المساعدات الفنية خلال الفترة السابقة لعام ١٩٧٤. أما الوسائل التي استخدمت في إيجاد وتوسيع هذا التعاون، فإن كثرة تنوعها، من القروض المالية الميسرة، الى الاستثمارات في المشاريع المشتركة، الى عقد الاتفاقيات الخاصة بتحرير جزئي لتجارة السلع والمنتجات العربية واتفاقيات خاصة بحرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الاموال واتفاقيات تنظيم النقل، الى اعتماد (سياسي) لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والاتفاق على مبدأ التخطيط للتعاون أو للتكامل الاقتصادي على المستوى القومي العربي، تجعل من الصعب عرض تفاصيل هذه الوسائل في هذه الدراسة[(١)]. ولقد اقترن هذا التنوع في الاساليب بتعدد واختلاف الأطر المؤسسية للتعاون أيضا، منها ما هو ذو

---

(١) بدأ التعاون الاقتصادي العربي الحديث منذ بداية الأربعينات كما تمثل في الاتحاد الجمركي بين سورية ولبنان (١٩٤٣ ـ ١٩٥٠) وانطلق مع تاسيس جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ حيث أبرمت معاهدة الدفاع المشترك، ثم استمر التعاون ثنائيا كما في اتفاقيات تسهيل التجارة والتعاون الفني بين لبنان واليمن (١٩٤٩) واتفاقية تسهيل التجارة بين السعودية وسورية (١٩٥٠)، واتفاقيات تحرير التجارة بين لبنان وسورية (١٩٥٢) وبين العراق والاردن (١٩٥٣) وبين مصر وسورية (١٩٥٦)، واتفاقية التعاون والتكامل الاقتصادي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨) واتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي بين الكويت والعراق (١٩٦٤) واتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين الكويت وسورية (١٩٦٩)، واتفاقية التعاون الاقتصادي التجاري والفني بين العراق واليمن الديمقراطية (١٩٧٠) واتفاقية الاقتصادي والتجاري بين العراق وسورية (١٩٧٨). وبرز التعاون على صعيد أكثر من دولتين عربيتين التعاون ممثلا في اعلان الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية (١٩٥٨ـ١٩٦١) والاتحاد العربي الهاشمي بين الاردن والعراق (١٩٥٨) واللجنة الاستشارية المغربية الدائمة (١٩٦٤) والتكامل الاقتصادي بين سورية والعراق ومصر (١٩٧٠) والتكامل بين مصر والسودان وليبيا (١٩٧١) واتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسورية وليبيا (١٩٧٦)، ومجلس التعاون الخليجي بين السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عمان (١٩٨٠) ثم اخيرا تاسيس اتحاد المغرب العربي بين تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا (١٩٨٩)، ومجلس التعاون العربي بين العراق ومصر والاردن واليمن الشمالي (١٩٨٩). أما على المستوى القومي، فإن تاريخ التعاون الاقتصادي العربي هو في الواقع تاريخ جامعة الدول العربية التي اسست في عام ١٩٤٥ واثمرت جهودها عن إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وإنجاز إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي تنص على حرية كاملة لانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال والبضائع وضمان العمل والاقامة والنقل والترانزيت واستخدام وسائل النقل والموانيء والمطارات. ونصت أيضا على حقوق التملك والايصاء والارث لمواطني الدول المنضمة اليها. ولقد وقعت هذه الاتفاقية الشاملة كل من الكويت ومصر والعراق وسورية والاردن واليمن الشمالي والسودان واليمن الجنوبي ـ والامارات العربية المتحدة والصومال وليبيا وموريتانيا وفلسطين. حول تجارب التعاون والتكامل الاقتصادي العربي وتفاصيل الاتفاقيات والمشاريع المشتركة راجع الدراسات التفصيلية الموثقة والمنشورة من قبل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) UN-ECWA "Economic Integration in Western Asia" Franas Penter (Publishers), London 1985. وراجع كذلك دراسة الدكتور سميح مسعود المشار اليها في الهامش السابق ودراسة الدكتور تيسير عبد الجابر المعنونة «دراسات في التكامل الاقتصادي العربي»، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العليا، القاهرة، ١٩٨٢.

طبيعة سياسية كجامعة الدول العربية التي يتم في إطارها تنفيذ إتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي ويدور فيها نشاط مجلس الوحدة الاقتصادية، ومنها ما هو ذو طبيعة مالية كالصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، ومنها المنظمات العربية المتخصصة التي تتولى المعالجة الفنية لقضايا التعاون العربي على الصعيد القطاعي كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والاتحادات الصناعية المتخصصة.

و على أية حال، فاننا سنهتدي بالمنهج الشائع في التعريف باشكال التعاون على أنها تشتمل على المداخل التالية :

(أ) تحرير التجارة في السلع والمنتجات الوطنية فيما بين الاقطار المتعاونة، والذي انعكس في الاتفاقيات التي تستهدف تسهيل التبادل التجاري، ومن الأمثلة على ذلك قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٥ للإتفاقات التجارية الثنائية. ومن مجرد مراجعة سريعة للبيانات المتعلقة بحجم التجارة العربية البينية في مقابل حجم التجارة العربية مع الدول الاخرى، يمكن الاستنتاج بأن نتائج هذا الشكل من التعاون كانت محدودة. ومن الواضح، أن محدودية طاقات الانتاج وعدم بروز منافع التكاليف النسبية وتشابه انماط التنمية مما انعكس على الهياكل الاقتصادية والتجارية، الى جانب السياسات الاقتصادية الساعية لحماية الصناعة الوطنية الوليدة كانت كلها وراء إخفاق هذا المدخل للتعاون الاقتصادي العربي. والواقع أن شروط تحرير التجارة العربية تقابل تماما متطلبات التنمية الاقتصادية القطرية التي يتلخص جوهرها في زيادة الانتاج والانتاجية وزيادة الصادرات.

(ب) مدخل المشروعات المشتركة الذي إتسع نطاقه بشكل كبير منذ منتصف السبعينات بعد زيادة الأيرادات النفطية العربية، وأصبح اليوم رمزا إيجابيا لما حققته الجهود العربية السياسية والاقتصادية في مجال التكامل. ففي الوقت الذي يؤدي فيه إنشاء المشروعات العربية المشتركة الى زيادة الطاقات الانتاجية الوطنية وتمويل وتوطين الاستثمارات العربية فيها وتوسيع السوق والاستفادة من وفورات الحجم، فإن هذا المدخل أقرب الى حاجة البلدان العربية للمرونة والتعامل مع الاختلافات الموجودة في السياسات الاقتصادية والمالية وفي آليات توزيع الموارد الوطنية. ولا سيما وأن هذا المنهج يخفف من المشاكل الادارية التي تنشأ عادة مع وجود المؤسسات القومية ويقلل من تأثيرات المواقف السياسية التي تتأثر سريعا بالظروف السياسية العربية العامة.

(ج) المدخل التمويلي؛ كانت لمساعي الجامعة العربية على الصعيد القومي في تأسيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٧١ بعد إنشاء السوق العربية المشتركة، ثم إنشاء صندوق النقد العربي (١٩٧٦) والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٧٥)، واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية (١٩٧٤) ثم الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية التي اعتمدت في مؤتمر القمة العربي بعمان في الأردن (١٩٨٠) وصادقت عليها ست دول عربية، كانت لهذه الجهود وغيرها ثمرة في توسيع نطاق التعاون الاقتصادي المالي العربي. والتي تعززت بجهود حكومات البلدان العربية المتمثلة بمساهمات صناديق التنمية القطرية في كل من الكويت وأبو ظبي وليبيا والسعودية والعراق.

(د) الاتجاه التكاملي عبر التخطيط العربي المشترك، الذي لم يحقق نجاحا عمليا بقدر إثارته للاهتمامات العربية العامة بأهمية إعتماد استراتيجية (استراتيجيات) عربية موحدة للتعاون الاقتصادي على المستوى القومي وفي مجالات معينة كالأمن الغذائي أو تكوين القدرات التكنولوجية أو إقامة البنى الاساسية. فمن الواضح، أن هذا المنهج الذي يستند الى إفتراض التحليل المشترك لخطط التنمية القطرية وإيجاد مجالات التعاون من خلالها لوضعها في إطار خطة عربية موحدة، لم يكن فاعلا في الأحداث والتطورات اللاحقة للاعلان عنه، إن لم يكن ذا تأثيرات سلبية على الجهود العربية بسبب تجاهله الصارخ «للواقعية الاقتصادية والسياسية» التي تكشف عنها تجارب الماضي، وتؤكدها التحليلات الخاصة بمتطلبات النمو والتنمية في البلدان العربية.

وبغض النظر عن مدى نجاح المداخل المشار اليها في تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك، فقد أدت الفوارق في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج بين الدول العربية الى تحقيق تعاون واضح فيما بينها وبخاصة في مجال القوى العاملة والتشغيل. فالدول العربية الخليجية لديها وفرة نسبية في التمويل بينما تعاني من ندرة نسبية في القوى العاملة مما فتح المجال لانتقال الملايين من القوى العاملة العربية خلال العقود الأربعة الماضية وبخاصة بعد عام ١٩٧٤. ومع أن تلك الهجرة قد ادت الى تعاون مثمر بين الدول العربية انعكس ايجابيا على التنمية ازدياد التحويلات المالية وتطوير المهارات. إلا ان من الملاحظ ان هذه الحركة لم يواكبها نشاط استثماري (انتقال رأس المال) بنفس الفعالية. كما أنها لم تكن بالضرورة نتيجة اتفاقات عربية مسبقة بل هي ناتجة في الأساس عن تفاعل قوى السوق.

إن مجرد المراجعة السريعة لأشكال وأطر التعاون العديدة أعلاه لا يساعد الاقتصادي أو المخطط في تحديد الأهميات النسبية لشكل منها في زيادة التعاون الاقتصادي. ولا يساعد السياسي في إتخاذ قراراته أو تقدير أهمية الاعتبارات الاقتصادية والسياسية من بين العوامل العديدة التي تقرر حصيلة هذه الجهود على المستويات المختلفة. على أن التحليل العام لطبيعتها يشير الى أن تعثر هذه الجهود كان دائما بسبب تباين أنظمة الادارة الاقتصادية بكل ما تعنيه من مصالح إقتصادية وسياسات وإجراءات مختلفة تتعلق بالنشاط الانتاجي والاستثماري والتصديري والاستيرادي والاستهلاكي.

القسم الثانـــي
ظروف النمو الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون العربي(*)

٢-١ تطورات الظروف الاقتصادية والمالية الدولية والعربية

انعكست مساوئ التباطؤ في النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار الذي اتسم به تطور الاقتصـــاد الدولي بصورة عامة وإقتصادات البلدان الصناعية بصورة خاصة منذ بداية السبعينات، على البلـــدان النامية فإزدادت مشكلاتها الاقتصادية والمالية بشكل عام كما يتمثل ذلك في الانخفاض النسبي لمعـــدلات نموها الاقتصادي وتزايد مديونيتها للخارج، وتباطؤ التحسن في مستويات المعيشة فيها.

على أن هذه التطورات لم تؤثر على الأوضاع الاقتصادية للبلدان العربية بنفس القدر من الأهميـة والاتجاه. فلقد إزدادت الايرادات المالية للبلدان العربية المصدرة للنفط، وتحققت لديها فوائـــض متزايدة في موازين مدفوعاتها مما ساعدها على زيادة إنفاقها الاستثماري والاستهلاكي وزيـــادة استيراداتها بمعدلات عاليه تفوق كثيرا ما شهدته خلال الفترة السابقة لعام ١٩٧٤. مما انعكس في تزايـد معدلات نموها الاقتصادي خلال تلك الحقبة الزمنية إلى حين تدهور أسعار (ايرادات) النفط في عـام ١٩٨٣. ولقد ساعدت الزيادة في الايرادات النفطية على تقديم القروض والمساعدات المالية للبلدان العربية غير النفطية قبل ان تظهر فيها الآثار السلبية لتطورات الأوضاع الاقتصادية والمالية الدولية. فلقد هيـــأت الايرادات النفطية القروض العربية بشروط ميسرة وزادت مدخولاتها من العملات الأجنبية نتيجـــة استفادتها من ظروف التوسع الاقتصادي والمالي الكبير في البلدان العربية النفطية. واستمرت هـــي الأخرى في تطبيق سياسة التوسع الاقتصادي المتمثلة بزيادة الانفاق العام الاستثماري والاستهلاكـــي وزيادة الاستيرادات، حتى بداية مرحلة «الانحسار» النفطي التي بدأت بانخفاض اسعار تصدير النفط فـــي عام ١٩٨٣ ثم انهيارها في عام ١٩٨٦، حيث تقلصت إمكانية الاستمرار بتمويل مستوى عال من الانفـــاق والاستيرادات لدرجة أدت الى انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي وبدأت الاسعار المحلية بالارتفاع، كمـا انخفضت معدلات الاستخدام. وأصبحت مجموعة البلدان العربية المقترضة في ظروف إقتصادية ومالـيـة صعبة فرضت عليها سياسات واجراءات اقتصادية ومالية جديدة لمواجهة الأختلالات في التوازن الاقتصادي العام على المدى القصير ولمعالجة مشاكل النمو والتنمية على المدى البعيد. وحتى البلدان العربيـــة النفطية، فإن الظروف استدعت منها إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية باتجاه الحد من التوســـع الاستثماري وترشيد الانفاق الجاري وإعادة التأكيد على ربط الاستثمارات بهدف تنويع مصادر الدخـــل والانتاج.

(*) يعتمد هذا القسم على الكثير من المعلومات والبيانات والاستنتاجات الخاصة بمصـــر والأردن واليمن الشمالي الواردة في الدراسة التالية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيـــا (الاسكوا): «سياسات التكييف والاصلاح الاقتصادي الهيكلي في مجموعة مختارة من بلدان منطقة اللجنـة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)» بغداد، آذار/مارس ١٩٨٩.

ومع أن تحليل هذه الظروف واتجاهاتها وتحديد العوامل الرئيسية المؤثرة فيها، ومن ثم التعريف بالسياسات المناسبة لتجاوزها، يتراوح كما هو معروف بين إتجاهين مختلفين[(١)]، فإن واقع البلدان يشير الى تأثرها بالتطورات الاقتصادية والمالية الدولية والأقليمية من خلال قطاع تصدير النفط الذي إتسع دوره الاستراتيجي في النمو والتنمية، وإزدادت معه هيمنة القطاع الخارجي على مجمل النشاط الاقتصادي العربي كما ينعكس ذلك في زيادة نصيب هذا القطاع من إجمالي الناتج المحلي ومن مساهمة مصادر التمويل الخارجية في اجمالي الموارد المالية للبلدان العربية غير النفطية. وليست الاختلالات في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي سوى نتائج لهذا التطور الذي لازم ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية منذ سنوات طويلة.

و لو ضيقنا من دائرة التحليل العام على النطاق العربي، فإن الأوضاع الاقتصادية لبلدان مجلس التعاون العربي تمثل عينة جيدة لطبيعة الظروف الاقتصادية والمالية العامة السائدة في البلدان العربية كما أشرنا اليها، مع مراعاة نتائج الحرب الطويلة المدمرة بين العراق وايران التي أضافت أعباءً إقتصادية ومالية باهظة على العراق رغم إمتلاكه إمكانيات إقتصادية كبيرة ورغم كونه من البلدان المصدرة للنفط. وقد يسهم مجلس التعاون العربي في التخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن تلك التطورات.

٢-٢ الخصائص والسياسات الاقتصادية العامة لدول مجلس التعاون العربي

انتهجت دول مجلس التعاون العربي في السنوات القليلة الماضية، وبصورة عامة، سياسات اقتصادية ومالية «انكماشية» عامة تمثلت في تخفيض الانفاق العام الاستهلاكي والاستثماري والتقليل من الاستيرادات، وذلك تحت تأثير التطورات الاقتصادية والمالية الدولية والاقليمية والتي أدت الى ظهور عدد من الاختلالات القائمة في التوازن الاقتصادي العام الداخلي والخارجي كإرتفاع الأسعار والعجز المتزايد في ميزان المدفوعات وتراكم العجز في الميزانية العامة للدولة، والى الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة البطالة. وينطوي الاتجاه العام لهذه السياسات على درجات متباينة في (مقدار) تأثير الاجراءات العملية المتخذة في إطارها، وذلك بحكم تباين حجم المشكلات وإختلاف مستويات التطور الاقتصادي في هذه الدول، من ناحية، وبحكم تنوع الموارد الاقتصادية وتباين السياسات العامة لها من ناحية أخرى.

---

(١) يمكن تلخيص هذين الاتجاهين كما يلي : الاتجاه الأول، يدين سياسات واجراءات الدولة للتدخل الواسع في النشاط الاقتصادي باعتبارها المسؤولة عن سوء توزيع وتعبئة الموارد الاقتصادية الوطنية، ومنها إقامة مشاريع البنى الأساسية ومشاريع القطاع العام الانتاجية، وما ترتب عليها من إختلالات قائمة في هيكل الأسعار النسبية ومنها أسعار الصرف، وتحمل الدولة بالتالي الأعباء الاقتصادية والمالية وانخفاض مستوى الانتاجية العامة التي تؤدي الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والى زيادة مشاكل التنمية. ولذلك يدعو - هذا الاتجاه - الى توسيع إطار إقتصاد السوق وزيادة فاعلية ودور القطاع الخاص لمعالجة هذه المشكلات. أما الاتجاه الثاني، فيرى ان المشكلة الرئيسية التي تكمن في اتجاهات تدخل الدولة، وليس مبدأ التدخل ذاته، أدت الى زيادة إعتماد الاقتصادات الوطنية على الخارج لدرجة جعلها عرضة للتأثر السريع بالتقلبات والتطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية. ولذلك، فإن هذا الاتجاه في التحليل يدعو الى إعادة تقويم سياسات الدولة الاقتصادية والمالية بإتجاه السعي لتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، وكذلك يدعو أيضا الى تحسين كفاءة الأداء في المشاريع العامة وبمعايير مرنة تتناسب مع التطورات الاقتصادية والمالية على المديَيْن القصير والبعيد.

مصـــــر

تكشف المراجعة السريعة لواقع الاقتصاد المصري ولجهود التنمية الطويلة في البلاد أن الخصائص الرئيسية للاقتصاد المصري ما زالت في حدود الخصائص العامة للبلدان النامية ولشروط النمو والتنمية فيها. فمع ان الكثير من الانجازات قد تحققت في مجالات إنشاء البنى الاساسية وبناء الطاقات الانتاجية وتنوعها وإقامة عدد من الصناعات الاساسية كالحديد والصلب وإرتفاع مستوى المعيشة بصورة عامة، فإن هيكل الانتاج لا زال بحاجة الى التطوير والتغيير لغرض زيادة الانتاج السلعي والصادرات من ناحية، وللتقليل من الاعتماد المتزايد على مصادر التمويل الخارجية من ناحية أخرى. كذلك فان الحاجة متزايدة لمعالجة مشكلات البطالة في الايدي العاملة ولتحسين مستويات المعيشة. كما ان هنالك اختلالات في التوازن الاقتصادي العام الداخلي تتمثل في الارتفاع المستمر للاسعار وفي حاجة هيكل الاسعار النسبية الى التصحيح لتحسين تعبئة وتوزيع الموارد الاقتصادية.

وقد شهدت السنوات العشر الماضية زيادات كبيرة في موارد البلاد من العملات الاجنبية نتيجة لتطور قطاع استخراج وتصدير النفط الخام وزيادة إيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج وتطور النشاط السياحي، إلا ان قدرة الاقتصاد على تمويل الاستثمارات القومية واحتياجات البلاد من السلع المستوردة ما زالت تعتمد وبشكل متزايد على القروض والمساعدات الخارجية. كما أن الصادرات السلعية والخدمية ما زالت منخفضة وتتضاءل أهميتهاالنسبية في الميزان التجاري الذي يتزايد عجزه.

ويلعب القطاع العام دورا هاما في الاقتصاد المصري بمعايير مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وعدد المشتغلين فيه، وفي مجمل النشاط الاستثماري للبلاد. وبالمقابل، فإن دور القطاع الخاص لازال محدودا وكذلك فاعلية عوامل السوق في تعبئة وتوزيع الموارد الاقتصادية، رغم محاولات الدولة للتخفيف من تدخلها الاقتصادي وسعيها لخلق ظروف أفضل لتطوير اقتصاد السوق منذ تبنيها للسياسة الاقتصادية اللبرالية (الانفتاح) قبل خمسة عشر عاما. وقد واجه الاقتصاد المصري في السنوات القليلة الماضية تحديات التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية والاقليمية عندما بدأت ايرادات تصدير النفط الخام بالانخفاض، وانخفضت أيضا تحويلات العاملين المصريين في البلدان العربية النفطية، مما أعاد الاهتمام في اهمية معالجة المشكلات الاقتصادية الرئيسية المرتبطة بمتطلبات النمو والتنمية. فمعدلات النمو العالية نسبيا في الناتج المحلي الاجمالي التي تحققت منذ عام ١٩٧٤، كانت نتيجة لتوفر العملات الاجنبية من مصادر لا ترتبط مباشرة بالفوائض المتولدة عن النشاط الانتاجي المحلي. بل ان الزيادة الظاهرة في معدلات الاقتراض والمساعدات الخارجية، وواقع تحويلات العاملين في الخارج كمصدر هام للتمويل من ناحية، ومحدودية مساهمة الاستثمارات الأجنبية في النشاط الصناعي والزراعي من ناحية ثانية، تؤكد كلها على أن المستقبل الاقتصادي في مصر لا زال مرتبطا بضرورات إحداث التغييرات الاقتصادية الهيكلية لزيادة الانتاج والانتاجية وتأمين متطلبات التنمية التي لا بد للدولة ومؤسساتها من ان تلعب دورا أساسيا فيها. إن وفرة القوى العاملة والمهارات في مصر، وإنخفاض معدلات الأجور فيها نسبيا، وإتساع حجم السوق أمور تدل كلها على وجود امكانات واسعة للتنمية وخاصة إذا توفرت لها الاستثمارات العربية والاجنبية والتكنولوجية المتقدمة.

أشرنا إلى أن الاقتصاد المصري لا يزال يواجه المشكلات الأساسية التي تعرقل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. فزيادة الانتاج التي تستهدفها جهود التنمية في مصر تتطلب تأسيس وتوسيع الطاقات الانتاجية، أي تتطلب زيادة الاستثمارات المنتجة في إطار من التغييرات الهيكلية للاقتصاد. كما أن تحسين ظروف التنمية العامة لازالت تتطلب إكمال البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي تستلزم زيادة الانفاق الاستثماري والاستهلاكي العام. أى ان زيادة الفوائض الاقتصادية والمالية لتمويل الأنفاق القومي، وخاصة الاستثماري، ومتطلباته من السلع المحلية والمستوردة لا زالت ضرورية جدا في تسريع معدلات النمو والتنمية على المدى البعيد. اضافة الى أن الضرورة قائمة في نفس الوقت لمواجهة مشاكل الاختلالات الحالية في التوازن الاقتصادي العام الداخلي والخارجي. ذلك أن هنالك حاجة الى إصلاح نظام الأسعار لتحسين كفاءته في تعبئة وتوزيع الموارد الاقتصادية والمالية وفي تقليل العجز المالي الحكومي وتخفيض تزايد العجز في ميزان المدفوعات أو الحد منه، هذا الى جانب المساعدة في تقييد إرتفاع الأسعار.

ومن الواضح، أن هنالك صعوبات في التوفيق بين السياسات الاقتصادية الرامية لتأمين متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية على المدى البعيد، وبين فاعلية السياسات الاقتصادية اللبرالية التي تنتهجها الحكومة في الوقت الحاضر لتصحيح نظام الاسعار، ولتحرير التجارة والتحويلات الخارجية، ولدعم القطاع الخاص ولتشجيع رؤوس الأموال الاجنبية وذلك لمعالجة الاختلالات في التوازن الاقتصادي والمالي العام على المدى القصير.

إن المراجعة السريعة للسياسات الاقتصادية المالية الرسمية المعتمدة في مشروع الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩١) تشير بوضوح الى نجاح الجهود التخطيطية المصرية في تعريف وإعتماد مجموعة متوازنة من السياسات والاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية لمعالجة الاختلالات القصيرة المدى في إطار معالجة مشكلات النمو والتنمية على المدى البعيد. ولكن السؤال الهام هو في «واقعية» و«قدرة» هذه السياسات والاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية المعلنة على خلق التأثيرات المستهدفة في الواقع الاقتصادي المصري الذي لازال بانتظار تطبيق هذه السياسات والاجراءات بسرعة وفعالية مناسبة.

العـــراق

يتصف الاقتصاد العراقي بعدد من الخصائص الرئيسية للبلدان النامية، ولكنه يتميز عنها بالوفرة النسبية في موارده الطبيعية وأبرزها النفط الخام والاراضي الزراعية والمياه. ومستوى التطور العام في البلادوتقدمه التكنولوجي يوفران إمكانيات واسعة للانتفاع من موارده الطبيعية الخام ويساعد على زيادة النمو الاقتصادي وتسريع التنمية(*). وقد حقق الاقتصاد العراقي معدلات نمو عالية نسبيا وخاصة بعد

(*) من الجدير بالتنويه ان تقدم العراق التكنولوجي في مجال الصناعات العسكرية يهيء لتطوير الصناعة العراقية والقطاعات الانتاجية الاخرى باستخدامه التكنولوجيا الحديثة.

زيادة الايرادات المالية من تصدير النفط الخام في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩، وتوسعت الطاقات الانتاجية وخاصة في مشاريع القطاع العام وفي مختلف الفروع، وأُنجزت معظم مشاريع البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وقد وصل مستوى النشاط الاقتصادي في نهاية السبعينات الى حالة الاستخدام شبه الكامل للأيدي العاملة، مما اضطر الى استقدام الايدي العاملة العربية بخاصة في تسيير النشاط الاقتصادي العام، إضافة الى التوسع الكبير في الاستهلاك العام والخاص الذي ساعد في تحسين مستويات المعيشة بصورة عامة.

وكما هو متوقع عادة في ظروف الحرب الدفاعية، فإن الحرب الطويلة مع إيران قد ولدت مشاكل إقتصادية ومالية للقطر وعجلت في ظهور آثار «الانحسار» النفطي السلبية على التوازن الاقتصادي العام قصير الأجل، واضافت قيودا جديدة على النمو الاقتصادي والتنمية. فالانخفاض في الايرادات المالية النفطية بسبب انخفاض كمية الصادرات في بداية الحرب في أيلول عام ١٩٨٠ أولا، ثم انخفاض أسعار التصدير بعدئذ، أمر أدى الى استنفاد موارد البلاد من العملات الاجنبية والى تقييد القدرة على تمويل الانفاق العام الاستثماري والاستهلاكي المتزايد والاستيرادات المتزايدة من السلع المختلفة. وانتهت بذلك فرضية إمكانيات التمويل «اللامحدود» لمشاريع التنمية التي برزت ضمنا في السياسة الاقتصادية التوسعية العامة التي طبقت منذ منتصف السبعينات. وأدت الحرب، كما هو معروف، الى تزايد الحاجة للأيدي العاملة في تشغيل المشاريع الأنتاجية وتسيير النشاط الاقتصادي بصورة عامة، مما أضاف أعباءً مالية على الاقتصاد وعلى ميزان المدفوعات. وليس من غير المتوقع أن تؤدي الحرب الى تعطيل وتخفيض نسب إستغلال الكثير من الطاقات الانتاجية القائمة بسبب تدميرها أو بسبب النقص في مستلزمات الانتاج المحلية والمستوردة. الأمر الذي أدى الى الانخفاض النسبي في الانتاج المحلي وفي معدلات الانتاجية للاستثمارات القائمة.

وعلى العموم، فإن الأقتصاد العراقي لازال يعتمد كثيرا على الايرادات المالية النفطية في تمويل الانفاق العام الاستثماري والاستهلاكي، الذي يشكل النسبة الأكبر من الانفاق القومي، وفي تغطية الاحتياجات من العملات الاجنبية للاستيراد، هذا في مقابل الانخفاض النسبي في الفوائض الاقتصادية المالية المتأتية من زيادة الانتاج المحلي والانتاجية. ولازال شرطا النمو الاقتصادي الرئيسيان للعراق يتمثلان في ضرورة زيادة الصادرات غير النفطية، وفي زيادة الفوائض المالية لاغراض تمويل الاستثمار من غير استخراج وتصدير النفط الخام. ويواجه الاقتصاد العراقي حاليا عددا من الاختلالات المتمثلة بإرتفاع الأسعار والحاجة الى تصحيح هيكل الأسعار النسبية، كما هو بحاجة الى زيادة النشاط الاقتصادي لرفع معدلات الاستخدام في الأيدي العاملة وزيادة الأنتفاع من الطاقات الانتاجية والسعي الى التخفيف من أعباء القروض الخارجية.

ويلعب القطاع العام دورا بارزا في الاقتصاد العراقي، حتى بعد إستبعاد قطاع استخراج النفط الخام من حيث مساهمته في الانتاج وفي الاستثمار وفي تشغيل الايدي العاملة. ومع أن الدولة تسعى لتطوير اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص، فإن فاعلية هذا الاتجاه لازالت محدودة بحكم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموضوعية السائدة.

يواجه الاقتصاد العراقي عددا من المشكلات الاقتصادية والمالية التي ترتبط بظروف الحرب ونتائجها وبالتطورات الاقتصادية الدولية من خلال «الانحسار» الذي أصاب قطاع (ايرادات) تصدير النفط الخام من جهة، وبما ترتب على ذلك من زيادة مشكلات التنمية من جهة أخرى. وقد اتجهت السياسة الاقتصادية والمالية بعد عام ١٩٨٣، وبصورة عامة، نحو تقييد الانفاق العام الاستثماري والاستهلاكي والاستيرادات والتأثير في مستويات الاستهلاك الخاص في مقابل التشجيع على زيادة الانتاج والانتاجية، وذلك في محاولة للحد من إرتفاع مستوى الطلب الفعال، وإرتفاع الأسعار، إضافة الى التخفيف من أعباء القروض الخارجية.

ومع أن من غير الممكن، في ظروف عدم توفر البيانات والمؤشرات الاحصائية، تقدير حجم هذه المشكلات والتحقق من مدى فاعلية هذه السياسات والاجراءات في التخفيف منها، خاصة في مجال الحد من عجز الميزانية الاعتيادية وفي ميزان المدفوعات، إلا ان من الواضح أن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لازالت مطالبة بمعالجة الاختلالات الظاهرة في التوازن الاقتصادي العام الداخلي والخارجي كارتفاع الأسعار، وتصحيح هيكل الاسعار ومنها أسعار الصرف وأسعار الفائدة والاجور، وشحة بعض السلع، وانخفاض نسب استغلال الطاقات الانتاجية القائمة، وتقليص العجز المتراكم في رصيد الحساب الجاري الخارجي. وفي نفس الوقت فإن إرتباط الاختلالات القصيرة المدى بمشكلات الاقتصاد العراقي الأساسية وأبرزها الاعتماد الكبير على قطاع تصدير النفط الخام، يتطلب أيضا أن تكون السياسات والاجراءات التي تستهدف معالجة الاختلالات على المدى القصير مرسومة في إطار السياسات الاقتصادية العامة الهادفة الى إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة.

الأردن

يتصف الاقتصاد الأردني بجملة الخصائص والمشاكل التقليدية للبلدان النامية بصورة عامة. فمستويات الدخل الفردي والادخارات منخفضة نسبيا والطاقات الانتاجية محدودة، ولذلك، فان الحاجة دائمة الى زيادة الاستثمارات لزيادة معدلات النمو في الانتاج وفي الصادرات والى الحد النسبي من الاستيرادات لتجاوز المشكلة المستديمة المتمثلة بإنخفاض عوائد البلاد من العملات الأجنبية وعدم انتظام تدفقها. كما أن موارد البلاد الطبيعية محدودة أيضا. ومع أن سنوات السبعينات قد شهدت تزايدا في معدلات النمو الاقتصادي كما ينعكس ذلك في زيادة الانتاج والاستثمار والاستهلاك، وتحسن مستويات المعيشة، إلا أن قدرة الاقتصاد على النمو لا زالت مقيَّدة بمصادر التمويل الخارجية من القروض والمساعدات اللازمة لتمويل الاستثمارات وتأمين متطلبات البلاد من الاستيرادات. فكما ساعدت الظروف الاقتصادية الدولية والعربية على تحقيق إنجازات إقتصادية للأردن، فإن تغُّير هذه الظروف منذ بدأ «انحسار» الايرادات النفطية العربية في أوائل الثمانينات، قد كشفت عن إستمرار الإعتماد الكبير على مصادر التمويل الخارجية، وعن قصور الانتاج المحلي في تلبية الطلب المحلي المتزايد. ولقد انعكست هذه الظروف غير الملائمة في إرتفاع الاسعار وزيادة العجز في ميزان المدفوعات وإرتفاع نسبة البطالة.

ويمكن تلخيص الموقف الاقتصادي بأنه يتصف بوجود إختلالات تتمثل في العجز في الميزانية العامة وضعف الادخارات المحلية وكذلك في الانخفاض النسبي في عوائد العملات الأجنبية في مقابل تزايد الطلب

الاستهلاكي وخاصة بفعل تحويلات العاملين في الخارج ومحاكاة النمط الاستهلاكي في البلدان العربية النفطية، مما يزيد من الحاجة الى الاستيرادات بفعل محدودية القدرة على زيادة الانتاج والانتاجية. كما تتمثل الاختلالات أيضا في تزايد البطالة في الأيدي العاملة. وتترابط هذه المشكلات موضوعيا مع المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد على المدى البعيد. فالاعتماد على القروض الخارجية وعلى تحويلات العاملين في الخارج تتطلب حلولا جذرية وبعيدة المدى في إطار تغيير هيكلي لصالح القطاعات السلعية وذلك بهدف زيادة الانتاج والصادرات بمعدلات عالية. ولذلك، ومع الاعتقاد باهمية القطاع الخاص وفاعلية السوق في تعبئة وتوزيع موارد البلاد من رؤوس الاموال والسلع والعمل، فان دور الدولة الاقتصادي في إدارة هذه الموارد ومعالجة مشاكل التنمية لازال هاما.

ومن الجدير بالتأكيد، ان الأردن بموقعه الجغرافي - الاقتصادي كحلقة إتصال في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية المجاورة، وبوفرة القوى العاملة، ونشاط القطاع الخاص «وزيادة» رجال الأعمال، يتيح فرصا واسعة للنمو الاقتصادي وللتنمية فيه.

تتطلب خصائص وظروف الاقتصاد الاردني جملة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بهدف التكيف لمواجهة المشكلات القائمة كالعجز في الميزانية العامة للحكومة والعجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات وذلك عن طريق تقليل الانفاق العام، وخاصة الاستهلاكي، أو تقليل الاستيرادات أو عن طريق زيادة الايرادات العامة وزيادة الصادرات. كما ينبغي أن تزداد فاعلية السياسات النقدية بشكل خاص لتشجيع تدفق رؤوس الأموال الوطنية والاجنبية سواء برفع أسعار الفائدة أو بتأمين الاستقرار النقدي والحيلولة دون إرتفاع الاسعار بمعدلات عالية وغير منتظمة. أما فيما يتعلق بزيادة الانتاج، فإن على السياسات الاقتصادية أن تتكيف لتشجيع الاستثمارات وزيادتها في القطاعات والمشاريع الانتاجية مقابل السعي للحد من زيادة الاستهلاك القومي.

إن تجربة السنوات القليلة الماضية تشير الى أن السياسات والاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية، لم تكن فعالة في زيادة الانتاج بزيادة الاستثمارات ورفع الانتاجية، ولم تكن فعالة بما يكفي لتصحيح هيكل الاسعار النسبية بما في ذلك أسعار الفائدة واسعار الصرف، لكي يمكن زيادة تعبئة الموارد المالية والاقتصادية وتحسين توزيعها. كما لم تكن هذه السياسات فعالة في الحد من الاختلالات في التوازن الاقتصادي والمالي العام مع الخارج بتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، وبالتالي التقليل من الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية الدولية والاقليمية.

اليمن الشمالي

لا زال الاقتصاد اليمني النامي الريفي في مراحل تطوره الأولى، حيث الانخفاض النسبي في الانتاج والادخارات، والحاجة الشديدة الى إقامة البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعي والى التحسين السريع في مستويات المعيشة. وكما هي الحال في البلدان النامية عموما، فإن الاقتصاد اليمني يتصف بمحدودية الطاقات الانتاجية ومحدودية قدرته على التشغيل المنتج للأيدي العاملة بسبب ضعف إمكانياته في توفير السلع الانتاجية وتأمين متطلبات الاستثمار. كما أن انخفاض مستوى الدخول والطلب يضيق من

نطاق السوق ويعوق الانتفاع من مزايا اقتصادات الانتاج الكبير ويحد من امكانيات الادخار. ولقد إزدادت الظروف الاقتصادية التي تدفع اليمنيّين الى العمل في الخارج صعوبة بسبب الاختلال في هيكل العمالة وبسبب إرتفاع الأسعار ومنها إرتفاع معدلات الأجور بصورة خاصة. وتصاحب هذه الظروف الاقتصادية الصعبة ظروف اجتماعية مؤسسية إدارية عامة غير ملائمة لتضيف قيودا أخرى الى إمكانيات النمو الاقتصادي والتنمية السريعة.

لقد ظل الاقتصاد اليمني، ومنذ فترة طويلة، يعتمد في تنشيط فعالياته المختلفة على المساعدات والقروض الخارجية وخاصة العربية منها. ولازال يعتمد أيضا على تحويلات اليمنيّين المشتغلين في البلدان العربية النفطية المجاورة. فحالة الاقتصاد اليمني اذن من النماذج التي تكشف عن المدى الواسع الذي تنتقل به آثار التطورات الاقتصادية الخارجية الى الاقتصادات الوطنية عبر زيادة الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية أو على تحويلات الوطنيين العاملين في البلدان النفطية الناصية. كما أن حالة الاقتصاد وظروفه لا تقف عند حد البحث في تزايد أعباء القروض وجدواها، بل تستلزم أيضا مراجعة العوامل الاساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالاقتصاد اليمني يمتلك موارد طبيعية وزراعية وهنالك إمكانيات جيدة لتطوير استغلال النفط الذي بدأ تصديره فعلا منذ عام ١٩٨٧ وتأسيس صناعة نفطية. كما أن الموارد البشرية تؤهل القطر لتلبية متطلبات التطوير الواسع في القطاع الزراعي والفعاليات الصناعية والخدمية الأخرى.

ورغم أن دور الدولة الاقتصادي هام بحكم حجم الاستثمارات العامة إلا أن السياسة الرسمية تحث على تشجيع القطاع الخاص والسعي لتطوير العمل في إطار اقتصاد السوق وآليته التي لازالت استجابتها محدودة. ومن المثير الاشارة، في هذا المجال، الى أن التطلع لنمط الانفاق في الاقتصادات النفطية الناصية كان قد بدأ منذ منتصف السبعينات بعد تزايد الهجرة الى الاقطار العربية النفطية المجاورة.

وبصورة عامة، فإن الاقتصاد اليمني بحاجة شديدة الى إقامة مشاريع البنى الأساسية في قطاعات الزراعة والنقل والتعليم والصحة، والى توسيع الطاقات الانتاجية في مختلف القطاعات، في الوقت الذي تزداد فيه الضرورات للتقليل من الاعتماد الكبير على مصادر التمويل الخارجية. كما ان الحاجة قائمة لزيادة معدلات التشغيل في الأيدي العاملة. هذا في مقابل واقع تدني مستويات الدخل والانتاج القومي ومحدودية الموارد الطبيعية وندرة الخبرات الفنية.

حقق الاقتصاد اليمني في السبعينات معدلات نمو جيدة، ويعود هذا الى زيادة موارد البلاد من المساعدات والقروض الخارجية والى تحويلات اليمنيّين العاملين في الخارج وتمويلها للاستهلاك وللاستثمارات وللاستيرادات المتزايدة. أما الادخارات المحلية فكانت في الواقع سالبة بمعنى أن الاستهلاك النهائي كان يزيد على الناتج المحلي الاجمالي، ولقد أبرزت ظروف الثمانينات هشاشة هذه العلاقة عندما تقلصت الموارد المالية والعملات الأجنبية المتأتية من المصادر الخارجية. ورغم التدابير الاقتصادية والمالية التي اتخذت للحد من العجز المالي في الميزانية العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات، إلا أن السياسات المالية ظلت، وبصورة عامة، تتجه نحو زيادة الانفاق الحكومي. لذلك، فإن السياسات الاقتصادية والمالية الملائمة ينبغي أن تتجه نحو إقامة البنى الاساسية الاقتصادية والاجتماعية

وزيادة الانتاج عن طريق زيادة الاستثمارات (الادخارات) وزيادة الانتاجية. ولابد أيضا أن تسعى هـــذه السياسات والاجراءات لتقليل العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بزيادة الصادرات والتقليـــل النسبي من الاستيرادات. ومع أن مثل هذه السياسات تواجه في الوقت الحاضر مشكلة إنخفاض مقـــدار القروض والمساعدات الخارجية الى جانب ضعف فاعلية أدوات السياسة المالية والنقدية كالضرائـــب للتأثير في مستويات الاستهلاك الخاص وزيادة الايرادات العامة أو أسعار الفائدة وأسعار الصـــرف لاجتذاب إدخارات اليمنيين في الخارج، فإن الايرادات النفطية ستساعد في دعم هذه السياسات وتحقيـــق أهدافها.

ومن المتوقع أيضا، وبحكم الحاجة الدائمة الى إقامة مشاريع البنى الاساسية وزيادة النشـــاط الاقتصادي ورفع معدلات الاستخدام من جهة، وتزايد الموارد النفطية العامة من جهة ثانية، ان يـــزداد دور الدولة والقطاع العام في الحياة الاقتصادية وفي جهود التنمية القومية.

ومع أن زيادة الايرادات النفطية في السنوات القليلة القادمة قد لا تؤدي الى زيادات في صافـــي عوائد البلاد من العملات الأجنبية وذلك بسبب الانخفاض المتوقع للمساعدات الخارجية المقدمة الـــى الحكومة وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج، الا ان اهميتها تكمن في التخفيف من أعباء الديـــون الخارجية من ناحية، لتُتيح الفرصة للانفاق على الاستثمارات التي تقرر جدواها معايير سياسات التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية في مجال إقامة البنى الاساسية في الزراعة والتصنيع المرتبط بصناعة استخـــراج النفط الخام، وليس فقط لتأمين متطلبات التكيف للاختلالات على المدى القصير فقط.

القسم الثالـــث

مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون العربي

تشمل مجالات التعاون بين دول المجلس، وفقا لاتفاقية تأسيسه، مختلف الميادين الاقتصاديـــة والسياسية والثقافية والقانونية.. الخ. ومن الواضح أن هذه الدراسة لا تتناول إلا الجوانب الاقتصاديـــة الهامة في هذا التعاون. ومن الجدير بالتأكيد أنه لا يمكن تحديد تلك المجالات بصورة تفصيلية ودقيقـــة قبل توفر الدراسات اللازمة، خاصة وان الجهات المختصة في دول المجلس تعكف حاليا على إعداد مثـــل هذه الدراسات مما يفرض تناول مجالات التعاون الاقتصادي بإطار واتجاهات عامة قد تساعد في بلـــورة اتجاهات التعاون وآفاقه. وفيما يلي عرض موجز لابرز تلك المجالات.

١-٣ التعاون في مجالات التنمية الزراعيـــة

يحتل القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون العربي موقعا هاما في النشاط الاقتصادي فيها حيـــث تقدر القيمة المضافة المتولدة فيه بحوالي ٢١٠٩٣ مليون دولار، أي ما يعادل نسبة ٤ر١٧في المائة مـــن مجموع الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٧. وهي نسبة أعلى من المتوسط على النطاق العربي التي تقـــدر بحوالي ١١في المائة. وتعتبر حصة المواطن من الموارد الطبيعية الزراعية ومن قيمة الانتاج الزراعي فـــي دول المجلس من المؤشرات الجيدة بالمقارنة مع المتوسط العربي. وتقدر نسبة الاكتفاء الذاتي مـــن المنتجات الزراعية بمعيار قيمة الناتج الزراعي المحلي الى مجموع قيمة صافي الواردات الزراعية بحوالـــي ثلاثة أرباع الاحتياجات في المتوسط بالمقارنة مع حوالي ثلثي الاحتياجات كمتوسط على نطاق الوطن العربي وذلك في عام ١٩٨٧[(١)].

و بمعايير الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الانتاج الزراعي والاراضي الزراعية والاراضي المرويـــة، يحتل العراق المرتبة الاولى بين دول المجلس، تليه مصر ثم الاردن بالنسبة للمعيارين الاول والثانـــي، ويليه اليمن بالنسبة للمؤشر الثالث. أما حصة الفرد من الناتج الزراعي فهي منخفضة جدا فـــي الاردن واليمن بالمقارنة مع العراق ومصر أو بالمقارنة مع المتوسط العربي.

ولتسهيل جهود التعاون بين دول المجلس في هذا المجال الحيوي يمكن التمييز بين ثـــلاث مجموعات من الأهداف وفقا لمداها الزمني:

(أ) مجموعة الاهداف التي يمكن العمل على تحقيقها في فترة زمنية قصيرة تتراوح بين الســـنة والثلاث سنوات ويمكن تلخيصها بما يلي: تنسيق السياسات والخطط الزراعية، والتعاون لرفع مستـــوى كفاءة إستخدام الموارد على المستوى القطري، والتعاون لاستكمال مقومات الزراعة الحديثة علـــى المستوى الوطني، وتسهيل التبادل التجاري للمنتجات الزراعية ومستلزماتها، وتشجيع الاستثمـــار المشترك في الانتاج الزراعي وانتاج مستلزماته، وتسهيل انتقال العمالة الزراعية.

---

(١) يجب التحفظ على هذه النسب بسبب القيود التي تفرض عادة على الواردات الزراعيـــة بسبب عدم توفر الموارد المالية، ولكنها، ولاغراض المقارنة، هي ذات دلالات مفيدة.

(ب) المجموعة الثانية من الأهداف التي يمكن تحقيقها خلال فترة زمنية تتراوح بين ثلاث وسبع سنوات وهي: تحقيق التكامل بين السياسات والخطط الزراعية، والتعاون لرفع مستوى كفاءة استخدام الموارد على المستوى العربي، والتعاون للوصول الى الزراعة الحديثة على المستوى القطري، وتنفيذ برنامج للاستثمارات المشتركة، وإلغاء القيود على إنتقال العمالة، والغاء الرسوم والحواجز الجمركية.

(ج) بينما تتناول مجموعة الأهداف بعيدة المدى رسم سياسات وخطط زراعية موحدة، وخلق الزراعة الحديثة على المستوى القومي، وتحقيق السوق العربية المشتركة.

و في ضوء هذا التمييز يمكن ترتيب أولويات مجالات العمل لزيادة التعاون الزراعي على النحو التالي:

(أ) إجراء دراسات تحليلية مقارنة للسياسات والخطط الزراعية وللسياسات المؤثرة على الانتاج الزراعي كالسعرية والتسويقية والانتاجية والضريبية وللنظم الزراعية في دول المجلس.

(ب) إجراء مسح للموارد الزراعية في مختلف مناطق دول المجلس.

(ج) إجراء دراسات شاملة لموازين المنتجات الزراعية (الإنتاج والاستيراد والاستهلاك والصادرات) ولموازين مستلزمات الانتاج الزراعي في دول المجلس، وبيان إمكانات عقد الصفقات التجارية المشتركة مع الخارج.

(د) دراسة إمكانية تنفيذ برامج لتطوير إنتاج عدد من المحاصيل الرئيسية في دول المجلس.

(هـ) وضع برنامج للتنسيق بين البحوث الزراعية في دول المجلس.

(و) إجراء دراسة مقارنة لمهام وزارات الزراعة وهياكلها التنظيمية في دول المجلس.

(ز) إجراء دراسة شاملة ومتكاملة لكل من الأنشطة المساعدة للزراعة كالارشاد والتدريب والتسويق والتعاون، إضافة الى البنية الأساسية المساعدة للزراعة كشبكة الطرق الزراعية وشبكات الري والصرف ومصادر الطاقة.

(ح) دراسة إنشاء هيئة شركة مشتركة للتنمية الزراعية تساهم في رأسمالها حكومات دول المجلس والقطاع الخاص العربي وذلك للقيام بالمهام التالية : الترويج للمشروعات الزراعية، وتنمية المناطق الزراعية الجديدة، وإنشاء المرافق والبنى الأساسية المساعدة للزراعة، وإنشاء شركات تابعة متخصصة في الاستشارات الزراعية، وفي المقاولات لتنفيذ المشاريع الزراعية، وفي الاستثمار المالي، وفي إدارة المشاريع التي تنفذها، وفي التصنيع الزراعي، وفي مجال التسويق الزراعي.

٣-٢ التعاون في مجالات التنمية الصناعية

بالرغم من التباين في مستويات التطور الاقتصادي وفي درجة التخصص الانتاجي في الفروع الصناعية المختلفة، فإن قاعدة وهيكل الصناعة في دول مجلس التعاون العربي يمكن أن تهيء لزيادة التعاون بينها وتوسيع نطاق التبادل التجاري في المنتجات الصناعية. فصناعة البتروكيماويات في العراق هي من أكثر الصناعات تقدما في المنطقة، وتتوفر لدى العراق طاقات إنتاجية فائضة من الاسمنت والكبريت. كما أن صناعة الحديد والصلب والالمنيوم في مصر تهيء لتطور مستقبلي في الصناعات الهندسية المتنوعة على نطاق واسع. وتمتلك مصر كذلك أكثر القطاعات تطورا في الصناعات التحويلية النسيجية. أما في الأردن، فإن صناعات الفوسفات والاسمنت والادوية هي من الصناعات البارزة.

و كما أظهرت التجربة العملية، فإن حجم السوق كان عاملا هاما في التنمية الصناعية بسبب التقدم التكنولوجي السريع وظهور مزايا اقتصادات الحجم. ولذلك، فإن تكامل السوق المشتركة بين دول المجلس بإزالة قيود التجارة، وتنسيق الخطط الصناعية واستراتيجيات الاستثمار الصناعي، تشكل عوامل مهمة في عمليات التطوير المؤدية الى تعزيز التخصص الصناعي على مستوى المجلس.

وتشترك دول المجلس في الأهمية النسبية الكبيرة لمؤسسات القطاع العام الصناعية في إقتصاداتها نتيجة لجهود الحكومات المتواصلة في توسيع وتطوير النشاط الصناعي العام باعتباره جزءا مهما من متطلبات التنمية ونتيجة لمحدودية قدرات القطاع الخاص وإمكانياته التمويلية. لذلك، فإن بالامكان زيادة التعاون الصناعي عن طريق مراجعة الخطط الصناعية والاستراتيجيات التصنيعية في هذه الدول بهدف صياغة إطار عام متجانس للتخصص الصناعي فيما بين دول المجلس. ويمكن أيضا الانتفاع من عنصرى العمل ورؤوس الأموال المتوفرة في دول المجلس بدرجات مختلفة في مجال التنمية الصناعية. فمصر لديها القوى العاملة الصناعية وتعاني من مشاكل بطالتها، بينما هنالك حاجة في دول المجلس الأخرى للأيدي العاملة وبمهارات مختلفة. كذلك يمكن المشاركة في تمويل عدد من الاستثمارات الصناعية وتأسيس المشاريع الصناعية الكبيرة في دول المجلس، وتطوير المشاريع الصناعية الثنائية القائمة، بما في ذلك إعادة النظر في أنشطتها أو دمجها لزيادة امكانياتها وكفاءتها لتصبح أداة فعالة في تنمية الانتاج الصناعي وتشجيع الاستثمارات الصناعية الجديدة وتوفير الموارد لتطوير الابحاث التكنولوجية في هذا القطاع.

و بصورة عامة، فإن تجربة التعاون الثنائي بين دول المجلس تشير الى وجود إمكانات واسعة للتكامل الصناعي بسبب تنوع الموارد الطبيعية والخامات والمنتجات الصناعية كالنفط الخام والكبريت والفوسفات والأمونيا والألمنيوم والحديد والصلب وغيرها.

٣-٣ التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا

لا تشكل دول مجلس التعاون العربي حالة متجانسة تامة في مجال العلم والتكنولوجيا. فمصر والعراق تتميزان بتطور نسبي كبير في المؤسسات والقدرات العلمية والتكنولوجية مقارنة بالأردن

واليمن، كما أن البون الواسع بين الاردن واليمن أكبر بكثير من ذلك الذي بينهما وبين مصر والعراق من جهة ثانية. ورغم تباين أهمية ودور القطاع العام في الاقتصادات الوطنية، فان دول المجلس تميل الى التشابه فيما يتعلق بأهمية القطاع العام ودوره في تنمية العلم والتكنولوجيا، كما أن نسبة ما تخصصه من موارد مالية للعلم والتكنولوجيا بصورة عامة، وللبحث والتطوير كعنصر هام من عناصر العلم والتكنولوجيا، هي دون المستوى المطلوب وأدنى من المعدل العام المسجل للدول الحديثة التصنيع. أما بالنسبة للسياسة العلمية والتكنولوجية فهي إما مفقودة بشكلها العلني كما في حالة اليمن، أو لا زالت بحاجة الى صياغة محدودة ووضوح وتفتقد آليات تنفيذها في حالة الأردن، أو تتشعب فيها الجهات المسؤولة عن صياغتها وتنفيذها ولا ترتبط إرتباطا عضويا بخطة التنمية كما في العراق ومصر.

ومن جهة أخرى، يتشابه نمط نقل التكنولوجيا بين دول المجلس الى حد كبير. فالمشاريع المشتركة والاستثمار المباشر هما النمطان الأكثر شيوعا، وكذلك تعتمد الدول جميعا على أسلوب النقل بواسطة اتفاقيات الرخص وبراءات الاختراع. ومعظم عمليات نقل التكنولوجيات تتم بشكل «حزم مجمعة» ولم تساهم المؤسسات الاستشارية والهندسية والتصميمية المحلية بشكل فعال في تفكيكها، ولم تخلق مجالا واسعا لنمو القدرات التكنولوجية المحلية التي بقيت هامشية ودون مستوى فرص الاستثمار المتاحة، وازداد الاعتماد على الخبرات الاجنبية في مجال الصيانة وتحديث وتوسيع الطاقات الانتاجية المركبة.

و يمكن للتنسيق والتكامل في مجال العلم والتكنولوجيا أن يشكلا خطوة فعالة في تقليص تبعية دول المجلس تكنولوجيا للخارج، وذلك بخلق مجالات واسعة لتنمية القدرات التكنولوجية اللازمة لتقويم واختيار وإكتساب ونقل وتطبيق وتطوير التكنولوجيا، وتوسيع نطاق الاستفادة منها. ويمكن ان يتم ذلك عن طريق التنسيق في مجال صياغة سياسات واضحة ومحددة وخطط ملائمة للعلم والتكنولوجيا، والتكامل في مجال نقل وتطوير التكنولوجيا، والتنسيق في مجال تأسيس آليات مؤسسية وبناء قدرات وطنية لرسم وتنفيذ السياسات والخطط التكنولوجية، وكذلك في مجال تشخيص أساليب وأدوات متطورة لسياسة تكنولوجية قادرة على معالجة التطورات الجديدة الحاصلة في هذا المجال. يضاف الى ذلك التنسيق والتكامل في مجال البحوث التكنولوجية والخدمات التكنولوجية الاستشارية والهندسية والتصاميم والصيانة وتصنيع قطع الغيار ومراقبة الجودة. ويتطلب التنسيق والتكامل في مجالات تدريب واكتساب المهارات التكنولوجية تبادل الخبرات والبرامج بين الاجهزة المختصة في مجال العلم والتكنولوجيا، وتنفيذ مشاريع بحوث مشتركة، وتبادل المعلومات، وتطوير التخصصات التكنولوجية المتقدمة، وتطوير التكنولوجيا المحلية وتسويقها ونشرها بين دول المجلس والى خارجها.

ولكي تتم عمليات التنسيق والتكامل في هذا المجال لا بد من الشروع في اعداد دراسات حول مسارات وإتجاهات ومعدلات التنمية، البعيدة والمتوسطة المدى، للعلم والتكنولوجيا في فروع إنتاجية مختارة، وحول حجم وانواع وتنظيم الطاقات التكنولوجية اللازمة لانتاج تكنولوجيا محلية من أجل تنمية هذه الفروع المختارة. ومن المفيد الاشارة في هذا المجال الى أهمية تأسيس مركز مشترك لنقل وتطوير التكنولوجيا والقوى العاملة اللازمة لها، يتركز نشاطه في الفروع الانتاجية المختارة كالالكترونيات الدقيقة، ونظم المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية، والبتروكيماويات، والصيدلانيات، وتكنولوجيا الغذاء

(الاستشارية، والهندسية، والتصاميم، الصيانة المتقدمة، وتصنيع قطع الغيار، ومراقبة الجودة). وتتطلب عمليات التنسيق والتكامل تأسيس مركز للمعلومات والتسويق للتكنولوجيات المحلية، ومراكز أبحاث مسؤولة عن دعم وتطوير وحدات البحث والتطوير في المؤسسات والمنشآت الانتاجية في دول المجلس.

٤-٣ التعاون في مجالات التجارة الخارجية

حظي موضوع تحرير التجارة وتسهيل عبور البضائع بين الأقطار العربية بالقسط الأكبر من الاهتمام في العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى مطلع السبعينات. واتسمت الاتفاقيات التي عقدت بالطموح والشمولية سواء فيما يتعلق بالأهداف او الرقعة الجغرافية المستهدفة، غير أنها لم تكن مرنة بما يتناسب وواقع الظروف المتباينة والمتغيرة بين الدول المتعاقدة. لذلك بقيت فعالية الكثير من هذه الاتفاقيات محدودة. ولعل في دراسة نتائج اتفاقية السوق العربية المشتركة التي بقيت عضويتها محدودة وأثرها على التجارة البينيّة ضئيلا، مثالا بارزا على جدوى مثل هذه الجهود كالتي بذلها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خلال ما يناهز الخمسة وعشرين عاما من الترويج لها. ولقد تأثرت محاولات التعاون خلال تلك الفترة ومازالت تتأثر بالطبيعة غير الملزمة للقرارات المتخذة في إطار هذه الاتفاقيات.

إن السعي الى قيام سوق مشتركة بين دول المجلس أمر هام على المدى البعيد، ويمكن الاستفادة من تجربة السوق العربية المشتركة الطويلة في هذا المجال، لا سيما وان ثلاثاً من دول مجلس التعاون العربي وهي العراق والاردن ومصر كانت من بين الدول المؤسسة للسوق العربية المشتركة. بل ان ما يثير الاهتمام هو ان ظروف دول مجلس التعاون العربي تكاد تكون مماثلة للظروف الاقتصادية التي أثرت سلبيا على تنشيط التجارة البينية في إطار السوق العربية المشتركة. وبملاحظة أن الاتفاقيات التجارية الثنائية بين البلدان العربية كان لها دور أكبر في تنمية التجارة العربية البينية، فإن بالامكان الاستنتاج بان التعاون المرحلي والاتفاقات الثنائية في إطار المجلس أمر هو أكثر فعالية في تحقيق المنافع المستهدفة من تحرير التجارة بين دول مجلس التعاون العربي.

و على وجه التحديد، فإن جهود زيادة التعاون بين دول المجلس في مجال تجارة السلع ينبغي أن تنصرف وبشكل رئيس الى تأسيس (وتطوير) مشاريع الانتاج السلعي لاغراض التصدير والتي تتمتع بمنافع اقتصاديات الانتاج الواسع ومزايا التكاليف النسبية. وتتكامل هذه الجهود مع السعي لتذليل المشاكل المؤسسية في مجال التبادل التجاري كالتنسيق في الترتيبات المعتمدة في تمويل التجارة والتخفيف من مشاكل النقل وصعوبة واختلاف الاجراءات الكمركية. ومن الواضح أن هذه الجهود لا يمكن أن تحقق نجاحات هامة في زيادة التجارة البينيّة بين دول المجلس بدون وضعها في إطار عام من السياسات والاجراءات الاقتصادية الهادفة للتخفيف من إجراءات الحماية والتأثير في أنماط الاستهلاك وزيادة الانتفاع من المواد الاولية المحلية. كما يعتمد تنشيط التبادل التجاري بين دول المجلس على اتفاقها على مجموعة من الاجراءات الجمركية والادارية المرتبطة بالتجارة، وتنشيط المراكز التجارية والمعارض المشتركة وتسهيل انتقال رجال الاعمال بين دول المجلس. كما تجدر الاشارة الى ضرورة اتفاق دول المجلس على نظام لتسوية المدفوعات بين البنوك المركزية فيها بأخذ صيغة التقاص Clearance مما سيسهل التبادل التجاري وتنميته.

٣-٥ التعاون في مجالات المشروعات المشتركة

بصورة عامة، يمكن اعتبار تأسيس المشاريع المشتركة بين دول مجلس التعاون العربي من أنجح الوسائل المؤدية الى التكامل الاقتصادي المستهدف، شريطة أن تكون هذه المشاريع ذات مردودات إقتصادية ومالية واضحة وأن تلبي الحاجات الأساسية لمواطني أكثر من دولة من دول المجلس. ومع ملاحظة تنوع وتعدد فرص الاستثمارات في دول المجلس، فإن نطاق المشاريع المشتركة واسع. ولا ينبغي أن يقتصر تمويل المشاريع المشتركة على الاستثمارات الحكومية أو استثمارات القطاع العام، بل يمكن أن يساهم القطاع الخاص أيضا في تأسيس المشاريع المشتركة. ولاتقتصر هذه المشاريع على الانتاج السلعي والخدمي التي تهتدي بمعايير الربح أو زيادة الانتاج، بل يمكن للاستثمار المشترك في مجال البنى الأساسية كالطرق والنقل الخارجي المشترك ونقل الطاقة الكهربائية ان تلعب دورا مهما في زيادة التعاون بين دول المجلس.

٣-٦ التعاون في مجالات تنمية الموارد البشرية

يقدر حجم السكان في دول مجلس التعاون العربي بحوالي ٧ر٧٤ مليون نسمة في عام ١٩٨٦، وهو يعادل ثلثي الحجم السكاني لدول منطقة غربي آسيا، وما يزيد على ثلث الحجم السكاني في الوطن العربي. ويشكل سكان مصر حوالي ٦٤ في المائة من مجموع السكان لدول المجلس، يليها العراق بنسبة ٢١ في المائة ثم اليمن بحوالي ١١ في المائة والأردن الذي يشكل السكان فيه نسبة تقل عن ٤ في المائة. أما حجم القوى العاملة في دول المجلس فتقدر بحوالي ١٩ مليونا في عام ١٩٨٥، أي حوالي ٦٥ في المائة من ٤٠ في المائة من مجموع القوى العاملة في منطقة غربي آسيا وفي الوطن العربي على التوالي.

وتلعب هجرة القوى العاملة دورا مهما في المسيرة التنموية لدول المجلس. فمصر واليمن هما بلدان مصدّران للعمالة بينما العراق مستقبل لها. أما الأردن فهو مرسل ومستقبل للعمالة في نفس الوقت. وإذا كان من الصعب الوقوف بدقة على حجم وخصائص العمالة المهاجرة بين دول المجلس بسبب عدم توفر البيانات وتصور الأدوات الاحصائية في القياس، إلا أن من الممكن القول بأن نسب العمالة المهاجرة الى مجموع الأيدي العاملة كانت مرتفعة في مصر واليمن والأردن حيث تشير تقديرات البنك الدولي الى أن هذه النسب بلغت حوال الخمسة بالمائة في مصر وحوالي الربع بالنسبة لليمن وما يزيد على الثلث في الاردن. كذلك، تنعكس أهمية هجرة القوى العاملة في إقتصادات دول المجلس في مقدار تحويلات العاملين في الخارج من إجمالي الناتج القومي، حيث تشير بعض التقديرات الى أنها بلغت في عام ١٩٨٥ نسبة ٦ في المائة و٣٠ في المائة و٣٨ في المائة في كل من مصر واليمن والأردن على التوالي.

و لقد تميز كل من العراق والأردن بتسهيل استقدام العمالة العربية وبخاصة المصرية منها. ويمكن القول أن العراق كان الجاذب الاول للعمالة المصرية في الخارج في منتصف الثمانينات والتي احتلت المرتبة الأولى من بين مجموع العمالة العربية والأجنبية الوافدة الى كل من العراق والأردن. وتشير المعلومات الى أن العمالة المصرية شكلت حوالي ٦٨ في المائة من مجموع العمالة الوافدة الى الاردن في عام ١٩٨٧.

وبصورة عامة، يمكن القول إن دول مجلس التعاون العربي تتكامل جزئيا في مجال حاجتها للأيدي العاملة في الوقت الحاضر. ويمكن أن يتسع التكامل بينها واستيعاب العمالة الفائضة فيها عن طريق تنظيم انتقالها فيما بينها من جهة، وبينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى. فدول مجلس التعاون الخليجي لازالت بحاجة الى إستخدام الأيدي العاملة العربية والآسيوية والغربية، في الوقت الذي تشهد فيه بلدان مجلس التعاون العربي انخفاضا في النشاط الاقتصادي العام وزيادة في معدلات البطالة في الايدي العاملة.

ولا تقتصر جهود التعاون بين دول مجلس التعاون الاقتصادي على زيادة الانتفاع من الأيدي العاملة الفائضة عن طريق تنظيم إنتقال الأيدي العاملة، بل يمكن القيام بتنسيق مشترك في مجالات التدريب المهني والتعليم التقني وفي مجالات تخطيط القوى العاملة. ويمكن أيضا الانتفاع المشترك من الخبرات والتجارب المتوفرة لديها، كما يمكن بناء مؤسسات تعليمية وتقنية مشتركة في دول معينة لخدمة إحتياجات وتوفير خبرات معينة لدولة أخرى.

٣ـ٧ التعاون في مجالات النقل والمواصلات

يساهم قطاع النقل والاتصالات في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المجلس من خلال الترابط والتنسيق والتكامل بين شبكات النقل في هذه الدول. وقد برهنت السنوات القليلة الماضية على أهمية هذا الترابط في تسهيل التبادل التجاري من السلع المختلفة، وتطور تجارة الترانزيت وتسهيل إنتقال مواطني دول المجلس فيما بينها. ويمكن للتعاون في هذا المجال أن يشمل:

(أ) استكمال وتطوير شبكات الطرق البرية والبحرية والجوية التي تربط بين دول المجلس.

(ب) إنشاء وتطوير المشاريع المشتركة في مجال النقل البري والبحري والجوي، كما هي الحال في شركة الجسر العربي الملاحي التي أسفر عنها التعاون المشترك بين مصر والعراق والاردن مؤخرا.

(ج) توحيد المواصفات الخاصة بالطرق والسكك الحديدية وغيرها.

(د) تخفيض اجور النقل بين دول المجلس.

(هـ) التعاون في مجالات التدريب للتأهيل لادارة وتشغيل وصيانة المرافق القائمة والجديدة.

(و) إنشاء وتطوير المشاريع المشتركة في مجالات الاتصالات.

٣ـ٨ التعاون في مجالات التشييد والبناء

شهدت البلدان العربية نهضة عمران وتشييد واسعة لم يستفد منها قطاع المقاولات الوطني الخاص والعام، حيث كان النصيب الاكبر في هذا النشاط الاقتصادي للشركات الاجنبية. لذلك، تبرز

ضرورة التركيز على تطوير قطاع المقاولات الوطني في دول المجلس في المرحلة القادمة. ويمكن لهـــذا التعاون ان يشمل ما يلي:

(أ) إنشاء شركات مقاولات مشتركة للقيام بأعمال التشييد والبناء.

(ب) السماح لشركات المقاولات من الدول الاعضاء بالعمل بحرية في نطاق المجلس.

(ج) إنشاء مشاريع مشتركة في مجال صناعة مواد البناء.

(د) إنشاء شركات استشارية هندسية مشتركة.

الملاحـق

١- أبرز المؤشرات الاحصائية لدول مجلس التعاون العربي
٢- اتفاقية مجلس التعاون العربي

ملحق رقم (١)

أبرز المؤشرات الاحصائية لدول مجلس التعاون العربي

المحتويـــات

أ- الجداول

الصفحـة

١- المؤشرات الأساسية لدول مجلس التعاون العربي ٤٠

٢- تقديرات سكانية ٤١

٣- المؤشرات الديمغرافية ٤٢

٤- تركيب الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات لعامي ١٩٧٥ و١٩٨٧ بالاسعار الجارية. ٤٣

٥- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات باسعار عام ١٩٨٠ وللفترة ١٩٧٨-١٩٨٦ ..... ٤٣

٦- تركيب الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق لعامي ٧٥ و١٩٨٧ ..... ٤٤

٧- الانتاج الزراعي ٤٥

٨- أهم المحاصيل الزراعية ٤٦

٩- اهم المنتجات الصناعية ٤٧

١٠- انتاج واستهلاك الطاقة ٤٨

١١- النقل والمواصلات ٤٩

١٢- التجارة الخارجية للسلع ومعدلات نموها ٥٠

١٣- تركيب السلع المستوردة ٥١

١٤- تركيب السلع المصدرة ٥١

١٥- نسبة التجارة البينية من تجارة مجلس التعاون العربي ٥٢

١٦- التوزيع الجغرافي للتجارة (الصادرات) ٥٣

١٧- التوزيع الجغرافي للتجارة (الواردات) ٥٣

١٨- مصفوفة التجارة البينية (الصادرات) ٥٤

١٩- مصفوفة التجارة البينية (الواردات) ٥٤

٢٠- ميزان المدفوعات والاحتياطيات ١٩٨٦ ..... ٥٥

٢١- الدين الخارجي لعام ١٩٨٦ ..... ٥٦

٢٢- عرض النقد ٥٧

٢٣- سعر الصرف للدولار الامريكي ١٩٧٥-١٩٨٧ ..... ٥٨

٢٤- بعض المؤشرات عن وضع المرأة .....

المحتويـــات (تابع)

الصفحـة

ب - الرسوم البيانية

- معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي وبحسب القطاعات الاقتصادية لجمهورية مصر العربية وللفترة ١٩٧٨-١٩٨٦ ..... ٦٠

- معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي وبحسب القطاعات الاقتصادية للجمهورية العراقية وللفترة ١٩٧٨-١٩٨٣ ..... ٦١

- معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي وبحسب القطاعات الاقتصادية للمملكة الاردنية الهاشمية وللفترة ١٩٧٨-١٩٨٦ ..... ٦٢

- معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي وبحسب القطاعات الاقتصادية للجمهورية العربية اليمنية وللفترة ١٩٧٨-١٩٨٦ ..... ٦٣

- صادرات وواردات دول مجلس التعاون العربي ٦٤

جدول رقم (١)

المؤشرات الاساسية لدول مجلس التعاون العربي

الدولـــــة	السكان (بالالف نسمة) في منتصف ١٩٨٦ (١)	المساحة (بالالف كـم مربـــع)	الكثافة السكانية	الناتج القومي بالمليون دولار ١٩٨٦	الناتج القومي للفـــرد ١٩٨٦ بالدولار	الناتج المحلي الاجمالـي (باسعار عام ١٩٨٠)-متوسط معدل النمو ١٩٧٨-١٩٨٦ (٪)	توقع الحياة عند الولادة بالسنوات ١٩٨٦
جمهورية مصر العربية	٤٧٧١١	١١٠١	٤٣,٣	٥٦٤٥١	١١٨٣,٣	٨,٩	٦١
الجمهورية العراقية	١٦٠١٠	٤٣٥	٣٦,٨	٤٣٦٩٦	٣٦٦٦,٨	٩,٠ (٢)	٦٣
المملكة الاردنية الهاشمية	٣٧٩٦	٩٣	٣٠,٣	٤٠٥٩	١٤٥١,٧	٥,٩	٦٥
الجمهورية العربية اليمنية	٨١٩٩	٢٠٠	٤٠,٩	٤٩٠٣	٥٩٨,٠	٥,٠	٤٦
مجموع دول المجلس	٧٤٧١٦	١٨٢٨	٤٠,٩	١٠٨١٠٩	١٤٤٦,٩	...	٦٠

(١) السكان في منتصف السنة طبقا للعد الفعلي De facto population.

(٢) للفترة (١٩٧٨-١٩٨٣).

المصادر:

- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨ (بيانات توقع الحياة عند الولادة).

- الامكوا، (بيانات السكان والناتج المحلي والقومي، والمستقاة اصلا من المصادر الوطنية).

جدول رقم (٣)

تقديرات سكانيـــــة(*)

الدولـــــة	اجمالي السكان (منتصف السنة) (مليون)			معدل النمو السنوي للسكان (٪)			نسبة السكان الحضر (٪)
	١٩٨٦	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٨٥-١٩٨٠	١٩٩٠-١٩٨٥	٢٠٠٠-١٩٩٠	١٩٨٦
جمهورية مصر العربية	٤٧,٧	٥٢,٥	٦٣,٩	٢,٤٧	٢,٢٩	٢,٠٠	٤٨
الجمهورية العراقية	١٦,٠	١٨,٨	٢٥,٤	٣,٦٥	٣,٣٧	٣,٠٥	٧٤
المملكة الاردنية الهاشمية	٣,٨	٣,٣	٤,٥	٣,٩٠	٣,٦٠	٣,٤٠	٧٣
الجمهورية العربية اليمنية	٨,٣	٩,٣	١٣,١	٣,١١	٣,٣٨	٣,٦٧	٣٠
مجموع دول المجلس	٧٤,٧	٨٣,٧	١٠٦,٩	٣,٨	٣,٧	٣,٥	٥١

(*) السكان في منتصف السنة طبقا للعد الفعلي De facto population.

المصادر:

- الاسكوا، اسقاطات عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ مبنية على معدلات نمو مأخوذة من مصادر وطنية (اليمن والاردن) أو من مصادر الامم المتحدة (العراق ومصر).

- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨ (بيانات عن نسبة السكان الحضر).

جدول رقم (٣)

المؤشرات الديمغرافية

الدولـــــة	معدل المواليد الاجمالي لكل الف شخص		معدل الوفيات الاجمالي لكل الف شخص		النسبة المئوية للنساء في سن الحمل ١٥-٤٤		معـــدل الخصوبـة الاجمالـــي		
	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٦	٢٠٠٠
جمهورية مصر العربية	٤٣	٣٤	١٩	١٠	٤٧	٤٩	٦,٨	٤,٦	٣,٥
الجمهورية العراقية	٤٩	٤٤	١٨	٨	٤٥	٤٤	٧,٣	٦,٧	٥,٦
المملكة الاردنية الهاشمية	...	٣٩	١٧	٧	٤٥	٤٣	...	٦,٠	٤,٣
الجمهورية العربية اليمنية	٤٩	٤٩	٣٧	٣٠	٤٦	٤٦	٦,٨	٦,٨	٦,١

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨.

جدول رقم (٤)

تركيب الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات
لعامي ١٩٧٥ و١٩٨٧
(بالاسعار الجارية)

الدولة	اجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار		توزيع الناتج المحلي الاجمالي (٪) حسب القطاعات									
			الزراعة		المناعات الاستخراجية		المناعات التحويلية		التشييد		الماء والكهرباء	الخدمات
	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥ ١٩٨٧	١٩٧٥ ١٩٨٧
جمهورية مصر العربية	١٢٤١٨	٦٣٩٢٩	٢٨,٠	١٩,٦	٣,١	٣,٨	١٧,٠	١٥,٧	٤,٦	٤,٥	١,٣ ١,٣	٤٦,٠ ٥٥,٢
الجمهورية العراقية	١٣٦٣٥	٤٨٨٧٧	٧,٤	١٤,٥	٥٦,٩	٢٢,٧	٥,٩	٨,	٣,٣	٧,٠	٠,٤ ١,٦	٢٧,١ ٤٦,٣
المملكة الاردنية الهاشمية	٩٧٤	٤٩٧٤	٨,١	٧,٣	٥,٠	٣,٨	١٠,٦	١٤,٦	٦,٠	٦,٠	٠,٩ ٣,٩	٦٩,٤ ٦٥,٤
الجمهورية العربية اليمنية	١٠٨٣	٤٤٤٥	٤٠,٨	٣٧,٩	٠,٦	١,٥	٥,٣	١١,٥	٥,٧	٣,٣	٠,٤ ١,١	٤٧,٣ ٥٤,٧
مجموع دول المجلس	٣٩١٠٩	١٣١٣٢٥	١٨,٣	١٧,٤	٣٨,٣	١١,٤	١١,٠	١٣,٤	٣,٦	٥,٥	٠,٩ ١,٤	٣٨,١ ٥١,٩

المصدر: الاسكوا.

جدول رقم (٥)

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات (باسعار عام ١٩٨٠)
للفترة ١٩٧٨-١٩٨٦

الدولة	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (١٩٧٨-١٩٨٦)	الزراعة (١٩٧٨-١٩٨٦)	المناعات الاستخراجية (١٩٧٨-١٩٨٦)	المناعات التحويلية (١٩٧٨-١٩٨٦)	التشييد (١٩٧٨-١٩٨٦)	الماء والكهرباء (١٩٧٨-١٩٨٦)	الخدمات (١٩٧٨-١٩٨٦)
جمهورية مصر العربية	٨,٩	٥,٨	١٧,٦		٨,٨	٩,٧	١٠,١
الجمهورية العراقية(١)	٩,٠-	٣,٩	٣٧,٥-	٣,٣	١٨,٩	١٤,٤	١٠,٣
المملكة الاردنية الهاشمية	٥,٩	٨,٠	٧,٣	٥,٤	٣,٥	١٣,٣	٥,٨
الجمهورية العربية اليمنية	٥,٠	١,٧	٧,٩	١٦,٣	٦,٠-	١٩,٦	٧,٧

(١) للفترة (١٩٧٨-١٩٨٣).

المصدر: الاسكوا.

جدول رقم (٦)

تركيب الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق لعامي ١٩٧٥ و١٩٨٧
بالاسعار الجارية

الدولة	توزيع اجمالي الناتج المحلي (٪)									
	الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		تكوين رأس المال الثابت الاجمالي		اجمالي الادخار المحلي		ميزان الموارد	
	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧
جمهورية مصر العربية	٢٥,٦	١٤,٤	٥٩,١	٧٧,٨	٢٤,١	١٨,٥	١٥,٣	٧,٨	-٨,٨	-١٠,٧
الجمهورية العراقية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المملكة الاردنية الهاشمية	٣٤,٣	٢٧,٣	٩٤,٨	٧٥,٨	٢٧,٣	٢٦,٥	-٢٩,٠	-٣,١	-٥٦,٣	-٢٩,٦
الجمهورية العربية اليمنية	١٣,٨	١٧,٩	٩٩,٣	٩٤,٠	١٧,٣	١٤,٣	-١٣,١	-١١,٩	-٣٠,٣	-٣٦,١

المصدر: الاسكوا.

جدول رقم (٧)

الانتاج الزراعـــي

	الرقم القياسي للانتاج الزراعي أساس ١٩٧٩-١٩٨١		الرقم القياسي للانتاج الحيواني أساس ١٩٧٩-١٩٨١		انتـــاج الحبـوب (الـف طـن)		انتـــاج الخضروات (ألـف طـن)		انتـــاج الفواكـه (الـف طـن)	
	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٧
جمهورية مصر العربية	١١٩,٣٩	١٢٤,٥٩	١٤٤,٥٧	١٤٨,٤٤	٨٨٦٣	٩٩٦٨	٨٧٠٦	٨٨٩٥	٣٠١٨	٣١٥٥
الجمهورية العراقية	١٤٦,٣٣	١٢٨,٦٣	١٨٨,٥٨	١٣٦,٧٨	٢٢٨٠	١٦٥٣	٣٩٣١	٢٨٧٣	١٤٠٥	١٣٧١
المملكة الاردنية الهاشمية	١٣٨,٣٠	١٤٥,٤٦	١٧٧,٩٥	١٧٩,٩٩	٥٦	١٥٦	٥٣٦	٥٠٥	١٣٩	١١٤
الجمهورية العربية اليمنية	١٤٠,٥٠	١٣٨,٤٨	١٦٤,٣٣	١٦٥,٦٨	٦٦٦	٦٦٥	٤٣٣	٤٥٥	٣٣٠	٣٦٥

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة، كتاب الانتاج السنوي لعام ١٩٨٧.

جدول رقم (٨)

أهم المحاصيل الزراعية

الف طن

المحاصيل	مصر		العراق		الاردن		الجمهورية العربية اليمنية	
	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٧
الحبوب:								
القمح	١٩٢٩	٣٧٢٢	١٠٣٦	٧٢٢	٤٠	١١٥	٨٥	١٠٠
الرز	٣٢٨٨	٣٤٠٠	١٤١	١٥٠	...	...	...	...
الشعير	١٥٢	١٣٦	١٠٤٦	٧٤٣	١٥	٤١	٤١	٤٠
الذرة الصفراء	٣٧٩٢	٤١٠٠	٥٢	٣٥	...	...	٥٠	٤٨
الدخن	٦٠٠	٦١٠	١	١	...	...	...	...
الذرة الرفيعة	...	...	٣	٢	١	١	٤٩١	٤٧٧
الخضراوات:								
الطماطم	٣٦٠٠	٣٦٥٠	٥٢٣	٦٧٥	٢٢١	٣٠٠	...	...
الملفوف	٤٠٠	٤١٠	١١	١٠	١٦	١٧	...	...
القرنبيط	٩٥	١٠٠	١٥	٧	٢٥	١٢	...	...
الكوسا	٤٧٥	٤٨٠	٥٤	٥٠	٣٧	٤٠	...	...
الخيار	٣١٠	٣١٥	٣٦٨	٣٤٠	٦٤	٦٠	...	...
الباذنجان	٣٢٥	٣٣٠	١٧٦	١٧٠	٥١	٥١	...	...
البصل الجاف	٤٥٦	٣٩٥	١٥٧	١٠٠	١٤	١٤	...	...
البطيخ	١٣٥٠	١٣٦٠	٥٥١	٥٢٠	٢٠	٢٠	...	...
الشمام	٤٥٠	٤٦٠	٣٥٦	٣٥٠	١٥	١٥	...	...
الفواكه:								
التمر	٤٦٠	٤٦٥	٤٣٤	٣٣٤	...	...	١٣	١٥
العنب	٤٠٠	٤٢٠	٤٥٠	٤٥٠	٣٣	٣٣	١٠٣	١٣٩
البرتقال	١٣٢٥	١٣٠٠	١٦٠	١٦٠	٣١	٢٥	...	...
حمضيات اخرى	٣٣٣	٢٥٣	٨٥	٨٥	٥١	٤٧	...	...
الموز	٢٠٥	٢١٠	...	...	١٣	١١	...	...
الدراق والكمثرى والبرقوق	٨٨	٩٣	٦٥	٦٣	١	١	...	...

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، كتاب الانتاج السنوي، ١٩٨٧.

جدول رقم (٩)

أهم المنتجات الصناعية

	جمهورية مصر العربية		المملكة الاردنية الهاشمية	
	كمية الانتاج ١٩٨٦/١٩٨٥		كمية الانتاج ١٩٨٧	
الاستخراجية	١: النفط الخام (الف برميل يوميا)	٤٢٠٠٠	١: فوسفات (الف طن)	٦٨٤١
	٢: غاز طبيعي (مليون م٣)	٤٠٠٧	٢: ملح (الف طن)	١٨
	٣: حديد بأنواعه (الف طن)	٢١٣٥		
التحويلية	١: منتجات نفطية (الف طن)	١٧٩٢٧	١: منتجات نفطية (الف طن)	٢٢٢٩
	٢: اسمنت (الف طن)	٧٦١٢	٢: اسمنت (الف طن)	٢٤٧٢
	٣: منسوجات قطنية(مليون م٢)	٧٥٦(*)	٣: اسمدة (الف طن)	٢٢٩(**)
الطاقة الكهربائية المنتجة	١: اجمالي الانتاج (مليون كيلواط/ساعة)	٣٢٢٠٠	١: اجمالي الانتاج (مليون كيلواط/ساعة)	٣٤٨٦
	٢: متوسط الطاقة للفرد (كيلواط/ساعة)	٦٧٥	٢: متوسط الطاقة للفرد (كيلواط/ساعة)	١٠٩٢

(*) عام ١٩٨٠.

(**) عام ١٩٨٣.

المصادر:

دائرة الاحصاءات العامة، المملكة الاردنية الهاشمية، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٧.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، جمهورية مصر العربية، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٧.

جدول رقم (١٠)

انتاج واستهلاك الطاقة

الف طن متري

الدولـــــة	حجم الانتاج (الف طن متري معادل من النفط)		حجم الاستهلاك (الف طن متري معادل من النفط)		نسبة معدل النمو السنوي (٪)		استهلاك الفرد للطاقة «كيلوغرام معـــادل من النفـط»	
	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٨٦	انتاج الطاقة ١٩٨٠-١٩٨٦	استهلاك الطاقة ١٩٨٠-١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٨٦
جمهورية مصر العربية	٢٢٣٢٨	٤٦٠١٦	١٤٧٧٥	٢٣٥٩٢	٦,١	٨,١	٣٥٨	٤٩١
الجمهورية العراقية	٤٤٦٦٠(*)	٨٤٧١٩	٥٥٨٥(*)	٧٨٠٣	١٣,٧	٦,٩	٥٥٥	٤٧٤
المملكة الاردنية الهاشمية	...	...	١٣٨٧	٣٦٤٨	...	١١,٤	٤٧٥	٧٢٤
الجمهورية العربية اليمنية	...	٢٥٢	٣٧٨	٨٤٤	...	١٤,٣	٦٥	١٢٠
مجموع دول المجلس	...	...	٢٢١٢٥	٣٤٨٨٧	...	٧,٩	٤١٠	٤٩٦

(*) بيانات عام ١٩٨١.

المصادر:

البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨.

الامم المتحدة، الكتاب السنوي لاحصاءات الطاقة، ١٩٨٦.

جدول رقم (١١)

النقل والمواصلات

	طرق معبدة (كم)	أطوال خطوط سكك الحديد (كم)	سيارات خاصة (بالالف)	ركاب قادمون جوا (بالالف)	ركاب قادمون برا (بالالف)	ركاب قادمون بحرا (بالالف)	اجهزة الهاتف (بالالف)
جمهورية مصر العربية (١٩٨٦)	١٢٦٧٣	٥٣٥٥	*٥٣٨	٥٦٢٦	٢٤٥(*)	٥١٦(**)	٤٥٧(**)
الجمهورية العراقية	...	...	...	...	...	...	...
المملكة الاردنية الهاشمية (١٩٨٧)	٣٩٥٦	٤٩٥	١٤٧	٥٠٤	١٩٩٧	٤٢٤	١٨٩
الجمهورية العربية اليمنية	...	...	...	...	...	...	...

(*) سنة ١٩٨٣.

(**) سنة ١٩٨٤.

المصادر:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (بيانات مصر)، الكتاب الاحصائي السنوي، ١٩٨٧.

دائرة الاحصاءات العامة، المملكة الاردنية الهاشمية، النشرة الاحصائية السنوية، ١٩٨٧.

جدول رقم (١٢)

التجارة الخارجية للسلع ومعدلات نموها

الدولـــــــة	الصادرات	الواردات	نسبة معدل النمو السنوي (٪)			
	(ملايين الدولارات)		الصـــادرات		الـــواردات	
	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٠-١٩٧٥	١٩٨٦-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٧٥	١٩٨٦-١٩٨٠
جمهورية مصر العربية	٣٩٣٤	١١٥٠٣	١٢,٧	٠,٦	٣,٩	١٠,٧
الجمهورية العراقية	٨٨٠٧	٦٣٥٨	٢٤,١	١١,٧-	٢٣,٠	١١,٣-
المملكة الاردنية الهاشمية	٦٤٥	٣٤٤٥	٢١,٨	٧,٨	٢٢,٧	١,٦-
الجمهورية العربية اليمنية	١٠	١٤٨٨	١٣,٩	٢١,٧-	٣٨,١	٤,٤-
مجموع دول المجلس	١٢٣٩٦	٢١٧٩٣	٢٢,٨	٩,٠-	١٨,١	١,٣-

المصدر: الاسكوا.

جدول رقم (١٣)

تركيب السلع المستوردة

الدولة	النسبة المئوية لكل مجموعة من السلع المستوردة (٪)									
	مواد غذائية		وقود		سلع اولية اخرى		الات ومعدات نقل		سلع مصنعة اخرى	
	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦
جمهورية مصر العربية	٣٥,٩	٣٠,٠	٦,٩	٣,٤	٧,٤	٥,٩	٢٠,٥	٢٥,٧	٢٩,٣	٣٥,٠
الجمهورية العراقية	١٧,٦	١٦,٤	٠,٣	٠,٣	٣,٧	٢,١	٤١,٠	٣٩,٨	٣٧,٤	٤١,٤
المملكة الاردنية الهاشمية	٢٢,٤	٢١,٥	١٠,٦	١٤,٣	٣,٧	٣,٩	٣١,٨	٢٠,٦	٣٢,٥	٣٩,٨
الجمهورية العربية اليمنية	٤٥,٤	٣٦,٣	٥,١	٤,٣	٠,٧	٢,٣	١٥,٦	٤٣,٨	٣٣,٣	٣٤,٥
مجموع دول المجلس	٣٦,٧	٣٥,٥	٤,١	٣,٨	٥,١	٤,٣	٣٠,٦	٣٩,٠	٣٣,٥	٣٧,٤

المصدر: الاسكوا.

جدول رقم (١٤)

تركيب السلع المصدرة

الدولة	النسبة المئوية لكل حصة من السلع المصدرة (٪)									
	مواد غذائية		وقود		سلع اولية اخرى		الات ومعدات نقل		سلع مصنعة اخرى	
	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦
جمهورية مصر العربية	١٧,٤	٦,٨	٩,٥	٥١,٣	٣٩,١	٢١,٩	١,٠	٠,١	٣٣,٠	١٩,٩
الجمهورية العراقية	٠,٥	٠,٦	٩٩,٠	٩٩,٣	٠,٣	٠,١	-	-	٠,٣	-
المملكة الاردنية الهاشمية	٣٨,٩	١٩,٩	٠,٧	٠,١	٥٠,٤	٤٣,٦	١,٣	٠,٦	١٨,٨	٣٥,٨
الجمهورية العربية اليمنية	٣٦,٣	٧٨,٣	-	-	٦٦,٨	١٤,٣	٠,٣	-	٦,٦	٧,٥
مجموع دول المجلس	٣,٣	٣,١	٨٤,٩	٨٣,٧	٦,٥	٧,٥	٠,٣	٠,١	٥,١	٦,٦

المصدر: الاسكوا.

ملاحظات:

المواد الغذائية : هي الفروع صفر، ١، ٤، والقسم ٣٢ من التصنيف الموحد للتجارة الدولية.

الوقود : هي الفرع ٣ من التصنيف.

سلع اولية اخرى : هي الفرع ٢ (مواد خام) ما عدا القسم ٣٢ اضافة الى القسم ٦٨ من التصنيف.

الالات ومعدات النقل: هي الفرع ٧ من التصنيف.

سلع مصنعة اخرى : تشمل الفروع من ٥ الى ٩ باستثناء الفرع ٧ والقسم ٦٨.

جدول رقم (١٥)

نسبة التجارة البينية من تجارة مجلس التعاون العربي

مليـــــون دولار

الدولـــــة	الصـــــادرات						الـــــواردات					
	صادرات بينية		مجموع الصادرات		نسبة الصادرات البينيـــة (X)		واردات بينية		مجموع الواردات		نسبة الواردات البينيـــة (X)	
	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦
جمهورية مصر العربية	١٩,٤	٣٦,٢	١٤٠١,٩	٢٩٣٤,٣	١,٤	١,٣	٢١,٩	٦٧,٣	٣٩٣٣,٧	١١٥٠٣,٣	٠,٦	٠,٦
الجمهورية العراقية	١١,٣	١٦٨,٠	٨٢٩٦,٩	٨٨٠٧,٥	٠,٣	١,٩	١٧,٣	١٣٦,١	٤٢٠٤,٦	٦٣٥٧,٦	٠,٤	٢,١
المملكة الاردنية الهاشمية	١١,٣	١٣٥,٢	١٢٥,٦	٦٤٥,١	٨,٩	٢١,٠	٢١,٣	٢٥٩,٩	٧٣٠,٨	٢٤٤٥,٤	٢,٩	١٠,٦
الجمهورية العربية اليمنية	-	...	١٠,٩	...	-	...	٤,٦	٦,٦	٣٩٣,٤	١٤٨٧,٦	١,٦	٠,٤
مجموع دول المجلس	٤١,٨	٣٣٩,٤(١)	٩٨٣٥,٣	١٣٣٨٦,٩(١)	٠,٤	٢,٧(١)	٦٥,١	٤٦٩,٩	٩١٦٣,٥	٢١٧٩٣,٩	٠,٧	٣,٢

المصدر: الاسكوا.

(١) باستثناء الجمهورية العربية اليمنية.

جدول رقم (١٦)

التوزيع الجغرافي للتجارة
الصـــادرات

مليـــــون دولار

الدولـــة	مجلس التعـاون العربي		مجلس التعـاون الخليجي		دول عربيـــة اخـــرى		دول نـاميـــة (غير العربية)		دول ممنعـــة		دول التخطيـط المركزي		المجمـــوع	
	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦
جمهورية مصر العربية	١٩,٤	٣٦,٢	٣٥,٦	١٣١,٨	٧٩,٨	٧٦,٣	٣٢,١	١٣٤,٩	٢٣١,٢	١٦٣٠,٢	١٠١٢,٣	٧٠٤,٨	١٤٠١,٩	٢٩٣٤,٣
الجمهورية العراقية (دون النفط الخام)	١١,٣	٢٤,١	٨,٩	٢٤,٣	١٨,١	١,٥	٤٢,٠	٢١,٨	٢٤,٨	٩,٣	١٥,٤	٤,٣	١٢٠,٤	٨٥,٣
المملكة الاردنية الهاشمية	١١,٣	١٢٥,٣	٢٤,٤	١٢٨,٤	١٧,٥	٢٨,٣	٤٠,١	١٩٣,٨	١٤,٠	٩٩,٧	١٨,٤	٦٠,٨	١٢٥,٦	٦٤٥,١
الجمهورية العربية اليمنية	-	...	٠,٦	...	١,٤	...	٠,٣	...	٣,٨	...	٥,٨	...	١٠,٩	...

المصدر: الاسكوا.

جدول رقم (١٧)

التوزيع الجغرافي للتجارة
الـــواردات

الدولـــة	مجلس التعـاون العربي		مجلس التعـاون الخليجي		دول عربيـــة اخـــرى		دول نـاميـــة (غير العربية)		دول ممنعـــة		دول التخطيـط المركزي		المجمـــوع	
	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦
جمهورية مصر العربية	٢١,٩	٦٧,٣	١٤٢,٧	١٨٥,٧	١١٣,٧	١٢٦,٣	٢٩١,٥	١٠٢٢,٦	٢٦٦٥,٥	٨٢٥٧,٣	٦٨١,٥	١٥٠٠,٧	٣٩٣٣,٧	١١٥٠٢,٣
الجمهورية العراقية	١٧,٣	١٢٦,١	١٣,٨	٣٨,١	٧٥,٨	٦٩,٧	٥٢٥,٥	١٤٧٤,١	٣١٧٦,٣	٤٢٢٣,٥	٣٨٥,٩	٤١٧,١	٤٢٠٤,٦	٦٢٥٧,٦
المملكة الاردنية الهاشمية	٢١,٣	٢٥٩,٩	٧٦,٣	٢٢٣,٧	٦٣,٠	١٠٢,٧	٥٣,٣	٣٠٩,٥	٤٥٤,١	١٣٩٠,٣	٥٩,٣	١٥٩,٣	٧٣٠,٨	٢٤٤٥,٤
الجمهورية العربية اليمنية	٤,٦	٦,٦	١٧,٣	١٤٦,٥	٣٩,٩	...	٥٨,٦	...	١٣٩,٤	...	٤٣,٧	...	٢٩٣,٤	١٤٨٧,٦

المصدر: الاسكوا.

جدول رقم (١٨)

مصفوفة التجارة البينية

(الصادرات)

الف دولار

الدولة	الصادرات									
	١٩٧٥					١٩٨٦				
	مصر	العراق	الاردن	اليمن	المجموع	مصر	العراق	الاردن	اليمن	المجموع
جمهورية مصر العربية	*	١٤١١٧	٤٣٥٠	٩٥٧	١٩٤٣٤	*	٢١٣٩٣	١٢١٩١	٣٥٩٩	٣٦١٨٣
الجمهورية العراقية	٨١٣٦	*	١٦٦٠	١٤٣٧	١١٣٣٣	١٧٣٦	*	١٦٦٣٥٣(١)	٣٧	١٦٨٠٣٦
المملكة الاردنية الهاشمية	٣٣٣٩	٧٦٧٠	*	٣٨٨	١١١٩٧	١١٣٧٧	١٢١٤٠٦	*	٣٤٦٣	١٣٥٣٤٥
الجمهورية العربية اليمنية	-	-	-	*	-	-	-	-	*	-
مجموع دول المجلس	١١٣٧٥	٣١٧٨٧	٦٠١٠	٣٦٧٣	٤١٨٤٤	١٣١١٣	١٤٣٧٩٩	١٧٨٤٤٤	٥٠٩٨	٣٣٩٤٥٥

المصدر: الاسكوا.

جدول رقم (١٩)

مصفوفة التجارة البينية

(الواردات)

الف دولار

الدولة	الواردات									
	١٩٧٥					١٩٨٦				
	مصر	العراق	الاردن	اليمن	المجموع	مصر	العراق	الاردن	اليمن	المجموع
جمهورية مصر العربية	*	١٧٩٨١	٣٨٧٨	١٥	٢١٨٧٤	*	٤٤٠١٥	٢٢١٠٥	١٩٩	٦٧٣١٩
الجمهورية العراقية	١٠٠٥٥	*	٧٢٦٧	١	١٧٣٢٣	١٧٤٧٧	*	١١٨٦٤٧	-	١٣٦١٢٤
المملكة الاردنية الهاشمية	١٩٥٠٠	١٨٣٨	*	١	٢١٣٣٩	٣٦٤٩٦	٢٣٣٣٦٦	*	-	٢٥٩٨٦٢
الجمهورية العربية اليمنية	٣٦٠٠	١٠٩٤	٩٣٠	*	٤٦١٤	٢٠٩١	١٣٢٥	٣٣٣٨	*	٦٦٤٤
مجموع دول المجلس	٣٣١٥٥	٣٠٩١٣	١٣٠٦٥	١٧	٦٥١٥٠	٤٦٠٦٤	٣٧٨٧٠٦	١٤٤٩٨٠	١٩٩	٤٦٩٩٣٩

المصدر: الاسكوا.

(١) تتضمن ١٤٣٨٩٩ الف دولار، وهي واردات الاردن من النفط الخام من العراق.

جدول رقم (٣٠)

ميزان المدفوعات والاحتياطات
١٩٨٦

البلـــد	ميزان الحساب الجاري (بملايين الدولارات)	تحويلات العاملين بالخارج (بملايين الدولارات)	صافي الاستثمار الخاص المباشر (بملايين الدولارات)	اجمالي الاحتياطات الدولية (بملايين الدولارات)	اجمالي الاحتياطات الدولية بعدد شهور تغطية الواردات
جمهورية مصر العربية	-٦٣٧٣(*)	٢٦٠٠(*)	١٢٠٨(*)	١٧٨٠	١,٣
الجمهورية العراقية	...	...	...	...	...
المملكة الاردنية الهاشمية	-٤٣	١١٨٣	٢١	٨٥٤	٣,٩
الجمهورية العربية اليمنية	-١٣٦	٥٦٦	٥	٤٣٣	٥,١

(*) تقديرات البنك الدولي.

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨.

جدول رقم (٣١)

الدين الخارجي لعام ١٩٨٦

البلد	الدين طويل الاجل (مليون دولار)	استخدام ائتمان صندوق النقد (مليون دولار)	الدين قصير الاجل (مليون دولار)	اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)	اجمالي الدين طويل طويل الاجل كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي	اجمالي خدمة الدين طويل الاجل كنسبة مئوية من:	
						الناتج القومي الاجمالي	صادرات السلع والخدمات
جمهورية مصر العربية	٣٢٧٣٥	٣١	٤٧٩٠	٣٨٥٥٦	٥٨,٨	٤,٨	٢٣,٨
الجمهورية العراقية	...	...	...	...	...	...	...
المملكة الاردنية الهاشمية	٣٠٧٩	٧٠	٩٨٥	٤١٣٤	٦٨,٩	١٢,١	٢٨,٧
الجمهورية العربية اليمنية	٣٠٥٢	٨	٢٤٩	٣٣٠٩	٤١,١	٣,٠	٥٩,٦

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨.

جدول رقم (٢٢)

عـــرض النقـــد

نهاية الفترة

البلـــــــد	النقد المتداول		ودائع تحت الطلب		عـــرض النقـــد M1		شبـــه النقـــد		عـــرض النقـــد M2	
	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٧
جمهورية مصر العربية (مليون جنيه)	٨٨٠٣	٩٥٣٧	٦١٣٥	٧٤٦٠	١٤٩٣٨	١٦٩٩٧	٢١١٢٧	٢٦٦٣٥	٣٦٠٦٥	٤٣٦٣٢
الجمهورية العراقية (مليون دينار)	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المملكة الاردنية الهاشمية (مليون دينار)	٥٨٤	٦٥٦	٣١٣	٣٢٤	٨٩٧	٩٨٠	١١٧٥	١٣٩٢	٢٠٧٢	٢٣٧٢
الجمهورية العربية اليمنية (مليون ريال)	١٩٠٦٢	٢٠١٥٩	٣٩١٦	٥٥٦٦	٢٣٩٧٨	٢٥٧٢٥	٧٦٧٣	٨٠١٩	٣٠٦٥١	٣٣٧٤٣

المصادر:

البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، آب/اغسطس ١٩٨٨.

البنك المركزي اليمني، نشرة احصائية مالية ربع سنوية، تشرين الاول/اكتوبر- كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧.

صندوق النقد الدولي، الاحصاءات المالية الدولية، آذار/مارس ١٩٨٩.

جدول رقم (٣٣)

سعر الصرف للدولار الاميركي(١)
(١٩٧٥-١٩٨٧)

(متوسط الفترة)

البلـــــد	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
جمهورية مصر العربية (جنيه)	٠,٣٩١٣	٠,٣٩١٣	٠,٣٩١٣	٠,٣٩١٣	٠,٧٠٠٠	٠,٧٠٠٠	٠,٧٠٠٠	٠,٧٠٠٠	٠,٧٠٠٠	٠,٧٠٠٠	٠,٧٠٠٠	٠,٧٠٠٠	٠,٧٠٠٠	٠,٧٠٠٠
الجمهورية العراقية (دينار)	٠,٢٩٥٣	٠,٢٩٥٣	٠,٢٩٥٣	٠,٢٩٥٣	٠,٢٩٥٣	٠,٢٩٥٣	٠,٢٩٥٣	٠,٢٩٨٤	٠,٣١٠٩	٠,٣١٠٩	٠,٣١٠٩	٠,٣١٠٩	٠,٣١٠٩	٠,٣١٠٩
المملكة الاردنية الهاشمية (دينار)	٠,٣١٨٥	٠,٣٣٢٠	٠,٣٣٩٣	٠,٣٠٥٥	٠,٣٠٠٢	٠,٢٩٨١	٠,٣٣٠١	٠,٣٥٢٢	٠,٣٦٣٠	٠,٣٨٤١	٠,٣٩٤٠	٠,٣٤٩٩	٠,٣٣٨٧	٠,٣٧١٥
الجمهورية العربية اليمنية (ريال)	٤,٥٦٣	٤,٥٦٣	٤,٥٦٣	٤,٥٦٣	٤,٥٦٣	٤,٥٦٣	٤,٥٦٣	٤,٥٦٣	٤,٥٦٣	٥,٣٣٥	٧,٤٤٠	٩,٣١٠	٩,٨٠٠	...

(١) تمثل البيانات متوسط المعدل الشهري لاسعار صرف البنوك المركزية في جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية. أما سعر الصرف العائد الى الجمهورية العربية اليمنية فيمثل متوسط سعر الصرف التجاري.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، الاحصاءات المالية الدولية، الكتاب السنوي لعام ١٩٨٨.

- الجهاز المركزي للتخطيط، الادارة العامة للاحصاء، كتاب الاحصاء السنوي ١٩٨٧ واعداد سابقة (بيانات جمهورية اليمن العربية).

جدول رقم (٣٤)

بعض المؤشرات عن وضع المرأة

البلـــــــد	نسبة الجنس اناث لكل ١٠٠ ذكر ١٩٨٥	نسبة المواليد تحت اشراف طبيب أو قابلة قانونية (٪) ١٩٨٤	وفيات الاطفال (٪) لكل الف مولود حي ١٩٦٥	١٩٨٦	التعليم اناث لكل ١٠٠ ذكر ابتدائي ١٩٨٥	شانوي ١٩٨٥
جمهورية مصر العربية	٩٩	٢٤	١٧٣	٨٨	٧٦	...
الجمهورية العراقية	٩٧	٦٠	١١٩	٧١	٨١	٥٦
المملكة الاردنية الهاشمية	٩٤	٧٥	١١٥	٤٦	٩١	٩٤
الجمهورية العربية اليمنية	١١٠	١٢	٣٠٠	١٥٢	٢٤	١١

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨.

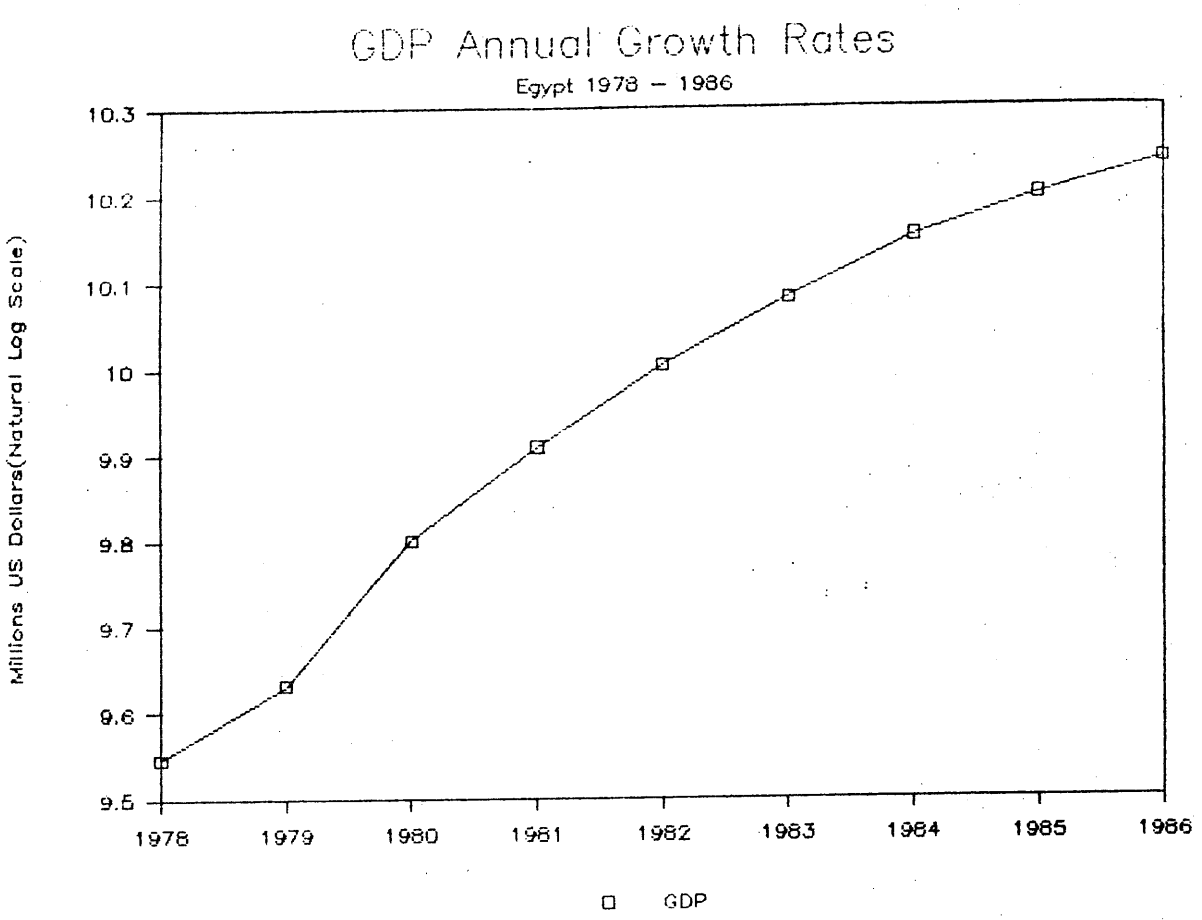
GDP Annual Growth Rates
Egypt 1978 – 1986
Millions US Dollars(Natural Log Scale)
10.3
10.2
10.1
10
9.9
9.8
9.7
9.6
9.5
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
GDP

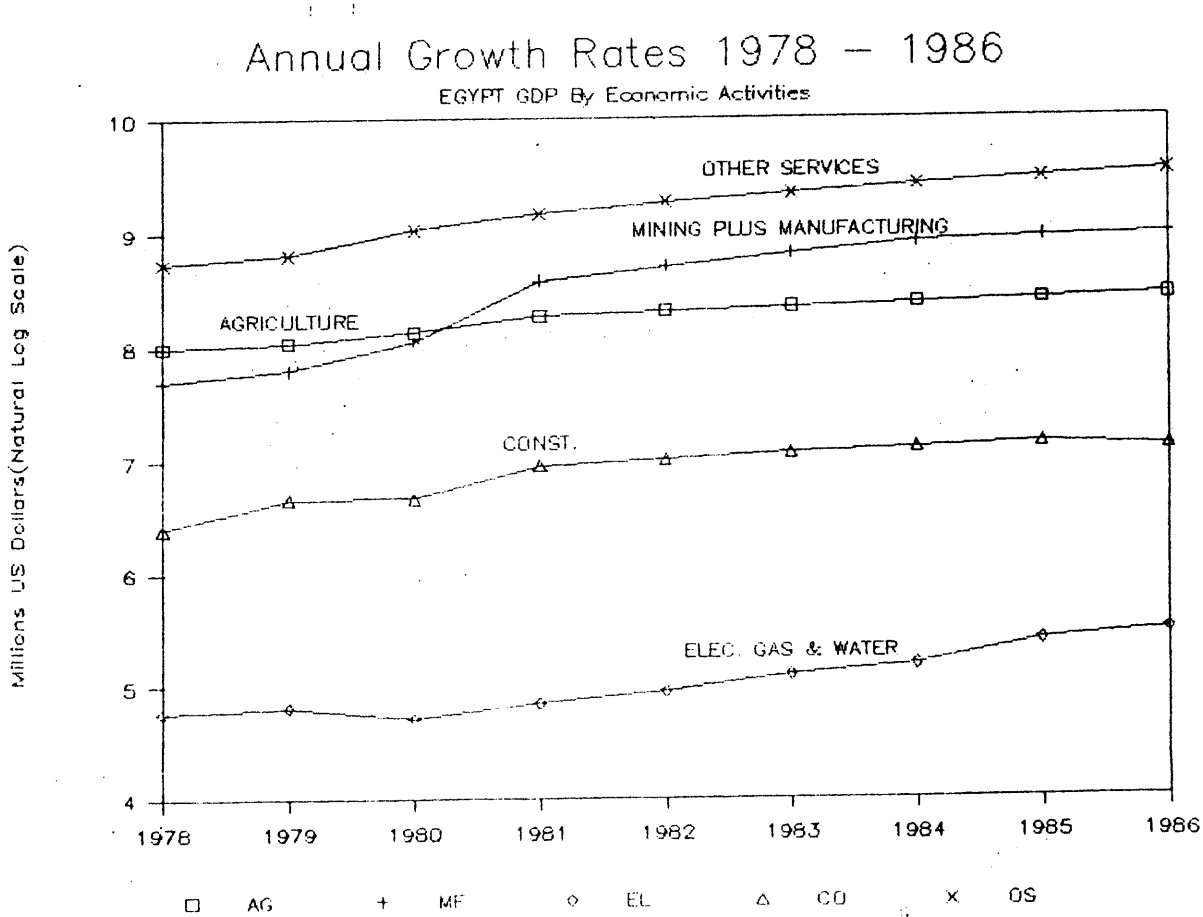
Annual Growth Rates 1978 – 1986
EGYPT GDP By Economic Activities
Millions US Dollars(Natural Log Scale)
10
9
8
7
6
5
4
OTHER SERVICES
MINING PLUS MANUFACTURING
AGRICULTURE
CONST.
ELEC. GAS & WATER
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
AG
MF
EL
CO
OS

GDP Annual Growth Rates

IRAQ 1978–1983

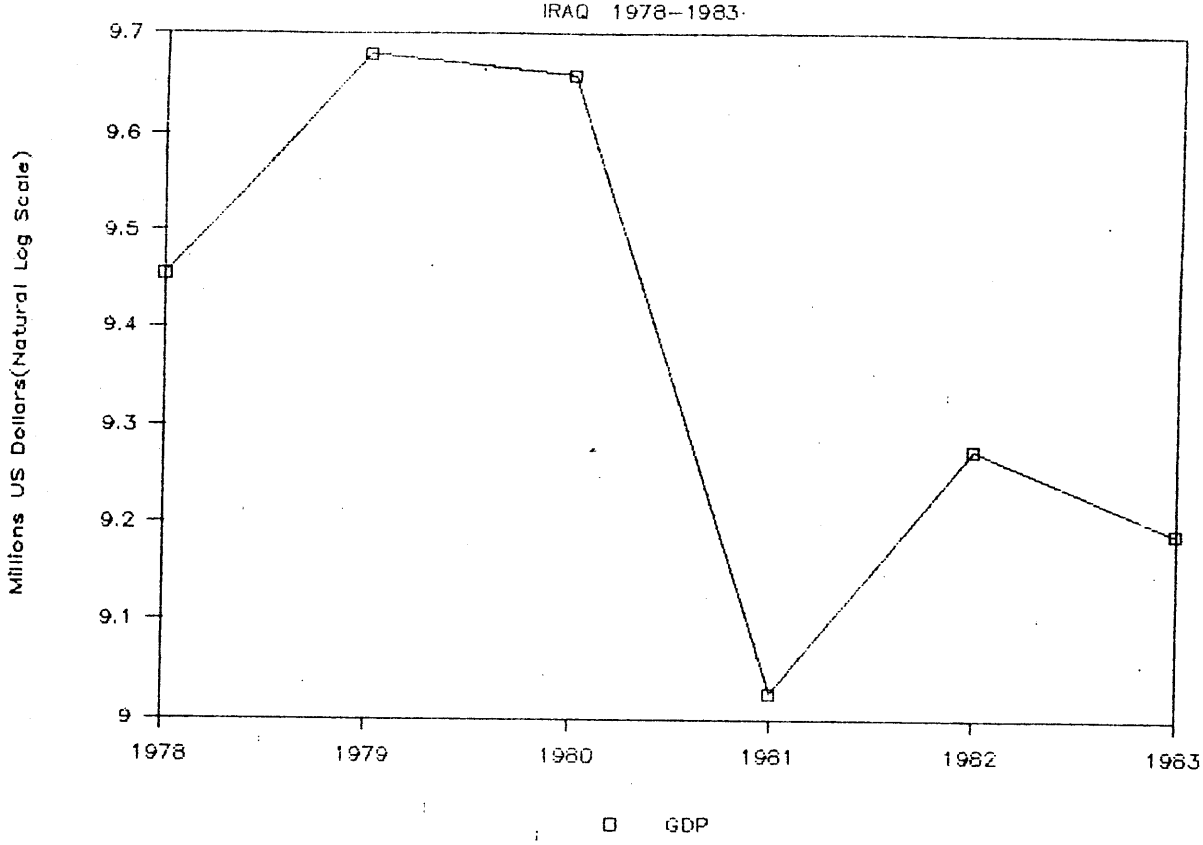

Annual Growth Rates 1978 – 1986

Iraq GDP By Economic Activities

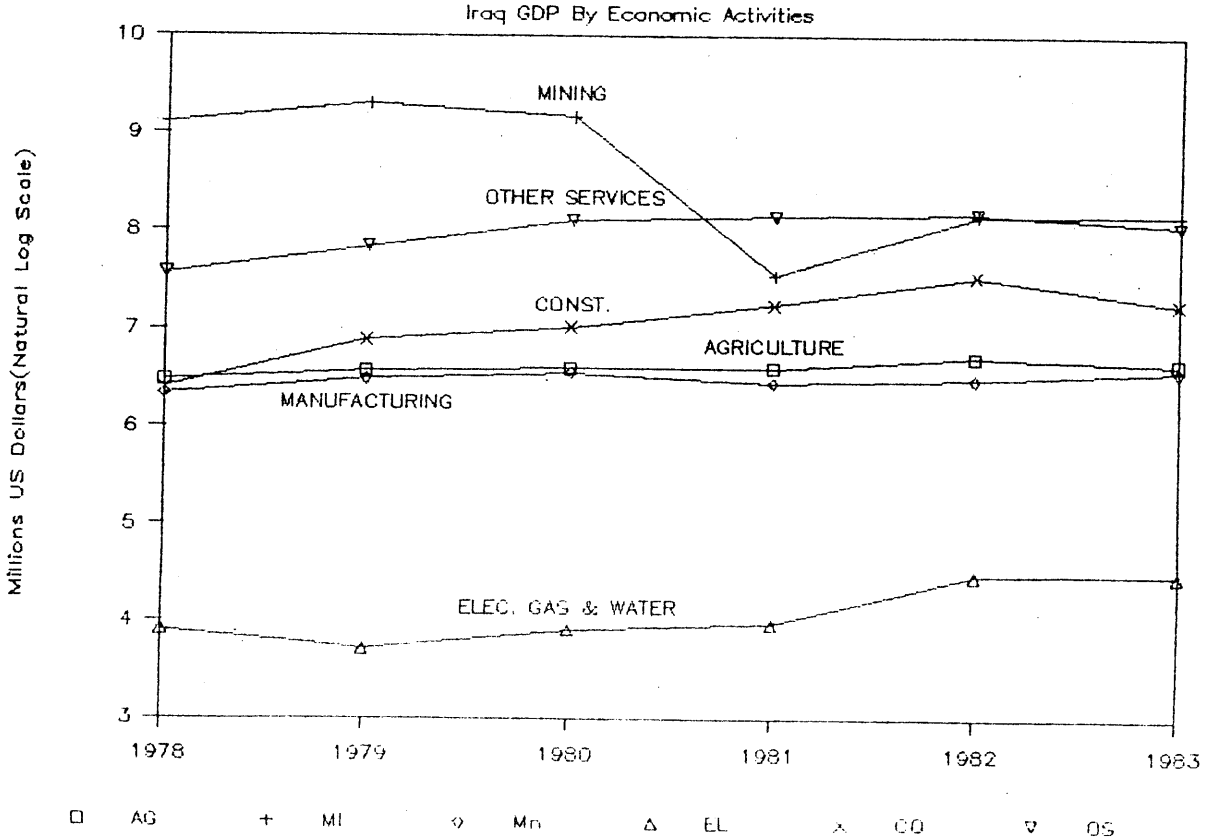

GDP Annual Growth Rates

JORDAN 1978-1986

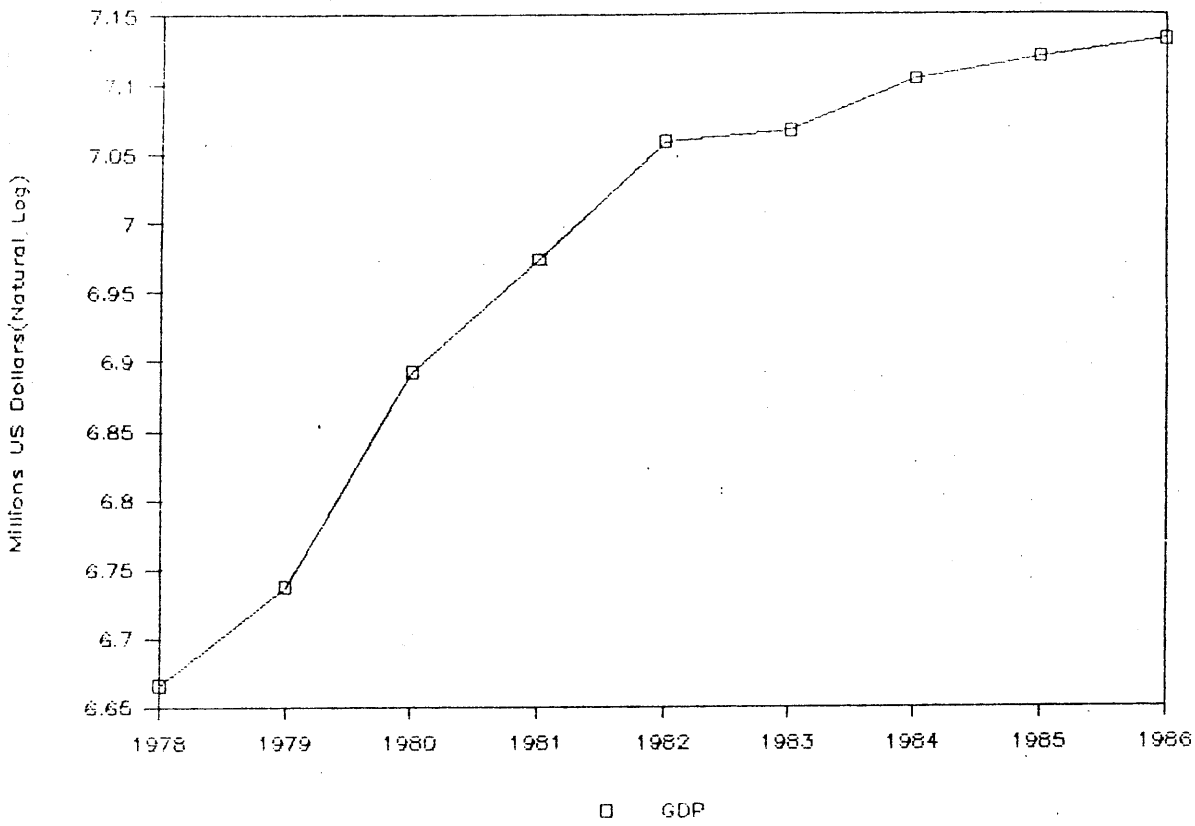

Annual Growth Rates 1978 - 1986

Jordan GDP By Economic Activities

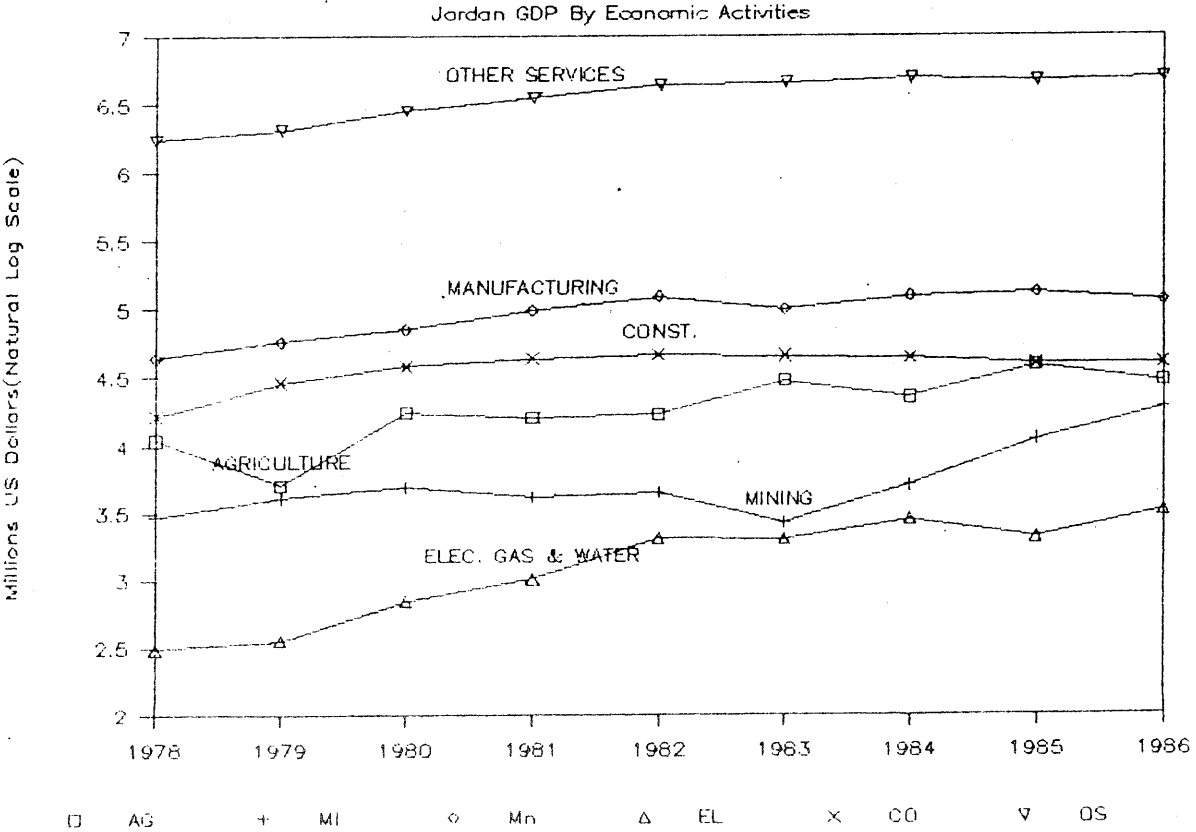

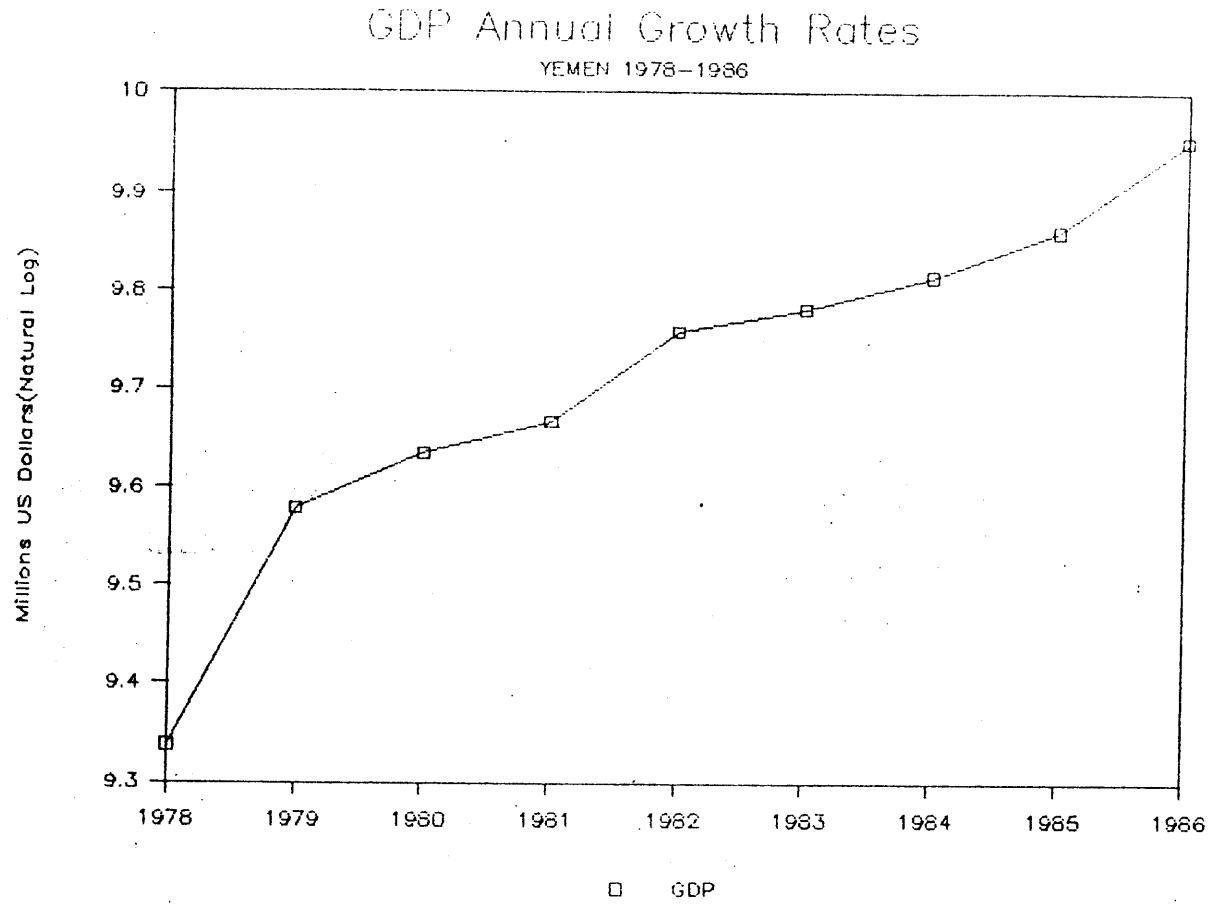
GDP Annual Growth Rates
YEMEN 1978-1986
Millions US Dollars(Natural Log)
10
9.9
9.8
9.7
9.6
9.5
9.4
9.3
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
GDP

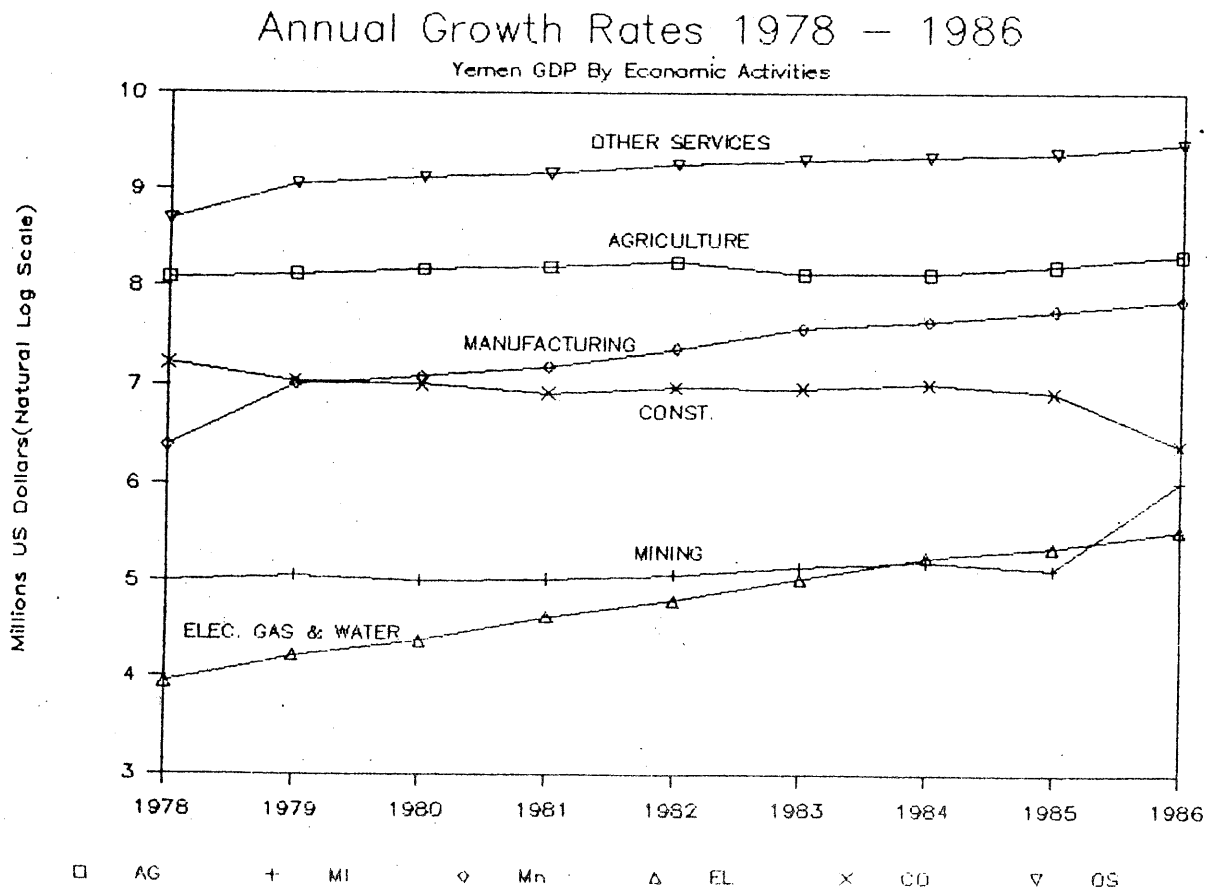
Annual Growth Rates 1978 - 1986
Yemen GDP By Economic Activities
Millions US Dollars(Natural Log Scale)
10
9
8
7
6
5
4
3
OTHER SERVICES
AGRICULTURE
MANUFACTURING
CONST.
MINING
ELEC. GAS & WATER
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
AG
MI
Mn
EL
CO
OS

ARAB CO-OPERATION COUNCIL

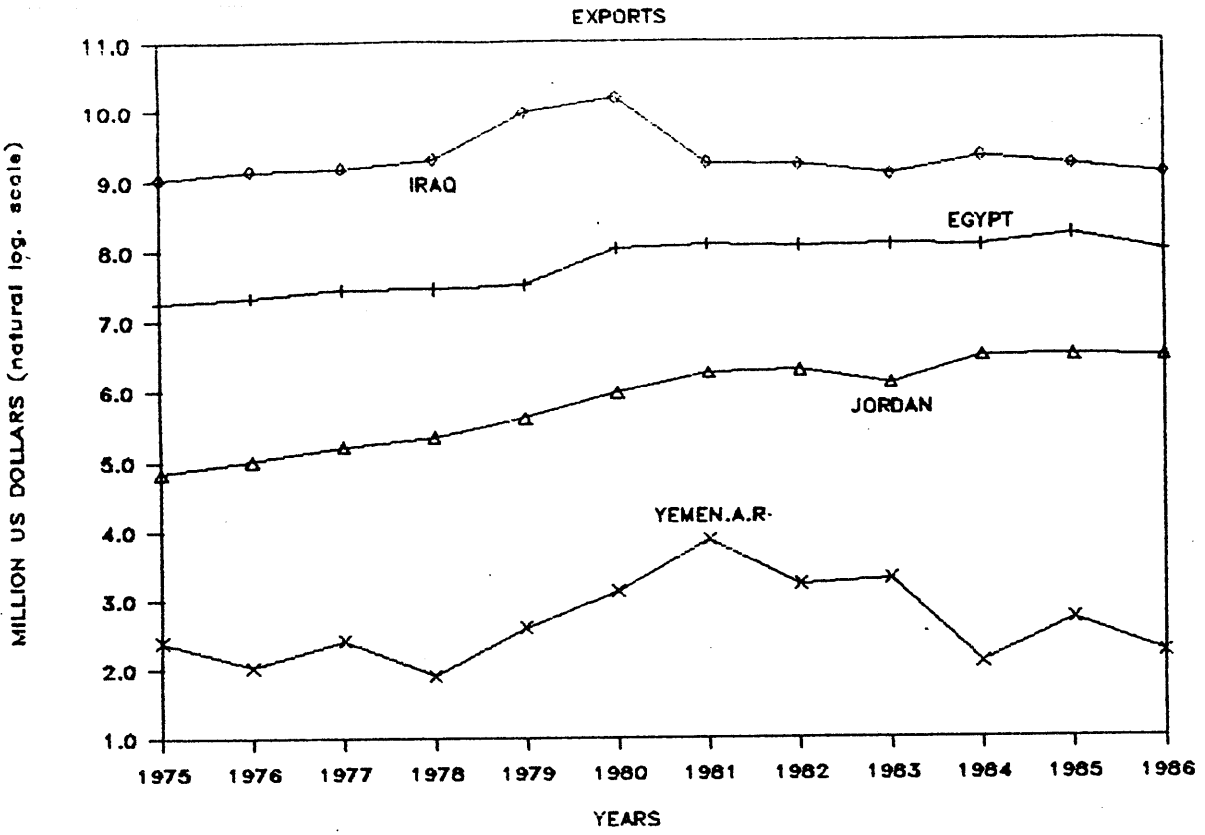

ARAB CO-OPERATION COUNCIL

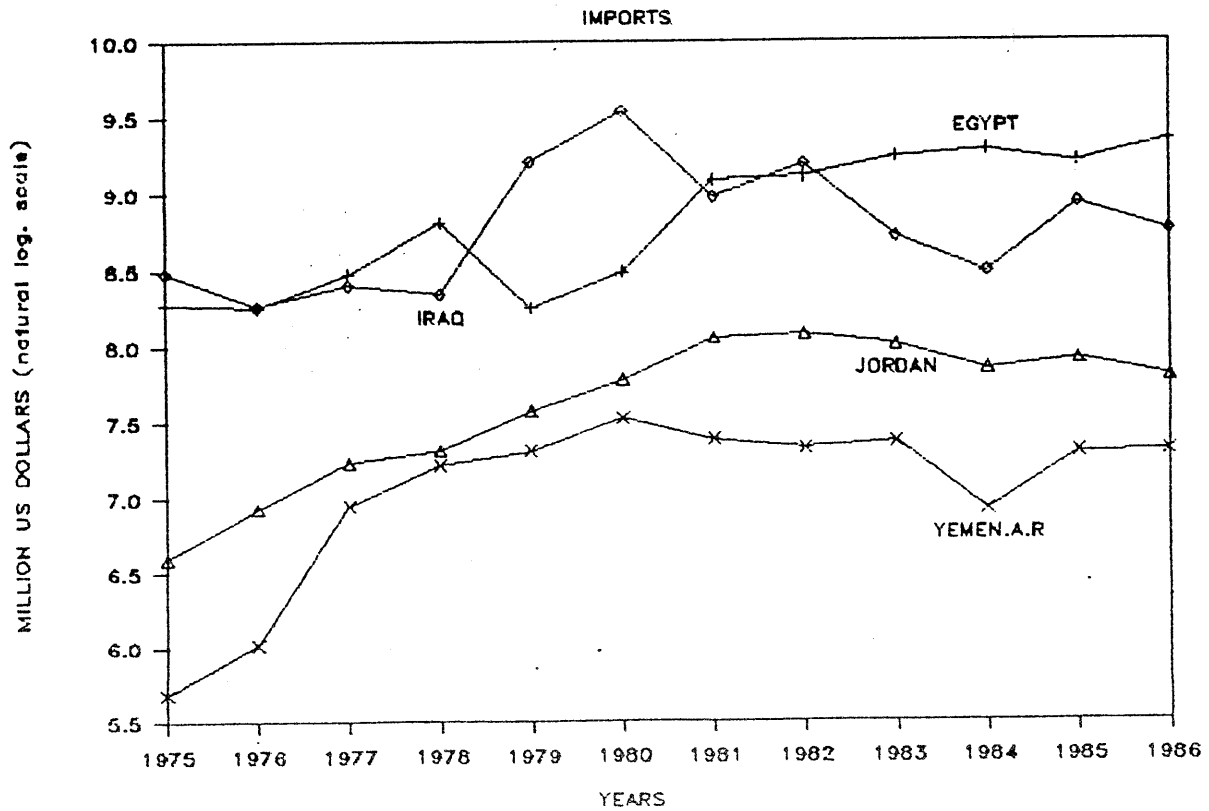

ملحق رقم (٢)

اتفاقية تأسيس

مجلس التعاون العربـــــــي

اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي

لما كانت الامة العربية ذات تراث حضاري غني و عريق و ذات دور كبير في بناء صرح الحضـــارة الانسانية، تتطلع بهديهما تطلعا مشروعا و قويا الى التعاون و التضامن و العمل المشترك في الميادين كافة، يحفزها الى ذلك شعورها العميق بالوحدة و الرغبة في تأكيد مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور و هويتها الحضارية المتميزة و حماية امنها و خدمة مصالحها المشروعة و سعيها الحثيث نحو التقـــدم والرقي و تعزيز دورها الايجابي البناء في العالم في خدمة قضايا السلم و الامن و التقدم و التعـــاون المتكافئ المثمر بين شعوب العالم،

ولأن الامة العربية قد خاضت في العصر الحديث تجارب عدة في العمل المشترك والتعـــاون والتضامن وحققت بعض اشكال الوحدة واكتسبت في ذلك الدروس الغنية من الجوانب الايجابية و السلبيـة لتلك التجارب،

ولما كان في مقدمة هذه الدروس التعاون في ميادين انشاء البنى الارتكازية التي تعزز الصـــلات الروحية و الثقافية و العملية بأشكالها كافة بين مواطني الدول العربية، ذلك التعاون الذي يحتل المكانـــة الاولى في أي مسعى جاد ومستمر ومتواصل للعمل العربي المشترك ويخلق الأسس المتينة والعملية للرقـــي به الى الدرجات العليا والآفاق الرحبة باتجاه الهدف الاسمى للامة العربية في الوحدة وفق ما تتيحـــه الظروف والامكانات العملية،

ولأن هذا الاتجاه الواقعي البناء ينسجم مع الاتجاهات العالمية المعاصرة الرامية الى خلق تجمعـات اقتصادية توفر للدول المنتمية اليها ظروفا افضل لحماية مصالحها و تحقيق التنمية والتقدم الاقتصـــادي فيها،

وايمانا بأن التعاون بين الدول العربية في هذه الميادين يكتسب اهمية خاصة بسبب التهديـــدات التي تعرض لها الامن القومي العربي وما يزال وهي تهديدات ذات طبيعة امنية و سياسية واقتصاديـــة وحضارية،

وانطلاقا من حقيقة ان سيادة الامن والسلام والاستقرار في المنطقة باسرها تتطلب تعزيز الوعـي العربي بوحدة الامن القومي ووحدة متطلباته وشروطه وترسيخه بالتعاون العملي و التنسيق و التضامن،

و نظرا لما يجمع المملكة الاردنية الهاشمية و الجمهورية العراقية و جمهورية مصر العربيـــة والجمهورية العربية اليمنية من ظروف متماثلة في مجالات عدة، وايمانا من هذه الدول بالمبادئ والقيـم المشار اليها،

وتعبيرا عن رغبتها العميقة في ايجاد السبل العملية و الواقعية لتعزيز صيغ التعاون و تطويره والارتقاء به بعدما استمر بينها سنوات عدة فاعطى ثمارا مهمة في اطار الظروف والامكانات المتوافرة في كل مرحلة وصولا به الى اعلى مستويات التضامن و العمل المشترك،

واهتداء بما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية الذي اجاز للدول الراغبة في تحقيق تعاون اوثق وروابط اقوى ان تعقد من الاتفاقات مما يحقق هذه الاغراض،

وبناء على ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع التاريخي الذي عقد في بغداد بين صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية وصاحب السيادة صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية وصاحب السيادة محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وصاحب السيادة علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية للفترة من ٩ الى ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية، الموافق ١٥ الى ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٩ فقد تقرر على بركة الله انشاء مجلس التعاون العربي وذلك وفقا للاتفاقية الآتية:

المادة الاولى

يؤسس مجلس التعاون العربي من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية وفق الاحكام الواردة في هذه الاتفاقية. ويعد المجلس احد تنظيمات الامة العربية يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية و بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية و يقيم علاقات تعاون مع التجمعات الاقليمية العربية والدولية.

المادة الثانية

يهدف مجلس التعاون العربي الى:

١- تحقيق اعلى مستويات التنسيق و التعاون و التكامل والتضامن بين الدول الاعضاء والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والامكانات والخبرات.

٢- تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الاعضاء، مع الأخذ في الاعتبار درجات النمو والاوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الاعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة، وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق في المجالات الآتية بخاصة:

(أ) الاقتصادية والمالية؛

(ب) الصناعية والزراعية؛

(ج) النقل والمواصلات والاتصالات؛

(د) التعليم والثقافة والبحث العلمي والتكنولوجيا؛

(هـ) الشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية؛

(و) تنظيم العمل و التنقل والاقامة.

٣- تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة.

٤- السعي الى قيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.

٥- توثيق الروابط والاواصر بين مواطني الدول الاعضاء في جميع المجالات.

٦- تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية.

المادة الثالثة

يعمل المجلس على تحقيق اهدافه عن طريق الخطط والاجراءات العملية بما في ذلك النظر في ما يمكن اصداره او تكييفه او توحيده من التشريعات في مختلف المجالات.

المادة الرابعة

١- تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه.

٢- تتم الموافقة على الانضمام الى المجلس باجماع الدول الاعضاء.

المادة الخامسة

يتكون المجلس من التشكيلات الآتية:

١- الهيئة العليا.

٢- الهيئة الوزارية.

٣- الامانة العامة.

المادة السادسة

تتألف الهيئة العليا من رؤوساء الدول الاعضاء و هي أعلى سلطة في المجلس.

المادة السابعة

تختص الهيئة العليا بما يأتي:

١- رسم السياسات العليا للمجلس.

٢- اتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي ترفعها الهيئة الوزارية.

٣- تكليف الهيئة الوزارية بأي مسألة تدخل في اختصاص المجلس واعماله.

٤- اقرار قواعد اجراءات عمل المجلس و تعديلاتها.

٥- تعيين الأمين العام للمجلس.

٦- قبول انضمام الأعضاء الجدد.

٧- تعديل اتفاقية تأسيس المجلس.

٨- متابعة التقدم في تنفيذ اجراءات التنسيق والتعاون و التكامل التي تم الاتفاق عليها.

٩- احداث تشكيلات اخرى ولجان دائمة عند الاقتضاء.

المادة الثامنة

١- تعقد الهيئة العليا اجتماعا اعتياديا مرة كل عام في احدى الدول الأعضاء بصورة دورية و يـــرأس الهيئة العليا رئيس الدولة المضيفة لدورة سنوية كاملة.

٢- يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة العليا او باقتراح من احدى الدول الاعضـاء مؤيد من دولة اخرى على الاقل. و تعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي يتولى رئيسها رئاســة الهيئة العليا.

٣- يعد انعقاد اجتماعات الهيئة العليا صحيحا بحضور اغلبية الدول الأعضاء.

المادة التاسعة

تتالف الهيئة الوزارية من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء او من يقوم مقامهم.

المادة العاشرة

تختص الهيئة الوزارية بما يأتي:

١- دراسة الشؤون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس.

٢- رفع الخطط والمقترحات والتوصيات التي تتعلق بتحقيق اهداف المجلس الى الهيئة العليا.

٣- اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا.

٤- دراسة أي قضية تتعلق بشؤون التعاون بما في ذلك احالتها الى لجان متخصصة مؤقتة عند الاقتضاء لدراستها وتقديم المقترحات المناسبة بشأنها.

٥- اعداد قواعد اجراءات عمل المجلس ورفعها الى الهيئة العليا لاقرارها، واقتراح تعديلها عند الاقتضاء.

٦- اقرار وتعديل الأنظمة الادارية والمالية للأمانة العامة.

٧- النظر في تقارير الأمين العام المتعلقة بعمل المجلس.

٨- مناقشة واقرار موازنة الامانة العامة و الحسابات الختامية والوضع الاداري والمالي للأمانة العامة.

٩- تشكيل لجان مؤقتة يقتضيها عمل المجلس.

١٠- اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة العليا.

المادة الحادية عشرة

١- تعقد الهيئة الوزارية اجتماعا اعتياديا كل ستة أشهر في الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة العليا، و يرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة او من يقوم مقامه في تلك الدولة.

٢- يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة الوزارية او باقتراح من احدى الدول الأعضاء مؤيد من دولة اخرى على الأقل، و تعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي تتولى الرئاسة.

٣- يعد انعقاد اجتماعات الهيئة الوزارية صحيحا بحضور اغلبية الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة

تسعى الدول الاعضاء في جميع تشكيلات المجلس عند اتخاذ القرارات الى تحقيق الاجماع و التوافق بينها. و عند تعذر ذلك تتخذ القرارات بأغلبية الدول الأعضاء و تكون القرارات ملزمة للجميع. اما القرارات المتعلقة بالعضوية و تعديل اتفاقية تأسيس المجلس فتكون بالاجماع.

المادة الثالثة عشرة

١- يكون للمجلس امانة عامة مقرها (عمان) يرأسها امين عام و تضم عددا من الموظفين حسب الحاجة.

٢- تعين الهيئة العليا الأمين العام من بين مواطني دول المجلس على اساس الكفاءة الشخصية والايمان بأهداف المجلس، و يكون التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين على الأكثر.

٣- يعين موظفو الأمانة العامة من مواطني الدول الأعضاء على أساس الكفاءة الشخصية والايمان بأهداف المجلس.

٤- يتمتع الأمين العام و الموظفون الرئيسيون للأمانة العامة بالحصانات والامتيازات و التسهيلات اللازمة لتمكينهم من اداء واجباتهم في دولة المقر والدول الأعضاء.

المادة الرابعة عشرة

١- الأمين العام هو الرئيس التنفيذي للأمانة العامة للمجلس و يكون مسؤولا مباشرة امام الهيئة الوزارية عن جميع اعمال الأمانة العامة و حسن سيرها.

٢- يتولى الأمين العام المهام الآتية:

(أ) متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا و قرارات الهيئة الوزارية؛

(ب) اعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس لعرضها على الهيئة الوزارية والهيئة العليا؛

(ج) اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة الوزارية؛

(د) اعداد مشروع الموازنة والحسابات الختامية للمجلس.

(هـ) اقتراح الأنظمة الادارية والمالية للامانة العامة و تقديمها الى الهيئة الوزارية؛

(و) تعيين موظفي الأمانة العامة، وانهاء خدماتهم؛

(ز) اي مهام اخرى توكل اليه من الهيئة العليا او الهيئة الوزارية.

المادة الخامسة عشرة

تعقد اتفاقية مقر للأمانة العامة بين دولة المقر و الأمين العام نيابة عن المجلس ، ذلك بعد اقـــرار الاتفاقية عن الهيئة الوزارية.

المادة السادسة عشرة

للأمانة العامة موازنة سنوية تساهم فيها الدول الأعضاء بالتساوي.

المادة السابعة عشرة

١- تسرى هذه الأتفاقية و تصبح نافذة المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفـــق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية المملكة الأردنية الهاشميـــة باعتبارها دولة مقر الأمانة العامة.

٢- تسري هذه الاتفاقية على الدول التي تنضم الى عضوية المجلس وفق احكام المادة الرابعة من تاريخ ايداع وثيقة انضمامها لدى الأمانة العامة للمجلس.

٣- يتم تعديل هذه الاتفاقية بقرار تتخذه الهيئة العليا بالاجماع و يصبح التعديل ساري المفعول بعـــد التصديق عليه من الدول الأعضاء وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى الأمانـــة العامة للمجلس.

٤- تقوم دولة مقر الأمانة العامة بأيداع نسخة من هذه الأتفاقية لدى جامعة الدول العربيـــة و بتسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

كتب ببغداد بتاريخ ١٠ رجب سنة ١٤٠٩ هجرية
الموافق ليوم ١٦ شباط /فبراير لسنة ١٩٧٩ ميلادية.

خامسا- التعقيبات

تعقيب الأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب

استهدفت الورقة استكشاف آفاق التطور والتعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون العربي، في ضوء الظروف والسياسات والخطط الاقتصادية العامة وذلك بالاستعانة بالتحليلات والمؤشرات العامة لتجارب التعاون الاقتصادي العربي، مع التطرق الى مجالات التعاون الاقتصادي العربي المتاحة لدول مجلس التعاون العربي.

ولإغناء الورقة يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أولا: لقد حاولت الدراسة عرض أهم مجالات التعاون في إطار عام، دون الخوض في تفاصيلها. وفي رأينا انه كان من الأفضل الخوض في بعض التفاصيل حول الاساليب والآليات والنماذج التطبيقية للتنسيق والتكامل الاقتصادي بين دول المجلس. وقد يكون السبب في عدم خوض الدراسة في مثل هذه التفاصيل هو عدم تبلور اتجاهات واضحة بعد لمسيرة «مجلس التعاون العربي».

ثانيا: اشارت الدراسة الى مجموعة من مجالات التعاون بين دول المجلس كالتعاون في المجال الزراعي وفي المجال الصناعي ومجالات العلم والتكنولوجيا والتجارة الخارجية والموارد البشرية والنقل والمواصلات والتشييد والبناء والمشروعات المشتركة، إلا انها تحاشت التطرق الى المجال النقدي والمالي. وهنا ايضا قد يكون السبب في عدم الخوض في المسائل النقدية والمالية هو ان تنسيق السياسات المالية والنقدية يأتي في مرحلة متأخرة من عملية التكامل.

ثالثا: عند بحث موضوع التكتلات الاقتصادية الاقليمية، لم تتضمن الدراسة عرضا وافرا للتجارب الدولية في هذا المجال في محاولة للوقوف على طبيعة العلاقة القائمة بين آليات التنسيق، لتحقيق التكامل والتي أخذت بها التكتلات الاقتصادية، وبين طبيعة انظمتها ومستويات تطورها، ومن ثم انعكاساتها على علاقاتها التجارية البينيّة مقارنة بتجارتها مع العالم الخارجي. ولبلوغ هذا الهدف كان من المستحسن ان تضم الدراسة تجارب ونماذج متباينة يعكس كل منها جانبا من الجوانب الفكرية للتكامل فتشمل مثلا تجارب التكامل الاقتصادي في الدول المتقدمة كالسوق الاوروبية المشتركة ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة كنموذجين للفكر الرأسمالي والاشتراكي، وأخرى عن الدول النامية التي يمكن تقسيمها الى مجموعتين: إحداهما تختص بالتجارب التكاملية القائمة على آلية السوق مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية والسوق المشتركة لامريكا الوسطى والاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا وجماعة شرق افريقيا ورابطة شعوب جنوب آسيا، وتختص اخراهما بالتجارب التكاملية القائمة على اسلوب البرامج والتي تقتصر على جماعة الاندين في امريكا الجنوبية.

رابعا: تطرقت الدراسة الى تجربة التعاون الاقتصادي العربي بايجاز شديد دون ان تتضمن تقييما لتجارب التكامل الاقتصادي العربي في إطار الجامعة العربية منذ بدايتها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي حتى القرارات الاقتصادية لمؤتمر القمة في عمان ١٩٨٠. وما ذكر في الدراسة عن انجازات الجهود العربية في مجالات التعاون الاقتصادي اقتصر على ذكر عدد المشاريع العربية المشتركة ورؤوس الاموال المستثمرة فيها دون التطرق الى مدى نجاحها أو اخفاقها في تحقيق اهدافها ودون الاشارة الى القطاعات التي كانت نسبة نجاح المشاريع المشتركة فيها اكبر من غيرها. وبما أن بعض هذه المشاريع قد فشلت في تحقيق اهدافها فكان من المناسب الاشارة الى هذه المشاريع والى اسباب الفشل والعقبات التي جابهتها وأدت الى عدم تحقيق اهدافها.

خامسا: عند التطرق الى متطلبات النمو والتنمية، اعتبرت الدراسة المشكلة الرئيسية التي تعوق جهود التعاون الاقتصادي تتركز في ضرورة مراعاة متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية القطرية وقد يستنتج من ذلك انه لابد من استيفاء متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية القطرية كشرط من شروط التعاون الاقتصادي المشترك. وبالرغم من تسليمنا بأهمية استيفاء هذه المتطلبات إلا انه لايمكن في مثل هذه الظروف تأخير عملية التعاون الاقتصادي الى ان يتم استيفاء هذه المتطلبات ونحن نعتقد ان التفاعلات الديناميكية بين العمليتين ينبغي ان تتم في آن واحد أي ان يتم تنسيق خطط التنمية بين الاقطار المتعاونة واستكمال متطلبات التكامل الاقتصادي في نفس الوقت الذي يجري فيه استيفاء متطلبات النمو والتنمية القطرية.

سادسا: لم تتطرق دراسة «الاسكوا» الى امكانية وضرورة التنسيق بين التجمعات الاقليمية العربية. فقد اشارت الانباء مؤخرا الى توافق وجهة نظر «مجلس التعاون العربي» بشأن تحقيق موقف موحد للتعاون الاقتصادي مع كل من مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي وذلك من اجل زيادة قدرات الوطن العربي السياسية والاقتصادية إزاء التكتلات والتجمعات الاقتصادية والسياسية الاخرى، وكذلك التاثير في النظام الدولي بما يخدم مصالح الاقطار العربية المنضوية في هذه التجمعات. إن التطورات التي حصلت خلال هذا العقد والتي جعلت خمسة عشر قطرا عربيا تنطوي تحت لواء ثلاثة تجمعات اقليمية في ضوء المعطيات الجغرافية والبشرية والتماثل في السمات وفي النظم السياسية والاجتماعية وفي هياكلها الاقتصادية انما جاءت لتؤكد ان الامة العربية قد دخلت فعلا في مرحلة جديدة من التنسيق والتعاون والتضامن والتكامل بما يعزز قدرتها وبشكل يمكّن الاقتصاد العربي من ان يكون له ثقله الذي يتناسب مع اهميته تجاه العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية والسياسية الدولية. وسيكون لمثل هذا التعاون بين التجمعات الاقليمية العربية اهميته القصوى خاصة خلال الفترة المقبلة التي ستقوم فيه سوق أوروبية موحدة في عام ١٩٩٢، ذلك ان معظم الدول العربية المنضوية تحت هذه التجمعات لها علاقات اقتصادية مكثفة مع الدول الاوروبية، خاصة في مجال البترول وتصدير الطاقة.

سابعا: وهذه هي الملاحظة الاخيرة وتتعلق بالمقترحات الواردة في الدراسة حول التعاون بين دول المجلس في مجال التنمية الزراعية. فمع الاتفاق الكلي مع هذه المقترحات إلا ان ما ورد منها ضمن مجموعات الاهداف القصيرة المدى التي قدر لها ان تتحقق من سنة الى ثلاث سنوات قد تكون طموحة نوعا ما. إذ ان من الصعب تحقيق كل ماورد من اهداف ضمن هذه الفترة القصيرة والتي تشمل تنسيق

السياسات والخطط الزراعية والتعاون لرفع مستوى كفاءة استخدام الموارد على المستوى القطري والتعاون لاستكمال مقومات الزراعة الحديثة وتسهيل التبادل التجاري للمنتجات الزراعية ومستلزماتها وتشجيع الاستثمار المشترك في الانتاج الزراعي وانتاج مستلزماته وتسهيل انتقال العمالة الزراعية الخ... . كما لم نجد ضمن الاهداف القصيرة المدى او المتوسطة المدى او البعيدة المذكورة في الدراسة اية اشارة مباشرة الى ضرورة تحقيق الامن الغذائي في دول المجلس التي تشكو جميعها من عجز في انتاجها الزراعي والغذائي، كما تعاني من استمرار تدني نسب الاكتفاء الذاتي في الحبوب الى اقل من ٥٠ في المائة. لذلك لابد من الاشارة الى ان نطاق التنسيق بين السياسات والخطط الزراعية ينبغي ان يتسع لمعالجة قضايا الامن الغذائي او الاكتفاء الذاتي والمخزون الاستراتيجي في نطاق دول المجلس من خلال المنظور التكاملي. كما ينبغي للسياسة الزراعية المشتركة ان تتضمن الوسائل الكفيلة لتحقيق معدلات نمو عالية في الانتاج والانتاجية من اجل تحسين معدلات الاكتفاء الذاتي لاهم السلع الزراعية والغذائية، وضرورة ارتفاع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية المختلفة في ضوء اعتبارات توفير الغذاء والحد من التبعية الغذائية للعالم الخارجي وما يترتب على ذلك من ضغوط سياسية واقتصادية تؤثر على استقرار دول المجلس. إن هذا كله يستدعي تسريع عملية التنمية الزراعية لتوفير الغذاء من مصادر وطنية انطلاقا من التنمية الذاتية التي تؤكد على اهمية الانتاج المحلي للاستعاضة عن الواردات وبصفة خاصة السلع والمنتجات التي تتوافر لدى دول المجلس الميزات النسبية في انتاجها.

تعقيب حول المشروعات العربية المشتركة

وقد توالت التعقيبات في جوانب مختلفة لموضوع الندوة. ففي موضوع المشروعات العربية المشتركة، اشير الى ان ورقة الامانة التنفيذية قد عالجته على انه احد مجالات التعاون لمجلس التعاون العربي. والحقيقة ان مدخل المشروعات المشتركة، إن جاز التعبير باعتباره مدخلاً، يختلف عن المجالات الاخرى فهو الاطار الام الذي يمكن ان يضم مجالات التعاون الزراعي والصناعي، ويمكن ان يضم ايضا المجالات الاخرى التي تطرقت لها الورقة كالتعاون في مجال النقل والمواصلات او في البناء والتشييد، حيث اشارت الورقة الى امكانية انشاء شركات مشتركة في مجال التعاون في مجالات البناء والتشييد. إذا ان إطار المشروعات المشتركة هو إطار شمولي عام يمكن ان يضم المجالات الاخرى وليس حاله حال بقية مجالات التعاون.

في الواقع ان اهمية المشروعات المشتركة في اطار مجلس التعاون العربي تأتي من انها الأفق او المجال الأكثر ملائمة لظروف الاقطار الاربعة، وهنالك اربعة اسباب تجعل من المشروعات المشتركة ذات اهمية استثنائية في هذه المرحلة على الاقل.

السبب الأول: ان مجلس التعاون العربي هو ليس مجلساً للوحدة الاقتصادية وليس مجلساً للعمل الاقتصادي وليس مجلساً من الصيغ التي عرفها العرب وعرفها تاريخ العلاقات الاقتصادية العربية. وقد ركزت الارادة السياسية في هذه المرحلة على ان العمل في إطار هذا المجلس سيخطو خطوات مدروسة ومتواضعة في البداية لحين انضاج المسيرة بخطوات اعلى فيما بعد. لهذا، فإن إطار المشروعات المشتركة في تقديرنا هو الاطار الافضل أو الصيغة الانسب والاسهل والتي تخلو من العديد من الاشكالات الايديولوجية والسياسية التي قد ترافق المداخل الاخرى.

السبب الثاني هو ان المداخل التي يمكن استقاؤها من تاريخ العلاقات الاقتصادية العربية كمدخل تحرير التجارة والتبادل التجاري هي مداخل فيها العديد من الاشكالات التي قد تؤدي الى خلق حالة من التنافر أكثر مما قد تؤدي الى حالة من التوحيد. والمعلوم انه عندما تنفتح الاقتصادات العربية دون ان يسبق ذلك تمهيد لصياغة علاقاتها في اطر مناسبة من حيث التكامل وليس من حيث التنافر يحدث الكثير من المشاكل السياسية وربما مشاكل اجتماعية ونفسية بين الاقطار التي تدخل مثلا في عضوية سوق اقطاراً مشتركة. اضف الى ذلك ان مثل هذه السوق هي صيغة تلائم اقطاراً متقدمة في النمو لديها ما يتم تبادله. أما اقطار مجلس التعاون فهي لاتزال من الاقطار الناسية والمنتجات التي يمكن تحرير تبادلها هي منتجات استهلاكية متشابهة فيما بينها. اي أن تحرير التبادل كمدخل اضافي فيه من الاشكالات ما قد يخلق حالة من التنافر بدل ان يخدم عملية التقارب الاقتصادي.

السبب الثالث: ان المدخل الاخر الذي اشارت اليه الورقة أيضا وهو مدخل تنسيق الخطط لايزال مبكرا في المرحلة الراهنة باعتبار ان تنسيق الخطط يحتاج الى حد ادنى من توحيد الاليات الاقتصادية وهذا ما نفتقده. ولا أظن ان هذه المرحلة ستدرس فيها امكانيات توحيد الاليات الاقتصادية التي تحكم اقتصادات الاقطار الاربعة لأن هذه المواضيع شائكة ومن المتوقع ان قادة دول المجلس في هذ المرحلة سيبتعدون عنها.

السبب الرابع: هو أنه، بسبب ظروف كل من العراق وظروف الاقطار الثلاث الاخرى التي تعاني من مشكلات مالية لن يكون مناسبا في هذه المرحلة ان يتم التركيز على المداخل التمويلية التي تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة.

على هذا الاساس ولهذه الاسباب الاربعة فإن مدخل المشروعات المشتركة الذي لا يحتاج الى اموال كثيرة رغم انه يؤثر ايجابيا في العلاقات الاقتصادية العربية وفي احداث التشابك المطلوب في جميع المجالات التي أشارت اليها الورقة ابتداء من المجال الزراعي وانتهاء بمجال النقل والمواصلات والتشييد والبناء، يعتبر هو المجال الاخصب.

تبقى مسألة تمويل المشروعات المشتركة في ظروف المجلس الراهنة. لأن التمويل الآن خاصة ما يتعلق منه بالعملة الصعبة يشكل عائقا لدى الاقطار الاربعة التي تعاني جميعها من عجز في موازين مدفوعاتها. لكن حالة العجز هذه لا تمنع من ان تفكر هذه الاقطار بتخصيص صندوق مشترك من العملات الصعبة لتمويل الجزء الاجنبي من المشاريع المشتركة وهناك العديد من المعايير التي تحدد حصة كل قطر من هذه الاقطار الاربعة في مثل هذا الصندوق المشترك.

<u>تعقيب حول الموارد البشرية</u>

وفي مجال الموارد البشرية، أشارت التعقيبات الى أهمية الالمام بالوضع الديمغرافي في الإطار التاريخي لعملية التنمية الاقتصادية القطرية والقومية. كما أشارت الى أهمية البحث في أثر التبعية الاقتصادية على مستويات تشغيل الايدي العاملة بصورة خاصة والوضع الديمغرافي بصورة عامة.

الموارد البشرية في أقطار مجلس التعاون العربي موزعة توزيعا متباينا سواء تعلق الأمر في مؤشرات هذه الموارد الكمية أو بمؤشراتها النوعية والهيكلية. واستنادا لهذا النمط التوزيعي فقد ترتب على ذلك عدد من النتائج والانعكاسات التي سوف يتم تناولها تباعا. فيما يتعلق بالجانب الكمي لتوزيع الموارد البشرية على أقطار مجلس التعاون العربي، فإن البيانات المتوفرة تشير الى شدة التباين في توزيع هذه الموارد وما ترتب على ذلك من اختلاف في السياسات التي اعتمدتها هذه الدول في هذا المجال. ومن بين الانعكاسات المترتبة على ذلك مسألة أساسية وهي انتقال العمالة داخل أقطار مجلس التعاون العربي من ناحية وانتقال العمالة كذلك بين أقطار مجلس التعاون العربي وبين أقطار مجلس التعاون الخليجي. وبقدر ما هو متوفر من بيانات، فإن مساهمة مصر الى مجموع العمالة المنتقلة بين أقطار مجلس التعاون العربي تقدر بحوالي ٩٩ر٣ في المائة وما تبقى من ذلك أي ٧ر٠ في المائة تساهم به كل من (الأردن ٢ر٠ في المائة، واليمن ٥ر٠ في المائة). وبالنسبة للمساهمة كدول استقبال، فإن العراق يمثل قطب الجذب الأساسي بنسبة ١ر٩٥ في المائة يليه الأردن بنسبة ٦ر٤ في المائة، ومصر ١٠ر٣ في المائة.

وبالمقارنة مع حجم العمالة المنتقلة من دول مجلس التعاون العربي الى مجلس التعاون الخليجي فإن التقديرات المتاحة تشير الى انها تزيد بنسبة ٨ في المائة عن حجم العمالة المنتقلة فيما بين دول مجلس التعاون العربي. بمعنى آخر أن دول مجلس التعاون العربي تساهم في مد دول مجلس التعاون الخليجي بحاجتها الى العمالة بنسبة عالية جدا، ولكن هنا أيضا مساهمة دول مجلس التعاون العربي في هذه العملية مختلفة جدا. فمصر تساهم بنسبة ٤ر٥٢ في المائة تليها اليمن بنسبة ٤ر٢٥ في المائة والأردن بنسبة ٨ر١٨ في المائة والعراق بنسبة ٤ر٣ في المائة. هذه الحقائق تقودنا الى استنتاج مهم وهو أن حركة العمالة من دول مجلس التعاون العربي نحو دول مجلس التعاون الخليجي حركة من جهة واحدة ولا تقابلها حركة بنفس الأهمية بالنسبة الى رأس المال. وأعتقد أنه آن الأوان كي تبحث مسألة مقابلة حركة العمالة من دول مجلس التعاون العربي بحركة رأس المال بالاتجاه المعاكس وبالشكل الذي يحقق المصالح المشتركة والمتكافئة لدول المجلسين.

المسألة الأخرى هي المستويات النوعية والهيكلية للموارد البشرية، وهنا طبعا التباين شديد جدا بين دول المجلس الأربع سواء فيما يخص تنمية الموارد البشرية وما قاد ذلك الى ضعف عام في مستويات المهارة في دول مجلس التعاون العربي ومجلس تعاون دول الخليج العربي، وبالتالي نشأت الحاجة الملحة الى تنمية الموارد البشرية لمواجهة النقص الخطير في هذا المجال سواء لدول الاستقبال للمجلسين أو لدول الارسال وبالشكل الذي يواجه مشكلة المنافسة الحادة بين العمالة الأجنبية الوافدة والعمالة العربية الوافدة الى دول الاستقبال.

أما بالنسبة للسياسات السكانية، فالتباين في توزيع الموارد البشرية أدى إلى التباين في مواقف هذه الدول من السياسات السكانية وبخاصة الجانب الكمي منها. ودول مجلس التعاون العربي تختلف جدا في هذا المجال. فمصر صريحة في سياستها السكانية باتجاه تقليص النمو السكاني بينما العراق تبنى سياسة متناقضة تماما وهي التشجيع على النمو السكاني. وبين مصر والعراق فإن الأردن واليمن تتبنيان سياسة سكانية معتدلة الى حد ما وان لم تكن سياسة واضحة بشكل محدد. السؤال هنا هل أن إقامة مجلس التعاون العربي والسماح بانتقال العمالة بين أقطاره سوف يعكس آثارا في مجال السياسة السكانية بالاتجاه الذي يقرّب أو يقلص من حدة التباين في المواقف السياسية لدول المجلس من المسألة السكانية.

ودول مجلس التعاون العربي مختلفة كذلك في مجال الهجرة ومواقفها غير متقاربة. فمصر تشجع على الهجرة الخارجية والعراق يشجع الهجرة نحوه والأردن تقف موقفا وسطا فهي تشجع الهجرة نحو الأردن وتشجع كذلك الهجرة الى خارج الأردن لاعتبارات معروفة، واليمن موقفها غير محدد وغير واضح في هذا المجال وان كانت الهجرة من اليمن نحو السعودية بصورة خاصة قد عكست آثارا خطيرة جدا على الوضع الاقتصادي في اليمن مما ترتب عليه تحديد موقف جديد لليمن تجاه هذه المسألة في اتجاه التحفظ في مسألة المبالغة بارسال القوى العاملة الى خارج اليمن.

تبقى مشكلة العودة للعمالة وسبل مواجهتها. البيانات المتوفرة تشير الى أن حجم العمالة المرتدة أو العائدة، والتي نشأت في أوائل الثمانينات تصاعدت عام ١٩٨٦ وما بعد ذلك. ان مسألة أو ظاهرة العمالة المرتدة تعزى الى جملة عوامل معروفة من ابرزها تراجع العوائد المالية النفطية وما ترتب على ذلك من نتائج تتعلق بالنشاط التنموي في أقطار دول الاستقبال. وكذلك يعزى هذا الموضوع الى التحول في مشروعات الانماء لدول الاستقبال والى دور الشركات متعددة الجنسية في هذا المجال، والتي تشجع على إقامة المشروعات الجاهزة والى النتائج الايجابية التي تحققت في مجال تنمية الموارد البشرية الوطنية وترشيد استخدامها في دول الاستقبال، وكذلك ترشيد استخدام العمالة الوافدة بالاضافة طبعا، وهو الأمر المهم، المنافسة الحادة التي تشكلها العمالة الأجنبية الوافدة على العمالة العربية في غياب سياسة عربية لمسألة احلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية وتطبيق الاتفاقيات الخاصة بهذا الصدد.

تعقيب حول التعاون في مجال الصناعة

وعن التعاون في مجال الصناعة يشير التعقيب الى أن الاستنتاج الوارد في الورقة ونصه «هناك امكانيات واسعة للتكامل الصناعي بين دول المجلس بسبب تنوع الموارد الطبيعية والخامات والمنتجات الصناعية والنفط والكبريت والفوسفات والامونيا والالومنيوم والحديد والصلب وغيرها». هذا الاستنتاج يستند الى الفكرة الاقتصادية المشهورة التي تربط بين حجم السوق والتنمية الصناعية. تدعو الورقة في ضوء ذلك الى ازالة القيود التجارية وتنسيق الخطط الصناعية واستراتيجيات الاستثمار الصناعي واقامة المشاريع الصناعية الكبيرة. كذلك تدعو الورقة الى اعادة النظر في انشطة بعض المشاريع القائمة لزيادة كفاءتها لتصبح اداة فعالة في تنمية الانتاج الصناعي وتشجيع الاستثمارات الصناعية الجديدة وتوفير الموارد لتطوير الابحاث التكنولوجية في هذا القطاع.

ولقد أظهرت التجربة العملية صحة هذه المبادئ. ولكن تجب الاشارة أيضا الى أن التجربة العملية ايضا اظهرت الفشل الذريع للاكثرية الساحقة من مشاريع التكامل او الاندماج او الوحدة داخل المنطقة العربية وخارجها خلال فترة زمنية طويلة كادت ان تصل الى حوالي نصف قرن. وأن حالات الفشل في مجالات التعاون والتكامل والاندماج الخ.. اكثر بكثير من حالات النجاح. ويبدو أن احد اسباب الفشل هو الميل الى التركيز على ميزات الاندماج الاقتصادي والمبالغة في تضخيم المكتسبات المتوقعة وتقليل شأن أو حتى اهمال الجوانب السلبية من عملية التكامل الاقتصادي مما يؤدي بطبيعة الحال الى عدم اتخاذ الاجراءات الاحترازية لمعالجة المشاكل حين ظهورها. ولتوضيح الامر نفترض ان توسع السوق، كما هو

مفترض في الورقة بسبب ازالة الرسوم الجمركية، يؤدي فعلا الى زيادة الانتاج داخل المنطقة. إلا ان مستويات الزيادة في الانتاج لا تكون متساوية في الغالب أو حتى متوازنة بالنسبة لجميع المنشآت. وعلى وجه التحديد، لابد من التأكيد على أن «الانتاج لايمكن حتى ان يكون متوازنا بالنسبة لجميع المنشآت أو القطاعات أو الاقطار». فبعض المنشآت قد لاتستطيع الصمود امام منافسة المنشآت ذات الكفاءة الأعلى، وبعض القطاعات قد تتوسع اسرع من غيرها أو حتى على حساب البعض الآخر، ونتيجة كل ذلك فان بعض الاقطار المشتركة في مشروع التعاون الاقتصادي قد تستفيد اكثر من غيرها بكثير وخاصة اذا كانت تمتلك قاعدة صناعية متنوعة تستطيع انتاج السلع بتكاليف اقل من تكاليف انتاجها في الاقطار الاخرى. ويؤدي هذا الامر عادة الى خلق حساسيات وتوترات قد تهدد مشروع التعاون بالاساس. في ضوء ذلك فان من الضروري التفكير في ايجاد ميكانيكية معينة لتعويض اية خسارة قد تنشأ في بعض القطاعات أو المناطق أو الاقطار ولضمان توزيع المنافع المترتبة على التعاون بشكل متوازن ومتفق عليه بين الاطراف ذات العلاقة. هذا ومن الواضح عندما تكون الزيادات الكلية في الانتاج كبيرة ويمكن تنسيبها الى عملية التعاون فان فرصة نجاح الاجراءات التعويضية تكون كبيرة ايضا. وبعكس ذلك فإن المشاكل تتراكم ويتعثر مشروع التعاون الاقتصادي المقترح. والواقع ان عددا كبيرا من مشاريع التعاون والتكامل الاقتصادي التي جرى تطبيقها في البلدان النامية لاقت وتلاقي مشاكل وازمات جدية لاسباب كثيرة منها ضآلة المكتسبات الكلية في ضوء المكتسبات المتوقعة والمبالغ بها من قبل الداعين الى مشروع التعاون وفقدان الآلية الملائمة لحل المشاكل.

لذلك لابد من التأكيد على المشاكل والمعوقات وايجاد الآليات الملائمة لحلها وعدم الاكتفاء بذكر الفوائد، ولابد من تجنب المبالغة وتضخيم المكتسبات المتوقعة.

تعقيب حول التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا

أما بالنسبة للتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا وكما ورد في الورقة فإن دول مجلس التعاون العربي لا تشكل دولاً متجانسة في مجال العلم والتكنولوجيا. فمصر والعراق تتميزان بتطور نسبي كبير في المؤسسات والقدرات العلمية والتكنولوجية مقارنة بالأردن واليمن. وكما ورد في الورقة أيضا فان بعض خصائص هذه الدول مثل انخفاض نسبة الموارد المالية المخصصة للعلم والتكنولوجيا مقارنة بالدول الحديثة التصنيع والاعتماد الكبير في دولنا على أسلوب نقل التكنولوجيا بواسطة اتفاقيات الرُخص وبراعات الاختراع وكون معظم عمليات نقل التكنولوجيا تتم بشكل حزم مجمّعة ولا تساهم المؤسسات الاستشارية والهندسية والتصميمية المحلية في تفكيكها. كما أن معظم توصيات الورقة هي في الاتجاه الصحيح. ولكن يمكن أيضا تقديم الملاحظات التالية:

أولا: تؤكد الورقة على أن التنسيق والتكامل بين الدول الأربعة في مجال العلم والتكنولوجيا يمكن أن يشكل خطوة فعّالة في تقليص التبعية التكنولوجية للخارج وذلك بخلق مجالات واسعة لتنمية القدرات التكنولوجية لتقويم واختيار واكتساب ونقل وتطبيق وتطوير التكنولوجيا وتوسيع نطاق الاستفادة منها. ويمكن أن يتم ذلك، كما تقول الورقة، عن طريق التنسيق في مجال صياغة سياسات واضحة ومحددة وخطط ملائمة للعلم والتكنولوجيا. وسؤالي هو الآتي: إذا كانت مصر مثلا غير قادرة وحدها لحد

الآن أن تقوم بصياغة سياسات واضحة وأن تضع خططاً ملائمة للعلم والتكنولوجيا ناهيك عن تطبيق مثل هذه الخطة فلماذا تستطيع مصر بعد التنسيق مع الدول الأخرى أن تقوم بصياغة السياسات الواضحة وأن تضع الخطط الملائمة وأن تنفذ هذه الخطط؟ ليس هناك اجابة على هذا الاستفسار في الورقة.

ثانيا: تؤكد الورقة على أهمية انشاء مركز مشترك لنقل وتطوير التكنولوجيا والقوى العاملة اللازمة لها، يتركز نشاطه في الفروع الانتاجية المختارة كالألكترونيات الدقيقة ونظم المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والبتروكيمياويات والصيدلانيات وتكنولوجيا الغذاء. والسؤال هو: إذا كانت هذه الفروع الانتاجية مختارة كما تقول الورقة فمن قام باختيارها؟ وكيف تم ذلك؟ وإذا كانت هذه الفروع مذكورة على سبيل المثال فينبغي أن نضيف اليها فروعاً أخرى مثل إرواء المزروعات في المناطق الحارة وتنمية المراعي في المناطق الصحراوية واكتشاف وانتاج النفط الخام وبعض القطاعات الصناعية الأخرى ذات الأهمية الكبيرة للمنطقة.

ثالثا: وهذه الملاحظة لها علاقة في الحقيقة بالملاحظة الثانية أي بمسألة انشاء مركز مشترك لنقل وتطوير التكنولوجيا والقوى اللازمة لها. إن من الصعب جدا إقامة مركز مشترك لنقل التكنولوجيا مختص بقطاعات كثيرة كما تقترح الورقة. وكان من الأفضل التفكير بانشاء مركز خاص بقطاع واحد مهم، وإن دعت الضرورة عدة مراكز لعدة قطاعات، وقد يكون من الملائم أن نتذكر قليلا من تجاربنا السابقة. إن مركز التنمية الصناعية للدول العربية، كما هو معلوم، دعا في نهاية الستينات وبداية السبعينات الى تأسيس عدد من المعاهد الصناعية المتخصصة لبعض الفروع الصناعية المهمة في المنطقة العربية للقيام بمعظم الأنشطة ذات العلاقة بنقل التكنولوجيا واكتسابها. ثم قامت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالتعاون مع جهات أخرى ومعارضة جهات أخرى بالدعوة الى إقامة مركز عربي لنقل التكنولوجيا في أواخر السبعينات إلا أن هذه الدعوات والمحاولات، أي محاولات مركز التنمية الصناعية ومحاولات الاكوا، لم تلق الاهتمام الكافي لأسباب كثيرة. والآن ليس من السهل أن نقول بأن مجرد إقامة مجلس التعاون العربي قد غير الظروف بين ليلة وضحاها وأصبحت الأجواء ملائمة أكثر من السابق لإقامة مركز أو مراكز إقليمية لنقل التكنولوجيا. والخلاصة فإن ما ورد بخصوص العلم والتكنولوجيا في ورقة الاسكوا يحتوي على عدد كبير من المسائل ذات العلاقة بالعلم والتكنولوجيا إلا أن الحلول المقترحة عامة وتثير الجدل. ومع ذلك فإن الورقة أكدت وبشكل واضح على أن الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا يجب أن يكون في مقدمة اهتمامات رجال الفكر والسياسة المهتمين بتحقيق الفوائد المرجوة من إقامة مجلس التعاون العربي. علينا أن لا نأخذ كثيراً من هذه الجوانب كمسلّمات. وهذا في الواقع ينطلق أيضا له ايجابيات لكن فيما يتعلق بالنقطة التي أثرتها في الصناعة، عندما ندرس تجارب الدول في تكاملها الاقتصادي سواء في أمريكا الوسطى وحتى في العالم العربي أو أفريقيا، نلاحظ أن عدم وجود آلية لتوزيع المنافع ومواجهة السلبيات كانت وراء تفكك تجارب التكامل الاقتصادي كما عرضت في العديد من المؤلفات حول Economic Integration or disintegration كما حدث مثلا في أمريكا الوسطى حيث لم يكن بالامكان الاتفاق على توزيع المشاريع الصناعية المشتركة، السوق الأوروبية أوجدت بنك الاستثمار الأوروبي وصندوقاً خاصاً لمواجهة احتياجات المناطق المتأخرة نسبيا مثل صقلية وسردينيا وبعض المناطق التي لو تركت الامور لقوى السوق ان تأخذ مجراها لما استطاعت ان تجذب مشاريع ذات أهمية. وعليه يجب أن يكون ضمن التعاون الاقتصادي آلية معينة «ميكانزم» لمواجهة السلبيات التي قد لا تقتصر على منطقة معينة أو منشأة معينة أو قطاع معين.

تعقيب حول التعاون النقدي والمالي

وفي مجال التعاون النقدي والمالي، فقد اشير الى تزايد اهتمام الاقتصاديين في أوجه واشكال التكامل النقدي بين دول المجلس بما، في ذلك اقتراح انشاء عملة موحدة لدول المجلس ولكن دون استيعاب كامل للنتائج التي تترتب على وحدة من هذا النوع أو أي شكل من أشكال الوحدة النقدية. التكامل النقدي في الحقيقة ليس هدفا بحد ذاته وانما هو وسيلة لتحقيق أهداف اخرى أهمها تشجيع تجارة السلع والخدمات وتسهيل حركة عوامل الانتاج وبالذات حركة رؤوس الأموال. التكامل النقدي يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة لكن من الممكن التمييز بين شكلين رئيسيين: الشكل الأول هو التكامل النقدي الكامل، أي أن تسود عملة واحدة في جميع أقطار المجلس ويكون هناك بنك مركزي واحد أي سلطة نقدية واحدة. والأهم من كل ذلك هو سياسة نقدية ومالية واحدة على مستوى دول المجلس. هذا طبعا الشكل الأمثل من التكامل النقدي ولكن التكامل الجزئي أيضا ممكن وبأشكال متعددة. ولو أن هذه الأشكال متداخلة مع بعضها في بعض الأحيان لكنه من الممكن أن يطبقها أي قطر على مراحل تدريجية مثل انشاء اتحاد مدفوعات وانشاء مجمّع للاحتياطيات، التنسيق بين أسعار الصرف، واتخاذ سياسات موحدة اتجاه حركة الاستثمار الأجنبي وتبني وحدة حسابية نقدية وغيرها من الوسائل.

بعض الاقتصاديين يعتقد أن التكامل النقدي يجب أن يسبق التكامل الاقتصادي لأنه يسهّل عملية التكامل، وآخرين يعتقدون أن التكامل الاقتصادي يسبق التكامل النقدي. الواقع أنه الذين يعتقدون أن التكامل الاقتصادي يجب أن يسبق التكامل النقدي هم أكثر واقعية، والذي يعتقدون العكس هم مثاليون أكثر من ناحية لان وجود تكامل نقدي يسهّل عملية التكامل الاقتصادي، لكن مشكلة التكامل النقدي أنها عملية معقدة وصعبة وتضع التزامات كبيرة على الدول المعنية. واهم التزام هو في مجال السياسات الاقتصادية والنقدية، فكلما توسع شكل التكامل النقدي واتجه باتجاه الوحدة النقدية الكاملة خسر البلد المعني قابليته في التحكم بالسياسة المالية والنقدية وهما عادة عصب السياسة الاقتصادية في كل بلد. فالدولة المعنية لن يكون عندها إذن أي قابلية لان تسيطر على أو تستخدم أدوات السياسة النقدية من سعر فائدة وسعر صرف وحجم الانفاق الحكومي والطرق التي تمول بها الانفاق الحكومي بشكل حر وبما يتناسب مع حاجتها. لذلك فان كثيراً من الدول تتحاشى فكرة الوحدة النقدية حتى بعد أن تمر بمراحل طويلة من أشكال أخرى من التكامل الاقتصادي فيها. وحتى التكامل النقدي بأشكاله الجزئية قد يضع التزامات ومتطلبات كبيرة على الدولة المعنية. فلذلك نرى أن التكامل النقدي وخصوصا بالشكل الكامل يكون عادة بين الدول التي تكون متقاربة في أوضاعها الاقتصادية ومتقاربة في أوضاع ميزان مدفوعاتها وعندها في تلك الموازين وفرة مالية وتكون طموحاتها الاقتصادية متقاربة الى حد كبير يمكّن من ايجاد تقارب سياسي بينها ولو كان ذلك على حساب فقدان التحكّم ببعض من عناصر أو من أدوات السياسة الاقتصادية كسعر الفائدة أو سعر الصرف أو حجم الانفاق الحكومي لان ذلك لن يؤثر على تحقيق أهدافها في مجال التوازن الداخلي والخارجي وتحقيق النمو الاقتصادي. الحقيقة أنه حتى بالنسبة للدول التي تكون أوضاعها متقاربة وأعتقد أن أبسط وأوضح مثل على هذا النوع من التقارب هو دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يوجد كثير من التماثل في أوضاعها الاقتصادية الذي يجعلها مؤهلة للوحدة النقدية ولكن حتى هذا النوع من الدول يكون له تحفظات سياسية، لأن تنازل الدولة عن عملتها يعني نوعاً من التنازل عن السيادة لذلك لا يتم هذا إلا في خطوة تسبق مباشرة الوحدة السياسية أو أن تكون متلازمة معها.

والحقيقة أنه حتى الآن فيما يتعلق بوحدة أوروبا في سنة ١٩٩٢ فقد بدت بريطانيا تعلنها صراحة أنه ليس عندها استعداد بأن تدخل في أي وحدة نقدية مع دول أوروبا الأخرى، وصرّح لورديانغ وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والصناعية قائلا أن هذا أمل لن يتحقق إلا بعد مئات السنين، أي أن أوروبا ليست مستعدة لأن تدخل في وحدة نقدية وتتنازل دولها عن عملاتها ويكون لها بنك مركزي واحد.

إذا أخذنا موضوع التكامل على نطاق دول مجلس التعاون العربي، وحتى لو استبعدنا فكرة الوحدة النقدية الشاملة والتي هي طموحة جدا وبعيدة في الوقت الحاضر عن ظروف الدول الأعضاء في المجلس، فان أبسط أنواع التكامل النقدي تتطلب اجراءين تحتاج دول المجلس أن تقوم بها قبل أن تفكر بأي شكل من أشكال الوحدة النقدية؛ أول اجراء هو تطبيق السياسات التي تصحح الاختلالات في اقتصاديات هذه الدول، الدول الأربع الأعضاء بالمجلس تعاني من اختلالات عميقة في اقتصادياتها معكوسة على موازين مدفوعاتها وعلى أسعار الصرف فيها وعلى مستوى الأسعار. هذا الوضع نشأ نتيجة ظروف مختلفة. ففي العراق نشأ نتيجة الحرب الطويلة والمكلفة والانخفاض الكبير الذي حصل في عوائد النفط. ظروف الاختلال في مصر لعب فيها الانفتاح الاقتصادي دورا كبيرا أما في الاردن واليمن فبالاضافة الى انخفاض الايرادات من تحويلات العمالة، نشأ الاختلال نتيجة الانخفاض الكبير في المعونات العربية والقروض بعد الانخفاض في أسعار النفط وعودة العمالة التي كانت مصدرة. وعليه فان أي شكل من أشكال التكامل بين دول مجلس التعاون العربي الاخرى، والتي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، ومن ديون خارجية كبيرة، ومن أسعار صرف غير طبيعية ومعدلات تضخم عالية، حتى أبسط الأنواع الذي هو اتحاد مدفوعات فلا بد أن يتمتع دول المجلس بفائض حتى تموّل دول العجز. فإذا كانت جميع الدول تشكو من حالة عجز فمن الذي سوف يموّل العجز الذي سيحصل نتيجة قيام اتحاد المدفوعات. نفس التحليل ينطبق على موضوع انشاء مجمّع للاحتياطيات الأجنبية المفروض فيه أن يتطور في المستقبل الى بنك مركزي موحد.

بالنسبة لموضوع التنسيق بين أسعار الصرف وتثبيتها، فجميع اسعار صرف دول المجلس حاليا ليست واقعية لأن جميع هذه الدول تمر في مرحلة اختلال مرحلية نتيجة ظروف وسياسات اقتصادية معينة فلو تعالج هذه السياسات ويتم تجاوز المرحلة الحالية يصبح من الممكن اعادة هذه الاقتصاديات الى حالة قريبة من التوازن وعندها ينظر فيما اذا كان هذا التوازن قد عكس نفسه على موازين مدفوعاتها وعلى مستوى الأسعار في الداخل وعلى أسعار صرف عملات الدول الاعضاء. فليكن هناك طريقة لتحقيق تقارب بين أسعار الصرف أو تثبيتها لعدم معرفة المستوى الحقيقي لهذه الاسعار في الدول الاعضاء ففي مصر هناك تعويم، والأردن خفضت قيمة صرف الدينار واليمن أجرت عدة تخفيضات، وفي العراق يوجد تمسك بسعر الصرف الرسمي لكن هناك سعر صرف غير رسمي أيضا فأي أسعار صرف يجب محاولة تثبيتها وتقريبها من بعضها البعض للمساعدة حتى يكون هو يساعدنا على عملية حركة رأس المال أو حركة التجارة.

الاجراء الآخر الذي يتوجب على دول المجلس أن تقوم به يتعلق بهيكل النظام المالي والمصرفي في هذه الدول حيث لا بد من التنسيق بين هياكل الأنظمة المصرفية والمالية من حيث دور البنوك التجارية في العراق مقارنة مع مصر مقارنة والأردن. النظام المصرفي في العراق مثلا نظام لازال بيد القطّاع العام بينما دول المجلس الأخرى فيها حتى بنوك أجنبية. ثم ما هي وظائف البنك المركزي في كل دولة؟ التوجه

نحو الوحدة النقدية يتوجب التوحيد بين دور المصارف المركزية والأدوات التي يمكن أن تستخدمها هذه المصارف في تطبيق سياساتها النقدية. العراق لازال يفتقر الى سوق للاوراق المالية واليمن أيضا ليس عندها مثل هذه السوق ولكن في الأردن ومصر السوق المالي نوعا ما متطور ومضى فترة على انشائه. فهذه كلها عوامل تستوجب، قبل اتخاذ أي خطوة نحو التوحد النقدي، توحيد الأنظمة المصرفية والأنظمة الضريبية وأنظمة الاعانات وأنظمة قوانين الاستثمار. على أن الاستثمار يجب أن يتم بين هذه الدول وتنتقل رؤوس الاموال ليس لان نظام الاستثمار يعطي امتيازاً في الأردن أكثر ما يعطي قانون الاستثمار العراقي مثلا. ولكن لان عوامل الربحية في الأردن أكثر منها مثلا في العراق. والحقيقة أن احدى المشاكل التي تعانيها أوروبا في موضوع التكامل النقدي هو اختلاف الأنظمة المصرفية، أي أن النظام المصرفي الألماني يختلف كثيرا عن النظام المصرفي البريطاني أو الفرنسي وهذا يعتبر عقبة كبيرة أمام التوصل الى تكامل نقدي فيما بين دول اوروبا. التكامل النقدي، حتى ولو أريد له أن يتحقق في الأمد الطويل، يستوجب انشاء صندوق خاص يساعد الدول التي سوف تعاني من الوحدة النقدية، لان مثل هذه الوحدة النقدية تعني سياسات نقدية ومالية موحدة، وفي هذه الحالة فإن الدول القوية اقتصاديا سوف تستفيد على حساب الدول الضعيفة، فلكي تتقبل الدول الضعيفة موضوع الوحدة النقدية يجب أن ينشأ صندوق خاص لإعانة هذه الدول وتعويضها عن الأضرار التي قد تصيبها نتيجة قبولها بسياسات نقدية ومالية لا تلائمها بشكل خاص وانما تكون في مصلحة الاتحاد ككل. بالنسبة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية لتكن تلك الأولوية أولوية في كل دولة؛ انما هو اقتراح سليم.

سادسا- المناقشة العامة

تطرقت المناقشات العامة الى جوانب مختلفة للموضوع؛ منها اختلاف التعاون ما بين العراق ومصر والاردن واليمن الشمالي عن غيره من التجمعات العربية حيث ترك الباب مفتوحا امام الاقطار العربية الاخرى التي ترغب بالانضمام أن تفعل ذلك.

ويواجه مجلس التعاون العربي تحديات داخلية واخرى خارجية ، التحديات الداخلية تتمثل في ضعف الأمن الغذائي، وضعف الأمن الدوائي الذي لم تعالجه الورقة لأن معظم أدويتنا مستوردة من الخارج، ووجود أزمة اسكان حادة في كل دول المنطقة هذا بالاضافة الى ان الأمية منتشرة ونسبتها مرتفعة في هذه الأقطار مقارنة باجمالي الأمية في الوطن العربي. أما التحديات الخارجية التي تواجهنا فأهمها، التحدي التكنولوجي والتحدي الاقتصادي. إذا، وانطلاقا من هذا التصور، يمكن البحث في الأولويات والمهمات المطلوبة من هذا المجلس في ضوء الامكانيات المتاحة. ان العراق ومصر هما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان لديهما امكانات كبيرة جدا في مجال التصنيع العسكري. وما ينفق على التسليح في الوطن العربي يفوق كثيرا جدا ما ينفق على التعليم وعلى الغذاء. فالمصانع العسكرية هذه تشكل امكانات هائلة لا بد أن تنمّى وأن تكون بمثابة الأرضية لتوفير السلاح الى كل المجموعة العربية.

يبدو أن الكلام انصب بشكل أساسي على الورقة ، فلم ينظر الى ما ورد في الاتفاقية من أهداف أو وسائل أو اجراءات تقود الى هذا الهدف أوذاك. ان الاتفاقية نفسها، على ما يبدو، لم تكن متكاملة تماما فيما ورد فيها من أهداف، فهي رغم أنها تشير الى الاتجاه الواقعي إلا أنه في المادة الثانية تتكلم عن تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل، بدون ان توضح ان كانت هذه المستويات وردت على أساس الأولويات أو على أساس التسلسل حيث يفترض فيها أن يكون التكامل هو الخطوة الأخيرة ولكنه ورد ضمن أهداف أخرى، كما أنه بمناسبة الكلام عن الوحدة النقدية أو التكامل النقدي فهناك شك في ان الاقتصاديين في العراق قد تكلموا عن وحدة نقدية بمعنى عملة واحدة مشتركة؛ في الواقع أن الاتفاقية نفسها أهملت الكلام مباشرة عن التكامل النقدي أو التنسيق النقدي أو ما شابه.

النقطة الأساسية في ورقة الاسكوا هي أهمية الارادة السياسية، فلو درسنا قضايا التعاون الاقتصاد العربي لوجدنا انه لو كان هناك ارادة سياسة لتحققت هذه الاهداف الموضوعة ولأن التجمعات التي قامت مؤخرا هي على نطاق أصغر سيكون من الممكن تحقيق نوع من التنسيق الاقتصادي بين دولها. أما تحقيق التكامل بالمعنى الأعم والأشمل وصولا الى تحقيق الاندماج الاقتصادي هو أمر صعب سواء على مستوى المجالس هذه أو على مستوى الوطن العربي لعدم توفر الارادات السياسية على مستوى الوطن العربي على الأقل، ولكن من الممكن على مستوى هذا المجلس أو ذاك أن تتحقق مثل هذه الارادة السياسية التي يجب أن تكون تطلعاتها عملية أيضا.

ان الورقة أكدت على أن التنمية هي بالحقيقة أساس عملية التكامل الاقتصادي فإن لم يكن هناك تكامل في العمليات التنموية والخطط التنموية فلن يمكن أن يتحقق التكامل من خلال مجرد تنسيق في السياسات أو الاجراءات التي تتخذ على المستويات القطرية كما أن هناك تكاليف سواء على مستوى المشاريع المشتركة أو غيرها، نعم هناك تكاليف ولكن هذه التكاليف هي على المدى القصير وليست على

المدى الطويل. فالحركة الحرة لعوامل الانتاج بين هذه البلدان لها تكاليف أيضا. ان حركة العمل ستؤدي الى زيادة الطب المحلي مما قد يؤدي إما الى شحة في السلع أو ارتفاع في الأسعار بالاضافة على عملية التحويلات الخارجية والضغط على الاحتياطيات النقدية. وكذلك الأمر بالنسبة الى حركة رأس المال وقطعا الاختلالات الهيكلية مهمة جدا ويجب أن تعطى أهمية خاصة، ويجب الاخذ بعين الاعتبار التفاوت الكبير بين دول المجلس في اهمية دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

نظرا لان الموضوع يتعلق بمجلس التعاون العربي بالذات كان لا بد أن تنطلق الورقة من بحث آفاق هذا التعاون من خلال اطار اتفاقية تأسيس المجلس ذاتها التي تتضمن بنودا متعددة وأن تنهج الورقة الى تحليل العلاقات التجارية والفنية والاقتصادية التي كانت سائدة بين أقطار المجلس على مدى عقد من الزمن على الأقل من خلال الاتفاقيات الثنائية التي جربت وخصوصا في مجال التبادل التجاري. وقد كان منهج التجربة والخطأ متبعاً والضرورة فرضت في كثير من الحالات ابتداع وسائل للدفع والتسديد للتبادل التجاري كما حصل بين العراق ومصر والعراق والأردن، وكذلك لتنظيم حركة العمالة وقياس تكاليفها وآثارها. إن تقييم هذه التجربة عملية مهمة لتقييم الآفاق المستقبلية وإمكانيات استغلال الفرص المتاحة لتعميق وتحقيق غايات هذا المجلس، فهناك تجربة أفرزتها علاقات التبادل التجاري، أولا بين الأقطار ثنائيا، ثم توسعها لتشمل الأقطار الأخرى.

من بين النقاط الكثيرة التي يمكن أن تكون موضع اهتمام هي قضية التجارب السابقة. والتجارب السابقة تجارب مريرة في الوطن العربي. ولعله يحبذ أن يستخلص من تلك التجارب العديدة ما هو الصالح خاصة أن جميع تلك التجارب قامت بإرادة سياسية ووقفت عند هذا الحد، وتجاربنا الحديثة أيضا تحلت بنفس الشيء، فما هو الجديد؟ وما هو دور الشعوب في تحقيق مثل هذا الطموح؟ نقطة أخرى أشير اليها في اتفاقية انشاء مجلس التعاون العربي وهي قضية تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية والتساؤل المطروح هل أن هذه التجمعات العربية الجديدة هي دعم له أم بديل عنه وكيف؟ التساؤل عن كيفية عملية الدعم وكيفية التوفيق بين هذا وذاك وكيفية التجاذب بين ما هو عربي مشترك وبين ما هو اقليمي قد يحتاج الى دراسة مدققة للاستفادة من المؤسسات القائمة وتحديد دور لها حتى لا يكون ناسخ ومنسوخ. ان تجربتنا هذه التي نتحدث عنها تبدو لنا كقطعة فسيفساء جميلة غير أنه ينقصها الكثير من القطع. هذا النقص يؤثر كثيرا في أي تخطيط نتحدث عنه في مختلف المجالات المذكورة في ورقة الاسكوا ذلك لأنه هناك بجانب الواقع السياسي الذي توقفت عنده التجربة واقعاً جيوبوليتيكياً وتاريخياً. فالعراق لا يمكن أن يتخلص من قدره كرابطة بين الهلال الخصيب والخليج العربي، ومصر لا يمكن أن تنسى جنوبها في وادي النيل، والأردن وفلسطين امتدادان طبيعيان لبعضهما، واليمن شمالا وجنوبا يصعب أن نتخيل أحدهما دون الآخر. وهكذا فان هذه الروابط الأخرى لا بد أن تكون في الحسبان عند تقدير مختلف مجالات التعاون لأنها ارتباطات لا فكاك منها وهي باب مفتوح لتعاون أوسع. وعندئذ يكون من المناسب أن نتحدث عن آفاق التعاون ليس بين هذه البلدان بل لتشمل ايضا الارتباطات الاخرى لكل منها.

ملاحظة أخرى مستمدة بشكل خاص من تجربة السوق الاوروبية المشتركة التي بدأت متواضعة ووصلت الى ما هي عليه الآن، والتي، حتى عهد قريب، لم يذكر فيها كلمة الوحدة. ولكن كل ما يتم هو اجراءات وحدوية وأول ما جابهته هذه التجربة هي قضية التفاوت بين البلدان الاعضاء في مختلف

المجالات بما في ذلك المجال الاجتماعي حيث أسس لهذا الغرض الصندوق الاجتماعي الشهير، بالاضافة الى أوروبا الخضراء وأوروبا المواطنين والثعبان النقدي والى آخره من مختلف القضايا التي عولجت. وكان هناك تكلفة، لهذا اضيف اليها تكلفة لارتباطات أوروبية بالعالم الخارجي.

النقطة الأخيرة تتعلق بموضوع الهجرة الذي لايبدو موضوعا ملحا في الوقت الحاضر. ان حرية التنقل لا يمكن أن تتم إلا في إطار سوق حقيقية تتوفر فيها حرية تنقل عوامل الانتاج المختلفة وعندئذ نطمح لمثل هذه الحرية، اما ما جاء في الاتفاقية حول تنظيم عملية الانتقال فهو طموح مشروع ومعقول. ويمكن أن يأخذ صورا مختلفة. أما قضية حرية التنقل وما يثار حولها من نقاش مرغوب أو غير مرغوب فيبدو أن أوانها لم يحن بعد. غير أن هناك حاجة شديدة لبحث صور التنظيم المختلفة في الوقت الحاضر بحيث نجد الصيغة المناسبة ذلك أن تجربة التنقل إذا لم تنظم بالقدر بالكافي قد تكون كارثة كبرى على أي مشروع وحدوي ذلك لأن تجربة الانتقال البشري هي تجربة فردية لها انعكاسات لأنها تمثل لقاءا حقيقيا بين الشعوب وليس فقط مجرد اتفاقيات والتزامات بين الدول.

يمكن عرض ثلاث ملاحظات أساسية، الملاحظة الأولى أنه من المعروف أن العمل العربي المشترك أو محاولات التكامل الاقتصادي العربي بدأت منذ فترة طويلة، وكما ذكرت الورقة فان كافة مناهج أو المداخل المحتملة لتحقيق التكامل الاقتصادي قد تم اتباعها أو على الأقل جرت محاولات لتطبيقها. ولكن المحصلة النهائية بعد مرور أكثر من أربعين سنة على بداية هذه المحاولات هي أن الواقع العربي وخاصة من الناحية الاقتصادية مازال بعيدا كل البعد عن التكامل الاقتصادي. وبالتالي فالسؤال المطروح ليس حول صحة أو ملاءمة هذه المناهج او المداخل للظروف بل حول مفهوم ومبدأ التكامل الاقتصادي بحد ذاته وبالتالي فلا بد أن تكون هناك أسباب أخرى جوهرية في المنطقة العربية أدت الى فشل أو عدم نجاح أو الاستمرار في تطبيق هذه المناهج بشكل أو بآخر ولا بد ان يكون هناك بحث معمق للاسباب الكامنة وراء ذلك لانها قد نجحت الى حد ما وبحدود مختلفة في دول أخرى أو بين مناطق اقليمية أخرى. ان أهم الأسباب التي أدت الى عدم النجاح هي عدم استطاعة الدول العربية سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الفني بلورة المصالح التي يمكن أن تعود عليها من المشاركة في عمليات التكامل الاقتصادي المطروحة. فغياب المصلحة الاقتصادية وتحديد الفوائد التي يمكن أن تعود على كل طرف من أطراف عملية التكامل الاقتصادية كانا وراء التردد السياسي الذي ظهر في مراحل تالية من عملية التكامل الاقتصادي. ويعود ذلك الى التفاؤل المفرط بالآثار الايجابية للتكامل الاقتصادي واهمال الصعوبات والمشاكل وهي عدم القدرة على وضع آلية محددة لتوزيع الأعباء التي يمكن أن تنتج عن عمليات التكامل الاقتصادي. ان من أهم الأشياء المطروحة عند مناقشة هذه التجربة الجديدة والمتمثلة بقيام مجلس التعاون العربي هو تحديد ما هو المطلوب في هذه المرحلة وما هو الهدف من انشاء هذا المجلس وكيفية الوصول اليه وما هي المصالح المحددة الواضحة لكل دولة من عضويتها وما هي الأعباء التي يمكن أن تنتج عن هذه العملية التكاملية وكيفية توزيع هذه الأعباء ومقابلتها بالمنافع الموجودة أو التي يمكن أن تنتج عن هذا التكامل.

النقطة الثانية هي أن التحديات الموجودة أمام هذه التجربة الجديدة هي تحديات كبيرة ومتعددة، ولعل أهم تحد أمام التجمع الجديد هو معالجة فشل التجارب السابقة في التكامل الاقتصادي

العربي، إذ ان عدم تمكن دول مجلس التعاون العربي من معالجة المشاكل التي واجهها العمل العربي المشترك بصورة عامة وتكرارها بشكل أو بآخر سوف يكون خطرا كبيرا على مستقبل العمل العربي المشترك وعلى عمل المجلس بصورة أساسية.

الملاحظة الثالثة تتعلق بالعلاقة بين المجلس وبين المؤسسات والاتفاقيات الموجودة على المستوى العربي بشكل عام. إن معظم الدول الأطراف في مجلس التعاون العربي هي في نفس الوقت أطراف في اتفاقيات عربية متعددة الأطراف أو حتى جماعية، منها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة واتفاقيات تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية سنة ١٩٨١ واتفاقيات تسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية واتفاقيات تسيير انتقال القوى العاملة وما شابه ذلك، بل ان ثلاثة من دول مجلس التعاون هي أعضاء في السوق العربية المشتركة نفسها. والمادة الثانية من اتفاقية انشاء المجلس في فقرتها الرابعة تحدد الهدف بالسعي الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء، وهذا السوق امر واقع الحقيقة يكفيه انضمام جمهورية اليمن العربية. المشكلة الحقيقة هي كيفية العمل على إعادة الحياة الى الاتفاقيات الموقعة بالفعل بين هذه الدول وتطبيقها في نطاق القواعد والأحكام التي وردت في هذه الاتفاقيات.

تبقى نقطة أخيرة حول التكامل النقدي والمالي وهل أنه يأتي قبل التكامل الاقتصادي أم بعده، وبالذات في ما يتعلق بالعملة الموحدة، من المسائل التي أدت الى تأخير التكامل النقدي الى مرحلة متأخرة في تجارب السوق الأوروبية المشتركة بالذات هي أن عملات هذه الدول قابلة للتحويل. وإذا كانت عملات الدول الداخلة في أطراف التكامل قابلة للتحويل يمكن في هذه الحالة أن نؤجل عملية التكامل النقدي الى مرحلة تالية أما إذا كانت عملات الدول غير قابلة للتحويل فسوف نجد أنه من الصعوبة بمكان تسهيل التبادل التجاري بصورة أساسية وانتقال رؤوس الأموال وما يترتب على انتقال العمالة من بلد الى بلد آخر في ظل عدم امكانية تحويل العملات المحلية.

تعليق حول التبادل السلعي في الأمد القصير والمتوسط. إذا استثنينا الصادرات غير النفطية في مصر والعراق، والفوسفات في الأردن، نسبتها منخفضة جدا. مرونات التصدير السعرية في هذه الدول الثلاث منخفضة جدا يعني أقل من النصف في بعض التقديرات، المرونات الداخلية للتصدير منخفضة وتعتمد على الاستيرادات، من خارج هذه الدول. مثلا في مصر، حتى بعد سياسة الانفتاح، ما تطور هو الصناعات التي تخدم السوق المحلية، هذا يجعل وعاء التبادل في الأمد القصير ضمن اطار تحويل التجارة. وهذه هي المشكلة فكيف يمكن تحويل هذه النسب المنخفضة أو هذه الصادرات القليلة للعالم الخارجي لتجارة بينية؟ هذه السلع مهمة جدا من ناحية العملة الأجنبية الآن وفي بعض الأحيان متشابهة، المسألة التي ستعرقل عملية التحويل، هي سياسات الصرف المختلفة المطبقة. عليه لا بد من تنسيق سعر الصرف، سواء كان هناك اختلال أو لم يكن، ولا بد من استقرار سعر الصرف، حتى يصبح التبادل ممكنا.

واستعرضت المناقشات التعاون في مجالات الطاقة والصناعة النفطية حيث الأهمية الخاصة لهذا القطاع ليس فقط بالنسبة لدول مجلس التعاون العربي وانما تقريبا في المجموعات العربية الثلاث التي تكونت بالرغم من التفاوت النسبي والمطلق لهذه الأهمية. إن معالجة مسألة قطاع الطاقة وآليات التنسيق

والتعاون أمر مهم للغاية وخصوصا فيما يتعلق بمستقبل الصناعة وصناعة المنتجات وخصوصا تلك الأجزاء الموجهة نحو التصدير وأيضا سياسات الانتاج. الملاحظ ان هناك الآن أكثر من إطار للتنسيق في هذا المجال على المستوى العربي والدولي. فعلى المستوى العربي هناك الأوبك مثلا حيث نجد أن العراق يتمتع بالعضوية دون مصر واليمن وهما الدولتان المنتجتان للنفط في دول مجلس التعاون العربي، وفي هذا الواقع تتزايد أهميته خصوصا في الفترة الحالية خوفا من وقوع ازدواجية وبالتالي الصعوبة في التنسيق. وتوحيد سوق الطاقة عام ١٩٩٢ في المجموعة الاقتصادية الأوروبية هذا السوق الذي يعتبر أهم سوق بالنسبة لتسويق المنتجات والنفط الخام العربي. الحقيقة ان خطوات التنسيق في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدأت من البنية التحتية لتوحيد مستلزمات ايجاد سوق موحد للطاقة ووصولا الى توحيد مواصفات المنتجات وأخيرا الى تمكين هذه المنتجات من العبور بشكل حر بين دول المجموعة ونعني بذلك الاتفاق على سياسة ضريبية موحدة ورفع الحواجز الجمركية التي يمكن أن تعوق هذا الانتقال. أكثر من هذا، هناك سياسات في المجموعة الاقتصادية تستهدف، في الواقع، الانتاج العربي. مثلا الدول التي دخلت حديثا الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وهي اليونان، فيما بعد اسبانيا والبرتغال. هناك حث كبير لهذه الدول أن تعوض استهلاكها من النفط بالغاز خصوصا وان واردات أو امدادات الغاز الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية تنحو الى أن تتعامل مع مصادر من خارج المنطقة العربية، وهناك موضوع آخر وهو أن السياسات المتعلقة بالنفط في المجموعة الاقتصادية الأوروبية تكاد تكون موجهة للنفط العربي حيث ان المستهدف في عام ١٩٩٢ هو أن لا يشكل النفط من مجموع ميزان الطاقة أكثر من ٤٠ في المائة وحوالي الثلث من النفط المستورد في هذه المجموعة. هذا التوجه ليس في صالح المنتجين العرب باعتبار أن المسألة الأساسية التي تقلق الأوروبيين هي مسألة استقرار الامدادات التي تميز ضد ما يسمى بمنطقة عدم الاستقرار، والمقصود بها هي المنطقة العربية. وبالتالي فان هناك خشية من أن لا تكون نوعية التنسيق فاعلة الى درجة تستطيع معها مواجهة مثل هذه السياسات السلبية بالنسبة لانتاج النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية العربية.

وفي ختام المناقشات، اشير الى أهم الدراسات والمعلومات المتوفرة لدى الاسكوا وجهودها في مجال التجارة الخارجية والتعاون الاقليمي. حيث كانت الامانة التنفيذية قد دعت في عام ١٩٨١ الى اجتماع فريق من الخبراء لبحث أشكال التعاون والتكامل الاقتصادي الممكنة في غربي آسيا بعد الاقتناع بأن مدخل التجارة الخارجية لم يكن المدخل المناسب. وقد حدد الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع بتحديد أشكال التعاون التي ينبغي توجيه الجهود نحوها وتحديد الامكانات والمتطلبات اللازمة للتوصل الى ترتيبات أكثر تقدما وقابلة للتطبيق. أهمية هذا الاجتماع تنبثق من شيأين: الشيء الأول المشاركة التي حصلت فيه والشيء الآخر الدراسات التي نتجت عنه، فمن حيث المشاركة حضر خبراء من الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومن مجموعة الاندين لكي يعرضوا تجارب بلادهم أو مناطقهم في التعاون الاقليمي كما حضر العديد من الهيئات العربية والدولية، منها جامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة الخليج للاستمارات الصناعية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية، واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، والبنك الدولي للانشاء والتعمير، واللجنة الاقتصادية لافريقيا والعديد من الخبراء. هذا الحضور يبين أهمية المشاركة وتنوع الخبرات التي طرحت في ذلك الاجتماع.

كما نتج عن الاجتماع العديد من الدراسات القيّمة والتي تم اختيار ست منها نشرت فيما بعد في كتاب صدر في لندن تحت عنوان Economic Integration in Western Asia. أولى هذه الدراسات تناولت تطور التعاون والتكامل الاقتصادي في غربي آسيا وهي مسح للمداخل والوسائل التي أستعملت منذ قيام الجامعة العربية الى حوالي ١٩٧٩/١٩٨٠ عند كتابة الورقة، الدراسة الثانية عالجت العقبات والفوائد الرئيسية لتوثيق التعاون الاقتصادي لغربي آسيا، الدارسة الثالثة تناولت التعاون الاقليمي وتوسيع التبادل التجاري في غربي آسيا؛ الدراسة الرابعة كانت حول نقل الموارد والتعاون المالي في غربي آسيا؛ الدراسة الخامسة كانت حول انتقال اليد العاملة في منطقة الاكوا؛ والدراسة الأخيرة وهي الأهم لما جاء فيها من أفكار جديدة ومتطورة وحصيلة دراسة لتجارب الكثير من التجمعات الاقليمية في مناطق مختلفة من العالم وهي تحت عنوان نحو نهج عملي للتعاون والتكامل الاقتصادي في غربي آسيا. وقد استعرضت كافة المداخل الأساسية وقارنت بين تطبيقها في مختلف التجمعات ولماذا نجحت في هذا التجمع جزئيا أو كليا أو فشلت. كما يشتمل الكتاب على ملحق بأهم المؤسسات والمنظمات العربية مع نبذة قصيرة عن كل منها، وجدول بالاتفاقات الثنائية التي عقدت بين الدول الأعضاء من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٧٢، ولائحة بأبرز المشاريع المشتركة التي قامت لغاية ١٩٨٢ونبذة مقتضبة عن كل منها .

العمل الهام الآخر الذي قامت به الامانة التنفيذية والذي يمكن اعتباره تتمة للدراسة المذكورة هو دراسة شاملة للمشاريع العربية المشتركة في غربي آسيا وتحليل لمساهماتها الفعلية والممكنة في التنمية والتعاون الاقليمي. تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها حصيلة زيارات ميدانية تمت عام ١٩٨٣ وشملت ما يقارب من خمسة واربعين مشروعا مشتركا وهيئة حكومية في خمس بلدان هي البحرين والعراق والأردن والكويت والجمهورية العربية السورية. كما شملت بصورة غير مباشرة مشاريع في ست دول أخرى وهي مصر وقطر والسعودية وتونس والسودان والامارات العربية المتحدة. وقد ركزت على عدد من القضايا التي تعوق هذه المشاريع من تحقيق امكاناتها وخلصت الى بعض التوصيات والمقترحات التي تساعد في تحقيق أهدافها في التنمية وفي التكامل الاقتصادي. كما طرحت عدد من المجالات الجديدة التي يمكن أن تتطرق اليها المشاريع العربية المشتركة.

كما أن موضوع التكامل الاقتصادي أدرج على جدول دورتين من دورات اللجنة تحت البند الدائم في جدول الاعمال المخصص وهو قضايا ومشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة تم فيها على التوالي بحث القضايا الرامية في التعاون الاقتصادي الاقليمي ودور المشاريع المشتركة في عملية التنمية والتعاون الاقليمي. بالاضافة لذلك فان الامانة تقوم سنويا، من خلال دراستها للتجارة البينية، ببحث وتحليل أهم التطورات الاقليمية المؤثرة في هذا المجال. وبدأت تتطرق الى موضوع جديد هو تجارة الخدمات، لما تحمل هذه التجارة من امكانات للتعاون الاقليمي. وتتوفر احصاءات متنوعة وكثيرة يمكن للباحث او الاقتصادي العربي الاستفادة منها.

وقد اختتمت الندوة بكلمة للدكتور تيسير عبد الجابر الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قال فيها:

«اود ان اشكركم جميعا على مشاركتم وحضوركم ومساهمتكم معنا كما اشكر الاستاذ ثامر رزوقي واتحاد الاقتصاديين العرب على عقد هذه الندوة بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والاعداد لعدد من التعقيبات التي تفضل بها السيدات والسادة اضافة الى ورقة البحث الاساسية المقدمة لكم. وأود ان اقول ان هذه الندوة ستكون بداية لتعاون مستمر على شكل لقاءات وندوات علمية متخصصة على هذا المستوى لتكون على جدول اعمالنا مع اتحاد الاقتصاديين العرب، وأود أن أشير الى أن الموضوع الرئيسي الذي سيكون على اعمال الدورة السادسة عشرة للاسكوا بعد عامين آثار توحيد السوق الداخلية لمجموعة السوق الاوروبية المشتركة على دول الاسكوا وهو موضوع يعكس آثار تجربة قوية لتكتل اقتصادي قوي ستتخذ خطة حاسمة بالنسبة لتوحيد اسواقها الداخلية وسنبدأ بالاعداد لهذا الموضوع خلال فترة قريبة.

اشكركم جميعا وان شاء الله سنعتمد على جميع المساهمات في هذه الندوة وسنعيد طرحها على مختلف الجهات العلمية والرسمية في دول مجلس التعاون العربي، كما اننا نتجه بعد تشكيل الامانة العامة للمجلس الى توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين الاسكوا والامانة العامة على غرار المذكرة الموقعة بيننا وبين مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شكرا لكم وأعلن ختام الندوة».

ملحـــق

قائمة بأسماء المشاركين في أعمال الندوة

الدكتور تيسير عبد الجابـــر	الامين العام التنفيذي
الاستاذ ثامر رزوقـي	أمين عام اتحاد الاقتصاديين العرب

تقديم ورقة العمل

د. صبري السعدي

المعقبـــون:

د. عبد الصاحب علوان
د. همام الشماع
د. محمد المهاجر
د. فرهـنك جلال
د. منصور الراوي
د. ذكاء الخالدي

المناقشون:

د. فلاح جبر
د. عبد المنعم السيد علي
د. كامل العضاض
السيد أمين فارس
د. عطية مهدي
د. علي خضير
د. أجود الشيخ طه
السيد نبيل الخطيب